وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة د مولاي الطاهر- سعيدة-

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تخصص: دراسات مغاربية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية بعنوان:

التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي وأثرها على الدول المغاربية

من إعداد الطالب:

بريكي عبد الفتاح عمر

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

بن عيسى أحمد

السنة الجامعية: 2014- 2015

الإهـــــداء

إلى من تعجز الكلمات عن ذكر مآثرها، إلى الشمس التي أنارت دربي بوجودها، إلى التي لن أوفيها حقها مهما قلت فيها

أمـــــــــي

إلى من حلم أن يراني أن أتخطى درجات العلم والنجاح وعلمني أن الحياة من دون علم لا معنى لها

أبـــــــي

إلى كل أفراد عائلتي إخوتي وأخواتي وأبنائهم صغيرا وكبيرا

إلى رفيقة دربي حبا وإخلاصا

إلى كل الأصدقاء والزملاء، إلى من تركوا بصماتهم في حياتي

إلى من جمعني بهم قسم واحد ومدرج واحد إلى كل طلبة الماستر دراسات مغاربية دفعة 2015/2014

والى كل من يذكرهم قلبي وينساهم قلمي.

شكر و تقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول عز وجل في كتابه الكريم "وما بكم من نعمة فمن الله"(الآية 53 من سورة النحل)

وقال رسوله الكريم صل الله عليه وسلم «من لا يشكر الناس لا يشكر الله"(رواه الترميذي)

أحمد الله عز وجل على أن وفقني في إتمام هذه المذكرة وأتقدم بشكري إلى أستاذي الفاضل:

الدكتور أحمد بن عيسى

الذي لم يكن أستاذا فحسب بل أخا وصديقا فلم يبخل على بوقته الثمين ونصائحه القيمة

وتوجيهاته السديدة وصبره الجميل لك أستاذي كل معاني الشكر والتقدير والاحترام

وكذا كل من ساعدني في انجاز هذه المذكرة من قريب أو بعيد

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أساتذتي.

المقـــدمة:

إن الحديث عن مفهوم الأمن لا يعني بالضرورة استحضار العلاقة التقليدية والتي تعني فقط بالمجال العسكري والاستراتيجي، فلقد سقط ذلك التقليد ليصبح لمفهوم الأمن ارتباطات عديدة منها خاصة المجال الإنساني، الاقتصادي، وحتى البيئي تعداه ليشمل القطاعات جمعاء، كانت هذه النقلة النوعية كنتائج لنهاية الحرب الباردة وإفرازاتها الجديدة-تهديدات أمنية جديدة والتي بدورها مهدت لإرساء قواعد ابستيمولوجية جديدة في حقل علوم الدراسات الأمنية.

وتعتبر دول منطقة الساحل الإفريقي أحد الأمثلة الجيوسياسية والتي تأثرت بما ورد أعلاه، فما يميز منطقة الساحل الإفريقي هي خصوصيتها، والتي تظهر في كونها منطقة قابعة على دعائم توترات أمنية مختلفة "سياسية، اقتصادية، اجتماعية، عسكرية" قد تجعل من الصعب جدا على الحكومات المركزية لدول الساحل تلك التحكم فيها، أو حتى التنبؤ بمساراتها المستقبلية. في ظل تبني بعض من قادة الدول المنطقة تلك لسياسة جوارية غير واضحة المعالم أو حتى ضبابية.

فهذه المنطقة ونظرا لأهميتها الجيوستراتجية جعلتها محط أنظار العالم، فأمنها مرتبط ارتباطا وثيقا بمصالح الدول الكبرى فغنى المنطقة بالمواد الأولية كالبترول، اليورانيوم...، جعل الدول الكبرى تنظر إلى دول المنطقة كأنها دول فاشلة لا تستطيع تامين نفسها، مما استدعى واجب التدخل لحماية مصالحها وهذا ما يتناقض مع نظرة الدول وخاصة المنطقة المغاربية وعلى رأسها الجزائر.

إن طبيعة تلك التهديدات الأمنية والتي تلقي بظلالها على منطقة الساحل الإفريقي بصفة عامة وعلى الدول المغاربية بصفة خاصة، تظهر في شكل حلقة تهديدات أمنية واحدة مترابطة وبمخارج عديدة، تجعل من الصعوبة بما كان على الدارس تجنب فك الارتباطات أو حتى فصلها الواحدة عن الأخرى.

مبررات اختيار الموضوع:

الأهداف العلمية والعملية:

تبرز أهمية هذه الدراسة عبر محورين الأول أكاديمي والثاني عملي:

الاعتبار الأكاديمي:

يتحدد الاعتبار العلمي بقلة الدراسات الأكاديمية التي تناولت التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وأثرها على الدول المغاربية على الرغم من أهمية الموضوع .

ومنه فهذه الدراسة هادفة بطبعها نحو معرفة مختلف الأسباب والفواعل والظواهر الكامنة وراء المشكلة البحثية.ومن ثم تحديد مستويات التهديد الأمني لتلك التهديدات وبذلك الوقوف على الأسباب المعرفية الكامنة وراء طبيعة البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي بصفة عامة وتأثيرات هذه الأخيرة في البيئة الأمنية للدول المغاربية في شكل مدخل معرفية قد تكون نواة تأسيسية معرفية لنظام امني إقليمي –حلول أمنية-يستهدف منطقة الساحل الإفريقي ومن بعده دول المغرب العربي .وفي الأخير الحصول على الدرجة العلمية.

الاعتبار العملي:

يجسد موضوع التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وأثرها على الدول المغاربية أحد أهم محاور السياسة الخارجية الإفريقية لدول المغرب العربي، لذلك كانت هذه الدراسة في سياق عرض حجم أو صور واقعية عن مجمل التهديدات الأمنية التي تحوم حول منطقة الساحل الإفريقي في شكل إضافة للجهود السياسية والأمنية التي تعمل الدول المغاربية على إيجادها.

أدبيات الدراسة:

رغم أن الموضوع يعني بالدرجة الأولى البعد الأمني للساحل الإفريقي وكذا الدول المغاربية الذي يمثل محورا استراتيجيا بالنسبة للمنطقة ،فالمراجع في هذا الجانب تكاد تكون منعدمة خصوصا بالعربية إلا بعض الإشارات الخفيفة لهذا الموضوع التي تصدر المقالات والكتب بين الحين والأخر ، بينما الدوريات والبحوث في الغرب لم تغفل هذا الجانب لدرجة إنشاء مراكز بحوث

متخصصة لهذه المناطق كمركز الأبحاث حول الصحراء ومقره بواشنطن والذي يديره jeremy keenan والذي يصدر نشرات تهتم بالمنطقة الساحلية الصحراوية وغيرها التي تساعدنا في الوصول إلى المادة العلمية.

إشكالية الدراسة:

تظهر معالم المشكلة البحثية في التساؤل التالي:

إلى أي مدى يمكن أن تؤثر التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي على الأمن المغاربي؟ *وإلى أي مدى استطاعت الدول المغاربية وضع استراتيجيات فعالة قادرة على مواجهتها في ظل التحولات التي عرفتها المنطقة؟*

وانطلاقا من المشكلة البحثية تلك كانت التساؤلات التالية:

* هل طبيعة الأنظمة السياسية لدول الساحل الإفريقي هي التي تقف وراء المشكلة الأمنية؟

* هل التركيبة أو التفاعلات المجتمعية لدول منطقة الساحل الإفريقي والدول المغاربية هي سبب المشكلة الأمنية؟

* ما هي أهم التحديات الأمنية التي تعاني منها الدول المغاربية؟

* وهل الأطماع الخارجية التي تستهدف منطقة الساحل الإفريقي هي سبب حالة عدم الاستقرار اللامني في المنطقة؟

الفروض العلمية للبحث:

إن طبيعة التركيبة الأمنية المتداخلة لموضوع البحث تقودنا نحو طرح الفروض التالية:

- كلما غابت مؤسسات سياسية قوية، قد يدفع ذلك إلى خلق حالة اللااستقرار السياسي.

- إن زيادة التهديدات الأمنية في المنطقة كانت نتيجة لزيادة ظهور أشكال الجريمة المنظمة وكذلك لظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية قاسية.

- كلما زاد التنوع الإثني والقبلي، قد يدفع ذلك إلى خلق حالة عدم استقرار سياسي أمني.

- يعتبر العامل الجغرافي أحد أهم العوامل التي تغذي هذه التهديدات كالانكشاف الجغرافي للمنطقة مثلا.

- كلما كان هناك اعتماد على المبادرات الأمنية الخارجية كلما كان هناك فشل في أمننة المنطقة من التهديدات.

السياق النظري:

يعكس موضوع التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي هاجس نظرا لتأثيراته المتعددة والمتداخلة في المنطقة بشكل أثر على نمط الأُطر النظرية المستعملة لدراسة المشكلة البحثية المقدمة في إطار هذا الموضوع البحثي.

مما لا شك فيه هو الطبيعة الأمنية للدراسة، وهذا في حد ذاته إشكالية أو تحدي من حيث النظريات التي كتبت حول موضوع الأمن؛ لذلك فأهمية الموضوع وطبيعته تستدعي سياق نظري متكامل لإدراك حقيقة هذه التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وأثرها على الدول المغاربية.

منهجية البحث:

تقتضي دراسة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وأثرها على الدول المغاربية، التطرق إلى الخلفية التاريخية السياسية لدول منطقة الساحل الإفريقي وذلك بالاعتماد على المنهج التاريخي؛ فلا يجب أن ننسى أن المنطقة كانت ولا تزال في سياق مرمى الأطماع الخارجية لبعض من الدول التي سيطرت على شبكة تفاعلات الأنساق السياسية الدولية في حقبة تاريخية ما ولا تزال تحاول.

أما فيما يتعلق بدراسة معطيات التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، فلا بد من استعمال أو اللجوء إلى مقاربة تفكيكية. وهذا ما يعني توظيف منهج تفكيكي تركيبي.

تقسيم الدراسة:

استنادا إلى الإشكالية المطروحة والفرضيات الموضوعة، سيتم تناول الدراسة وفقا للبناء المنهجي التالي:

أما مقدمة البحث فتشمل مدخلا عاما عن أهمية الدراسة ومشكلتها البحثية، يتطرق الفصل الأول من البحث إلى طبيعة الأهمية الجيوإستراتجية لمنطقة الساحل وخلفيات التهديدات الإقليمية سيتم فيه إبراز جغرافية منطقة الساحل وعلاقتها بالأمن الإقليمي وصولا إلى أهم التحديات التي يواجهها الساحل الإفريقي خاصة في شكل الدولة وانعكاسها على الأمن في المنطقة.

أما الفصل الثاني فسيتم تناول كل التهديدات الأمنية المباشرة وغير المباشرة التي تعاني منها المنطقة، محاولين إبراز إخطارها وتأثيراتها خاصة على الدول المغاربية مركزين في ذلك على الاختلالات التي تعاني منها دول الساحل وكذلك على كل تهديد الذي من شأنه أن يشكل خطرا على الأمن الإقليمي و يحدث تأثيرات خطيرة على دول المنطقة.

الفصل الأول: الأهـــمية الجيـــوستـــراتيجية

المبحث الأول: جـــغرافية منطـقة الســـاحل وعـــــلاقتها بالأمـــن الإقليمي.

المبحث الثاني: التهـــديدات فـــي منطـقة الســـــاحل وأســـــبابها.

لقد أصبحت منطقة الساحل الإفريقي مؤخرا تثير اهتمام الكثير من القوى الدولية بعد أن كانت ولوت طويل منطقة مهمشة على كل المستويات الإستراتيجية منها والاقتصادية والسياسة.

إلا أنه وبعد الأحداث التي اشتملت عليها الساحة الدولية مؤخرا ظهر اهتمام كبير خاصة من الدول الكبرى بالمنطقة الساحلية وتغيرت مختلف الرؤى وأصبحت المنطقة أهم المجالات الجيوسياسية التي دخلت في الحسابات الغربية.

وان كان المبرر لهذا الاهتمام يرجعه الكثير إلى تأزم الوضع الأمني في الساحل الإفريقي وما يمكن أن يشكله من تهديد للأمن الدولي ككل، إلا أنه يجب طرح سؤال في غاية الأهمية آلا وهو :هل فعلا وصل الوضع الأمني في الساحل الإفريقي إلى مرحلة متأزمة بإمكانها أن تتوسع خارج الإقليم وتضر بالمصالح والأمن الدولي؟ أم أن هذا الاهتمام الزائد بالمنطقة لا يرجع فقط للأبعاد الأمنية فقط بل يتعداها إلى أبعاد أخرى؟

على العموم آن الإجابة على هذا السؤال لن تكون ممكنة إلا بالتعرف على واقع وخصوصية هذه منطقة الساحل الإفريقي بما يشمله من واقع جيوسياسي، واقع امني وواقع اقتصادي.

المبحث الأول: جغرافية منطقة الساحل وعلاقتها بالأمن الإقليمي

إن منطقة الساحل الإفريقي أصبحت مؤخرا تثير اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من القوى الدولية بعد أن كانت ولوقت طويل منطقة مهمشة على كل المستويات، الإستراتيجية منها و الاقتصادية و السياسية.

المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل

الفرع الأول: تحديد الإطار الجغرافي لمنطقة الساحل.

إن تسمية الساحل تعني تقليديا الشاطئ أو الحافة الجنوبية للصحراء1، والساحل الإفريقي يمتد جغرافيا من المحيط الأطلسي إلى البخر الأحمر فاصلا بين الصحراء الكبرى شمالا ومنطقة السافانا جنوبا.

ولعل شساعة المجال الجغرافي للساحل الإفريقي خلقت نوعا من الاختلاف حول أي من الدول هي تنتمي إلى هذا المجال. فسياسيا وبالرجوع إلى مجموع التي ضمتها "اللجنة مابين الدول لمكافحة الجفاف"والتي أنشأت سنة 1971، فان دول الساحل الإفريقي هي:السنغال، غامبيا، موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر، تشاد ثم أضيفت غينيا بيساو والرأس الأخضر ونظرا لزحف الصحراء تضاف كل من السودان، إثيوبيا، الصومال، كينيا.

كانت تعتبر هذه المنطقة سابقا من بين المناطق للطريق الأساسي خصوصا لتجارة الرق والعبيد إضافة لوفرة المواد الطبيعية والطاقوية ما جعلها محل أطماع المستعمر الغربي حتى حصول معظم دول الساحل على الاستقلال في خمسينيات وستينيات القرن الماضي.2

1-Mehdi Taje, « Sécurité et stabilité dans la Sahel Africain » ,college de defence de l'OTAN,NDC occasionel paper 19,decembre 2006, p 6

2-Alex Lefebre, « Chirac promotes French interests in Algeria », 15 march 2003 , in : http://www.wsws.org/articles/2003/mar2003/alge_m15.shtml

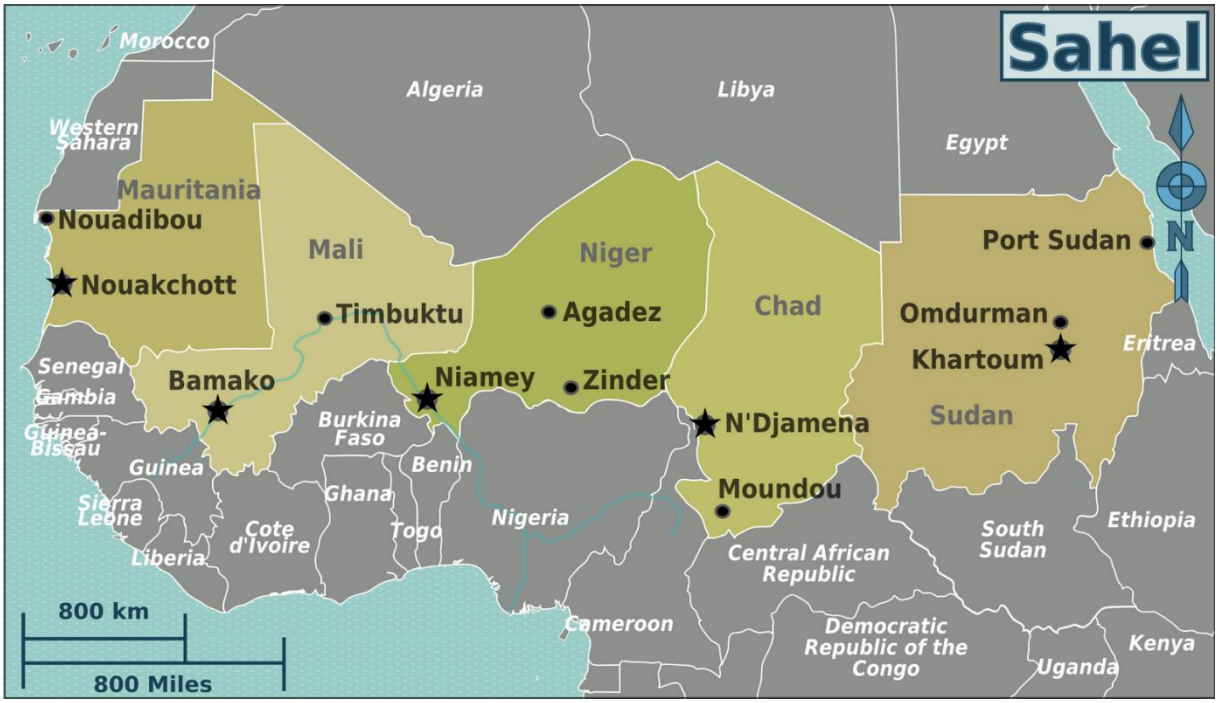

وهده الدول هي السنغال،موريتانيا، مالي بوركينافاسو النيجر نيجيريا تشاد السودان واريتريا، وهناك من يضيف جزر الرأس الأخضر، وعلى العموم يمكن تصنيف الدول التي تعتبر ضمن منطق الساحل الإفريقي من خلال الجدول التالي:

الدولة	السكان(م ن)	المساحة(كم2)
اريتريا	4	118.000
السودان	33.41	1.865.813
تشاد	8.7	1.284.000
بوركينافاسو	13.57	274.200
النيجر	10.7	1.267.000
مالي	11	1.240.190
موريتانيا	2.7	1.025.520
السنغال	57.93	5.664.007

يعتبر مناخ منطقة الساحل حار كنتيجة للأراضي القاحلة التي يشملها ،مع اختلافات موسمية قوية في هطول الأمطار ودرجات الحرارة،حيث تتلقى هذه المنطقة حوالي 200-600مم (2006) في السنة من مياه الأمطار التي تسقط في معظمها في شهر جانفي وماي إلى جويلية وسبتمبر بفصل موسم الرياح الموسمية المسماة الهارماتون التي تميز هذه المنطقة في هذه الأشهر من السنة.

وعموما يتميز هطول الأمطار بتباين كبير من سنة إلى أخرى حيث هناك ارتباط قوي بين سقوط الأمطار في منطقة الساحل والنشاط المكثف في إعصار المحيط، ثم أن درجات الحرارة الشهرية في المنطقة تتراوح بين 33درجة و36درجة كحد أقصى وبين18الى 21كحد أدنى خلال فصل الشتاء.1

الفرع الثاني:منطقة الساحل اقتصاديا واجتماعيا

هناك تنوع اثني وثقافي يعود لأسباب داخلية تتلخص في شعوب القارة وأخرى خارجية تعود بالأساس إلى الاستعمار الأجنبي التي تعرضت له المنطقة خلال القرنين الماضيين والذي زيادة على تأثيره الثقافي فان رسم الحدود الموجودة الدولية للكثير من دول القارة حاليا كان لاعتبارات إستراتيجية مرتبطة بالنظام الدولي في تلك الفترة، وليس بواقع دول القارة وتاريخها،مما أدى إلى العديد من النزاعات الحدودية والصراعات الداخلية في الدول الإفريقية على غرار قضية الطوارق والأحداث الدامية التي شهدتها منطقة البحيرات الكبرى.

تؤكد العديد من الدراسات الاقتصادية وكذا الإحصائيات السنوية لكل من الصندوق الدولي وكذا منظمة التنمية التابعة للأمم المتحدة، إلى أن منطقة الصحراء والساحل الإفريقي تصنف في مجملها ضمن قائمة الدول الأقل نموا، إلى درجة وجود دول مهددة بالمجاعة.

1-Yahia H.Zoubir, « la politique étrangère américaine au maghreb :constances et adaptation »,op.cit., p 116

هناك عجز اقتصادي مهم تعاني منها المنطقة، باعتبارها تقع ضمن منطقة الصحراء التي تتميز بالجفاف والحرارة1.

- ضعف تأهيل اليد العاملة الإفريقية، وهجرة الأدمغة حيث تسجل نسب عالية سنويا، ويرجع السبب لبحث المتعلمين عن ظروف حياة أفضل.

- الفساد السياسي والاقتصادي الذي يؤدي إلى نتيجتين مهمتين:نهب الثروات والأموال، وكذا كبح محاولات التغيير والإصلاح الاقتصادي إن وجدت.

- التدخل الأجنبي لاستغلال ثروات المنطقة في ظل الفوضى الإدارية والعجز الأمني والسياسي الذي تعيه هذه الدول.

الفرع الثالث:الساحل الإفريقي سياسيا وامنيا.

بالنسبة للدول الإفريقية فانه تتم دراستها في الغالب من منطلق أنها دول ضعيفة وفاشلة وان هناك دولا على وشك الانهيار في المنطقة، تحديدا في الصحراء الإفريقية الكبرى، وهي لم تنتقل بعد إلى حلة الفوضى، ولكنها تبدو في طريقها إليها في ظل هذه النقاط المهمة بعد التساؤل المشترك هو: ماذا يمكن العمل بخصوص هذه الدول؟

تناقش الدراسات السياسية مدى واسعا من الخيارات، ابتداء بالاحتواء والعزل وتقديم المساعدات الأجنبية وانتداب بعض السلطات الحكومية إلى الأمم المتحدة. وهو ما تستغله الولايات المتحدة فعليا في تنفيذ إستراتيجيتها الموجهة نحو المنطقة، باستخدام الحرب على الإرهاب، إذ تم وضع مجموعة من المحددات ذات الطبيعة المرنة غير الواضحة، يتم الاعتماد عليها بالأساس في وصف دول معينة أنها دول فاشلة أهمها:

1-Alex Lefebre, « Chirac promotes French interests in Algeria », 15 march 2003 , in :
http://www.wsws.org/articles/2003/mar2003/alge_m15.shtml

- الدول الفاشلة هي دول مفككة عاجزة عن القيام بوظائفها الأساسية، و لا تملك بنية تحتية مناسبة ولا أنظمة قانونية ذات مصداقية، وبعض الحالات تقع السلطة في أيدي مجرمين وأمراء حرب وعصابات مسلحة أو متطرفين دينيين.

- عدم الاستقرار السياسي الذي برز بوضوح بعد نهاية الحرب الباردة. إذ كانت الكثير من الأنظمة في إفريقيا تعتمد على المساعدات الأجنبية، فظهرت هشاشة هذه الأنظمة بوضوح.

يضاف إلى عنصر الحرب الباردة قضية التحول الديموقراطي في هذه الدول، التي كانت تحافظ على الاستقرار بواسطة التسلط والقمع[1]. لكن غياب الرؤية الواضحة للمعارضة أدى إلى حدوث صراعات داخلية وفراغ في السلطة أحيانا،مما شجع العديد من الجماعات لمحاولة الاستيلاء على الحكم والثروات في هذه الدول.

يمكن الإشارة إلى محددات أخرى مثل سوء الإدارة والفساد والمديونية، هذه الأخيرة التي يعتبرها الكثير من المحللين من أهم التحديات التي تواجه مسارات التنمية في الدول الإفريقية الضعيفة. بالنسبة لدول الساحل على غرار كل من تشاد والنيجر هناك ضعف في الإطار العام للدولة على مستوى الترابط الاجتماعي والاستقرار السياسي، زيادة على خطر التهديدات الأمنية العابرة للحدود على غرار الإرهاب والجريمة المنظمة وظهور قضايا تمرد واحتجاجات على الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية القائمة.

المطلب الثاني: الأمن الإقليمي في منطقة الساحل

الفرع الأول: مفهوم الأمن

أولا: التعريف اللغوي.

يعرف الأمن في **اللغة العربية** على أنه **الاطمئنان من الخوف،** قال تعالى: ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْناً ﴾ (الآية: 125، سورة البقرة)، وطبقا لما جاء في الآية فإن الأمن يعني : (صيانة أراضي البلاد وحريتها من العدوان الخارجي أما الأمن الداخلي فهو حفظ النظام داخل البلد).

واشتقت كلمة الأمن في القرآن الكريم من كلمة أخرى هي **"الإيمان"**، فالأمن في الأصل هو الاطـمئنان الناتج عن الوثـوق بالله، وهذا ما ينجـر عنه راحة النفس إذ نجد قـوله تعالى﴿ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَٰذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ ﴾ (الآية:3 و4، سورة قريش) وقوله تعـالى أيضا: ﴿ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ﴾ (الآية: 55 ، سورة النور).

وقوله كذلك: ﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ ﴾ (الآية: 83، سورة النساء)،1 هذا تأكيد على أن الأمن هو ضد الخوف الذي ظهر عند الغرب في فترة حديثة وكان قد ذكر في القرآن الكريم وعرفه العرب منذ أزمنة طويلة.

وقال عنه البعض أنه بتضمن "عدم توقع مكروه في الزمن الآتي وأصله طمأنينة النفس وزوال الخوف"(2)، والخوف في معناه الحديث هو التهديد الشامل (global threat)

1- حمدوش رياض، "تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية".مداخلة ضمن: الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط ، واقع وآفاق"، جامعة منتوري– قسنطينة-، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، الجزائر، 2008، ص 271.

2- www.moheet.com قاموس المحيط الالكتروني، على الموقع التالي:

و الذي يتضمن التهديد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، الداخلي منه والخارجي(1).

وفي **اللغة الأجنبية** ترجع الكلمة الانجليزية Security إلى أصلها اللاتيني securitas/securus المستنبطة من الكلمة المركبة cura، sine، حيث تعني sine: "بدون" وتعني cura: التي أصلها curio "اضطراب"،ومنه تعنيcura، sine "بدون اضطراب ولا أمن".

- كما قد ورد المفهوم في القاموس الانجليزي **oxford** بمعنيين:

المعنى الأول: حيث الأمن هو شرط توفر بيئة آمنة للأفراد وله شروط:

- يجب أن يكون الأمن دائما.

- يجب أن يكون الأفراد محميين ضد التهديدات.

- يجب أن يتحرر الأفراد من شك وقوع تهديد ما.

المعنى الثاني: وهنا الأمن هو وسيلة لتوفير بيئة آمنة، ولهذا المفهوم استعمالات عدة منها:

- هو وسيلة للحفاظ على القوة والمكانة.

- هو وسيلة للدفاع وتحقيق الحماية.

- هو ضمان و تأكيد على تحقيق الحماية.

- هو وسيلة لتامين الأفراد أو السلع أو أي شيء آخر2.

ثانيا- التعريف الاصطلاحي للأمن.

1- زكريا حسين، "الأمن القومي": http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2000/11/article2.shtml

2- Michel Dillon, politics of security. Routledge London, 1996, p 121.in :

http://www. Routledge.com/books/search/12/1/2009

لقد تعددت التصورات و الطروحات حول مفهوم الأمن، كما تعددت مرجعيات وأشكال تعريفه، إذ هناك من يعتقد أن الأمن لا يجب أن يكون له تعريف معمم وثابت، بل لا بد من إعادة تعريفه في كل مرة يهدد فيها، و هذا الاختلاف نابع من الاختلاف في البيئة الأمنية للمفكرين وللحالة موضع التحليل أيضا واختلاف و تجدد التهديدات الأمنية التي تواجهها الدول و الفواعل الأخرى في الساحة الدولية، لذلك و على الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن وشيوع استخدامه، إلا أنه يصعب حصره في مفهوم واحد(1).

و فيما يلي نسوق العديد من التعريفات التي وضعها دارسو العلاقات الدولية، لنتعرف أكثر على دلالة هذا المصطلح، و طبيعة هذه الاختلافات بين هؤلاء المفكرين خلال محاولتهم وضع **تعاريف لهذا المصطلح:**

كثيرا ما ارتبط الأمن لذا الدارسين بالرغم من اختلافهم حول مضمونه و مصادره بمتغير التهديد أو اللاأمن، لذا فإنه لا يمكن تصور الأمن دون اللاأمن insecurity والعكس صحيح2، و في هذا الصدديعرف "ميكائيل ديلون Michael DILLON " الأمن على أنه مفهوم مزدوج، إذ لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر، لكن يعني أيضا وسيلة لحد من نطاق انتشاره، وبما أن الأمن أوجده الخوف، فالأمن مفهوم غامض بتضمن في الوقت ذاته الأمن واللاأمن، ما عبر عنه "ديلون" بـ: (in)security(3)، وهنا نظر ديلون للأمن من خلال التهديد وإجراءات الحد والتقليل من آثاره وذلك عبر وسائل هذه الوسائل موضوع للأمن، لذا عرف الأمن على أنه وسيلة instrument.

و يرى البعض من الدارسين أن مفهوم الأمن يعرف بناء على مفهوم التهديد (Threat)، لذا فان "كنيث وولتز Kenneth WALTZ " قد عرف الدراسات الأمنية بأنها تلك الدراسات

حمدوش رياض، "تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية"،مرجع سبق ذكره، ص 1.270-

2- Michel Dillon , Op.Cit.p 121.

3 -. عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005. ص 14.

التي تدرس التهديد، بينما عرفه "ريتشارد أولمن" على أنه:"الفعل أو الحدث الذي:

- يهدد بطريقة كارثية وفي مدة زمنية قصيرة، مستوى حياة سكان الدولة.

- يهدد مجموعة الخيارات الخاصة بصياغة السياسة العامة المتاحة أمام دولة ما أو أمام مسيري التنظيمات والتكتلات الخاصة (شركات، تكتلات اقتصادية، منظمات دولية غير حكومية)"1.

و يعرف "باري بوزان Burry BUZAN" (1998) الأمن على أنه العمل على التحرر من التهديد وهو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية، التهديدات و الانكشافات قد تبرز في أي منطقة من العالم، سواء أكانت عسكرية Military أو غير عسكرية non-military، لكن لتصنيف هذه التهديدات ضمن نطاق الدراسات الأمنية، يجب وضع مؤشرات محددة والتي من خلالها تم التفرقة بين التهديدات الأمنية والمشكلات المنعكسة عن مسار صنع السياسات العامة، والتي تعج انعكاسات طبيعية، ومنه فان التهديد موضوعيا هو نفسه من حيث كون كل مناطق العالم معرضة له، لكن في الواقع فان التهديد له مفهوم ذاتي مرتبط بالحالة التي تواجه الدولة، وهنا يعرف الأمن وتصاغ السياسة الأمنية للدولة بناء على نوع التهديد ومصدره وحدته.2

الفرع الثاني: مفهوم الأمن الإقليمي

يعرّف الأمن الإقليمي، بأنه عبارة عن "سياسة مجموعة من الدول، تنتمي إلى إقليم واحد، تسعى للدخول في تنظيم وتعاون عسكري-أمني لدول الإقليم، لمنع أية قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم، على قاعدة التنسيق والتكامل الأمني والعسكري على جبهاتها الداخلية. ويعمل نظام الأمن الإقليمي، على تأمين مجموعة من الدول داخلياً، ودفع التهديد الخارجي عنها.

1 - Peter Hough,understanding global security. London routledge, 1ed, 2004, p 7.

2 ـ بشكيط خالد – دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي. رسالة ماجستير . في العلوم السياسية و العلاقات الدولية. تخصص دراسات افريقية . كلية العلوم السياسية جامعة الجزائر 3 ص 12

بما يكفل لها الأمن والاستقرار. إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة، أو تماثلت التحديات التي تواجهها، وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين دول المجموعة ضمن نطاق إقليمي واحد. انطلاقاً من: توافق الإرادات، والمصالح الذاتية، والمصالح المشتركة1.

ويرى البعض ضرورة توافر خصائص معينة للحصول على تعاون أمني، يؤدي إلى إقامة منظومة أمنية مؤسسية أبرزها:

- وجود نخب سياسية تلتزم بهذا التعاون الأمني ومؤمنة بفوائده.

- وجود رأي عام ضاغط لتحقيق هذا التعاون.

- توافر عناصر خارجية إيجابية ذات مصلحة في قيام واستمرار هذا التعاون.

ولكن الإشكالية هنا تكمن في كيفية التمييز بين شروط قيام النظم الأمنية الإقليمية، وشروط استمرارها ونجاحها من خلال تحديد السمات النظامية، التي تشكل ملامح الإقليم القائم في تلك المنطقة، والتي تشتمل على عدة أبعاد هي: وحدات النظام والتفاعل، حدود النظام، هيكل النظام. وفي هذا السياق، فإن عملية إقامة وإدارة النظام الأمني الإقليمي، تختلف بمضامينها وأوزانها من منطقة إقليمية إلى أخرى، ومن ترتيب أمني معين إلى آخر، وفقاً لشروط قيام هذا النظام وفعاليته، وأوضاع موازين القوى العسكرية القائمة في الإقليم، والتوازنات القائمة بين أطرافه، وتأثير القوى الإقليمية والدولية فيه2.

وبالمعايير الدولية المتعارف عليها، فإن النظام الأمني الإقليمي يحتاج إلى مجموعة من الركائز والمقومات أبرزها التالي:3

1- بن عنتر عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي) المكتبة العصرية للطباعة .الجزائر ص 13
- بشكيط خالد، نفس المرجع، ص 212

- بن عنتر عبد النور، نفس المرجع، ص 314

- وضع حلول عملية وحاسمة للصراعات والنزاعات في الإقليم، وعدم إثارة القضايا الخلافية، أو حلها بالطرق السلمية والتفاهم المشترك. لضمان الاستقرار الداخلي لدول الإقليم ومنعاً للتدخل الخارجي، الذي يشكل تهديداً لأمن الإقليم وسيادته

- تخلي دول الإقليم عن استخدام القوة العسكرية، في سعيها إلى تغيير الوضع القائم، والابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية، ونبذ استخدام القوة أو التهديد بها.

- العمل على تفعيل العلاقات بين دول الإقليم على كافة الأصعدة، وتشجيع التعاون والتكامل، في مختلف الأنشطة الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

- احترام حقوق الإنسان الحريات العامة، وإشراك المجتمع المدني في النشاطات السياسية والاقتصادية والأمنية، بما في ذلك المشاركة في إدارة مؤسسات النظام الأمني الإقليمي.

- اتخاذ إجراءات حاسمة للسيطرة على التسلح ونزع السلاح.

- اعتبار الأمن الإقليمي جزءاً لا يتجزأ من الأمن الدولي.

لقد تباينت الآراء حول مفهوم الإقليمية، ولكنها تمحورت حول محاور أهمها:

- المفهوم الجغرافي:

يمثل العامل الجغرافي، القاسم المشترك في مختلف التعريفات التي خلص إليها الفقه الدولي فيما يتعلق بالإقليمية، باعتبار أن الإقليمية في حد ذاتها، هي أصلاً فكرة جغرافية. والروابط الجغرافية المقصودة، تتمثل في علاقات التجاور الجغرافي أو المكاني، وهذا يعني أن التنظيم الإقليمي يجب أن لا يضم بين أعضائه دولاً من خارج المنطقة التي يشملها الاختصاص المكاني.. بينما يعتبر آخرون أن دخول دولة من خارج جغرافية الإقليم لا يصطدم بالضرورة بمفهوم الإقليمية جغرافياً1.

1-بنعنتر عبدالنور نفس المرجع ص 14

- المفهوم الثقافي-الحضاري:

لا بد للعامل الجغرافي من عناصر أخرى تعززه، وهي تتمثل بالروابط الثقافية والتاريخية المشتركة، التي تربط بين عدد من الدول، التي تتجاور أقاليمها جغرافياً، وعليه فإن التنظيم الإقليمي أو المنظمة الإقليمية، هي تلك المنظمة التي تضم في عضويتها مجموعة من الدول تتميز فيما بينها، ليس فقط بالتجاور الجغرافي وإنما أيضاً بالترابط الحضاري، والتشابه في الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية1.

- المفهوم السياسي:

وهو يعني التقاء المصالح السياسية والاقتصادية لمجموعة من الدول، بصرف النظر عن مواقعها الجغرافية أو انتماءاتها الثقافية والحضارية، وبالقدر نفسه، أن تتعارض المصالح فيما بين مجموعة من الدول المتجاورة جغرافياً والمترابطة حضارياً.

وقد سعت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى الالتزام بروح أحكام الفصل الثامن من ميثاقها، في التعامل مع مصطلح الإقليمية والمفهوم الذي يحكمه، وذلك بإيلاء أهمية خاصة، ولو بطريقة غير مباشرة للتداخل بين معياري التجاور الجغرافي والترابط الحضاري-الثقافي2.

الفرع الثالث: علاقة منطقة الساحل بالأمن المغاربي.

2-بشكيط خالد ، المرجع السابق الذكر ص 16

ـــــ بهيجة الشاذلي، الأوضاع الاجتماعية في السودان الغربي في النصف الأخير من القرن الخامس عشر من خلال رسائل الجلال 2 السيوطي، أعمال الندوة الدولية المنعقدة بتمبكتو حول: الثقافة العربية الإسلامية بأفريقيا جنوب الصحراء، غرب أفريقيا نموذجًا، تقديم: أ.د. عبد الجليل التميمي، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، تونس، 1997، ص 51.

على الرغم من عوامل الضعف الذاتي التي تتسم بها دول الساحل الإفريقي "جنوب الصحراء"، والتي أهلتها لتدخل غالبيتها في إطار الدول الفاشلة؛ جاءت التأثيرات الأمنية1

التي عكستها تطورات دول الشمال الإفريقي خلال العقدين الأخيرين لتضاعف من التهديدات الأمنية والإنسانية التي تعيشها هذه الدول، ولتدفعها لتصبح جزءًا من "قوس الأزمات" الذي كان يمتد في السابق من أفغانستان مرورًا بإيران والجزيرة العربية حتى القرن الإفريقي، ليضم هذه الدول ليصل إلى المحيط الأطلنطي غربًا.

فقد تحولت هذه المنطقة إلى فناءٍ خلفيٍّ للجماعات الإرهابية في الشمال الإفريقي، خاصةً تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي تعود أصوله إلى الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية، والذي انتشر في الصحراء الكبرى منذ صيف 2003، وبدأ في استهداف دول الساحل والصحراء منذ هذا التاريخ؛ حيث كان لموريتانيا والنيجر النصيب الأكبر من هجمات التنظيم بعد خروجه عن إطاره المحلي عقب الغزو الأمريكي للعراق.

ومع الانتفاضات الشعبية التي شهدتها دول الشمال الإفريقي في أواخر عام 2010 وما صاحبها من هزات عنيفة للأجهزة الأمنية في هذه الدول، وفي ظل هشاشة الحدود بين الدول الإفريقية، فقد فُتح الطريق أمام صعود الجماعات الإرهابية إلى واجهة الأحداث، ومعها كافة أشكال الجريمة المنظمة؛ كالاتجار في المخدرات، والهجرة غير الشرعية، وغيرها من الجرائم التي تنفذ عبر الصحراء، واستمرت علاقات التفاعل والتأثير والتأثر تهيمن على المنظومة الأمنية لدول الشمال الإفريقي ودول الصحراء، فظهر الصراع في مالي في بعض جوانبه كأحد تداعيات انهيار نظام القذافي في ليبيا، وفي المقابل ومع الضربات العسكرية الدولية للجماعات الإرهابية في شمال مالي زحفت عناصر من هذه الجماعات إلى داخل دول الشمال الإفريقي، فوجدت الدعم التسليحي والبشري من مثيلاتها بتوافر الأسلحة الليبية، واستقطاب أعضاء جدد؛ حيث كان

1 ـ رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية، تحقيق بشير البكوش، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية 1994، ص 182.

التونسيون أكثر المنضمين إلى هذه الجماعات، مما ساهم في استعادة بعض هذه الجماعات لقوتها، بل وتكوين جماعات جديدة كجماعة المرابطين التي يتزعمها "مختار بالمختار" ومشروعها تكوين دولة إسلامية من النيل إلى المحيط1.

وخلال الشهور الأخيرة تصاعدت التوترات الأمنية والسياسية داخل دول المغرب العربي، فضلا عن دولة مالي التي تعيش ترتيبات استعادة الاستقرار عقب انتهاء العمليات العسكرية الدولية في شمال أراضيها، وتتأثر هي الأخرى بجملة التطورات في دول الجوار، وعلى الرغم من اختلاف حدة هذه التوترات بين هذه الدول فإنها حملت تحذيرات دفعت بعض هذه الدول للتحرك وطلب التنسيق فيما بينها لمواجهة التهديدات المشتركة، والحيلولة دون انتقالها إلى دول الجوار في الصحراء الإفريقية2.

ـ أهم التوترات الداخلية التي أثرت على أنظمة دول المغرب العربي:

تشهد ليبيا وتونس انتشارًا واسعًا للجماعات الإرهابية التي استغلت حالة السيولة الأمنية في ليبيا لتتخذها قاعدة لتجميع صفوفها، وتوسيع نشاطها في العمق الإفريقي، وتستهدف هذه الجماعاتُ رجالَ الشرطة والجيش بالدرجة الأولى، والمسئولين، والناشطين السياسيين.

وأصبحت ليبيا ساحة مفتوحة لتجارة السلاح والميليشيات المسلحة والصراعات القبلية، وزادت وتيرة هذه الاضطرابات بما ينذر بـ"انهيار الدولة"، مما اضطر السلطات الليبية إلى التعاقد مع شركات أجنبية لحماية الحدود، وتحقيق الأمن، حيث كان لبنغازي ومدن الشرق النصيب الأكبر في الانفلات الأمني، كما أصبحت العاصمة طرابلس مسرحًا للمعارك بين الجماعات المختلفة التي راح ضحيتها عشرات الأشخاص، وقتل عدد من المتظاهرين الذين طالبوا

1- المؤتمر المغاربي الدولي حول التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة الرهانات – التحديات يومي الأربعاء والخميس28/27 فيفري 2013 جامعة قاصدي مرباح ورقلة كلية الحقوق و العلوم السياسية بجامعة ورقلة.

2- بهيجة الشاذلي المرجع السابق ص 183.

المؤتمر الوطني والحكومة المؤقتة بـالتطبيق الفوري والعاجل لقرار إخلاء العاصمة من كافة التشكيلات المسلحة1.

وقامت جماعات مسلحة بسلسلة من الاغتيالات، وعمليات الخطف،.كما بدأت بعض الأقاليم تعلن عن شروعها في إقامة نظام حكم ذاتي ينأى بها عن الاضطرابات التي تشهدها مناطق واسعة من الدولة،هذا في الوقت الذي تمكنت فيه الميليشيات المسلحة من التحكم في مناطق بأكملها، والسيطرة على عمل موانئ ومرافق إنتاج وتصدير النفط التي أغلقت بعضها، مثل حقل السدرة، ورأس لانوف، والبريقة، والحريقة، بينما بقي ميناء الزاوية فقط المرفق الوحيد الذي يجري من خلاله تصدير النفط الليبي،الأمر الذي تسبب في نقص الإنتاج إلى 30% أو أقل.

وتسيطر الجماعة المسلحة التابعة لإبراهيم الجضران على منشآت تنتج نحو 60% من الثروة النفطية للبلاد في المناطق الصحراوية النائية المنتجة للنفط، وتحاول تصدير النفط لصالحها بالاتفاق مع شركات غير متعاقدة مع المؤسسة الوطنية للنفط. وتقدر الخسائر في قطاع النفط الليبي منذ انطلاق الأزمة بـ6 مليارات دولار، كما خسرت البلاد 1.6 مليار دولار في صورة مبيعات نفطية مفقودة منذ 25 يوليو2013.

أما تونس فيترافق نشاط الجماعات الإرهابية مع احتقان سياسي تشهده البلاد كنتيجة لأسوأ أزمة سياسية بعد اغتيال المعارضين العلمانيين شكري بلعيد في فبراير، ومحمد البراهمي. حيث تُتُهم السلطات الحاكمة بالتواطؤ مع الجماعات الدينية المتشددة التي يُمثّل بعضها داخل حزب النهضة، وترى نقابة الأمن أن الحكومة تتجاهل توفير الحماية للأمنيين في صراعهم ضد المسلحين، في حين تَتهم الحكومة ووزارة الداخلية نقابة الأمن بـ"التسييس"، وترى أنهم يتأثرون باتجاهات حزبية معارضة، كما ينتقد التونسيون الحكومة لتركها المساجد للسلفية الجهادية التي تحاول تطبيق أفكارها الدينية، بغض النظر عن موافقة المجتمع أو رفضه، معتمدة على عدم اتخاذ

1- تيسير إبراهيم قديح التدخل الإنساني في ليبيا 2011.International Humanitarian InterventionThe case study of Libya جامعة الأزهر غزة ص 100.

2- تيسير إبراهيم قديح المرجع السابق ص 101.

الحكومة لأي رد فعل إزاءها،1 كما لا تمتلك هذه السلطات رؤية واضحة بشأن قيادة المرحلة الانتقالية الصعبة، في الوقت الذي حرصت فيه على الانفراد بالسلطة، وأخضعت الجهاز الحكومي لسلطة حركة النهضة، ومجلس شورى النهضة. وكان تحالف للأحزاب المعارضة الليبرالية قد دعا إلى التظاهر للمطالبة بالرحيل الفوري للحكومة التي تقودها حركة النهضة. وينعقد الحوار الوطني في تونس الذي بدأ في أكتوبر 2013 بموجب اتفاق خارطة الطريق الذي وقعته المعارضة والحكومة في وقت سابق بهدف إنهاء الأزمة السياسية التي تخيم على البلاد. وفي المقابل دعت رابطة حماية الثورة وهي ميليشيا مثيرة للجدل ومؤيدة للحكومة إلى الدفاع عن"الشرعية"، مثيرة مخاوف من وقوع أعمال عنف.

أما موريتانيا فلا يزال الشعب يأمل في استثمار مناخ الثورات العربية في إسقاط نظام محمد ولد عبد العزيز، ليستكمل كفاحه الذي بدأه مع نهاية التسعينيات من أجل إقامة نظام ديمقراطي، والقضاء على الفساد، غير أنه تحطم بانقلابَيْن عسكريين في 2005 و2008، ووصول قائد الانقلاب الأخير الجنرال محمد ولد عبد العزيز إلى الحكم عبر انتخابات يوليو 2009 التي رفضتها القوى المعارضة، واتهمتها بعدم النزاهة.وبدأت الاحتجاجات المطالِبة برحيل نظام الجنرال محمد ولد عبد العزيز عن الحكم في 25 فبراير 2011، وعلى الرغم من دعم تحالف المعارضة المكون من عدد من الأحزاب السياسية للاحتجاجات الشبابية؛ إلا أن الأمر لم يثمر عن نتائج حاسمة، وانتهى إلى مشهد سياسي تتنازعه قوتان رئيسيتان؛ الأولى، الرئيس والكتلة السياسية الداعمة له، أما القوة الثانية فهي المعارضة الحدية المطالبة بـ"الرحيل"، ممثلة في منسقية المعارضة الديمقراطية، وهذا المشهد انتقل إلى الجولة الأولى من الانتخابات البرلمانية والمحلية التي شهدتها البلاد في نوفمبر الماضي، وقاطعتها معظم أحزاب المعارضة، واتهمت اللجنة المستقلة المنظمة لها بعدم النزاهة، وفاز فيها الحزب الحاكم بغالبية مقاعد البرلمان (46% من المقاعد.)

1 - المؤتمر المغاربي الدولي حول التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة الرهانات – التحديات يومي الأربعاء و الخميس28/27فيفري 2013جامعة قاصدي مرباح ورقلة كلية الحقوق و العلوم السياسية بجامعة ورقلة.

بالطبع كان لكل هذه التطورات تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على الأمن الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي ككل؛ إلا أنه يمكن التأكيد على ملاحظتين هامتين:

-**الملاحظة الأولى،** تشير إلى أن ترتيبات التعاون والتنسيق الأمني الإقليمي في منطقة الساحل كانت تقودها دول الشمال الإفريقي دون غيرها، نظرًا لما تمتلكه هذه الدول من قدرات مادية وتنظيمة؛ حيث قامت الجزائر بدور فعال في هذا الإطار بحكم امتلاكها للموارد والقدرات الدبلوماسية والعسكرية، وأيضًا قدرتها على تفادي بعض التهديدات. كما حاولت ملء الفراغ الذي تركه نظام العقيد معمر القذافي في منطقة الساحل، فقدمت المساعدات، والتدريب، وعقدت اتفاقيات ومناورات مشتركة، خاصة في إطار دول الميدان (والتي تضم إلى جانب الجزائر، موريتانيا، مالي، النيجر)، وتستضيف الجزائر لجنة قيادة الأركان العملية، ووحدة الدمج والاتصال التابعة لهذه المجموعة1.

-أما **الملاحظة الثانية،** فترتبط بأولويات القضايا الأمنية التي تشغل هذه الدول، فقضية تأمين الحدود تعد من أهم القضايا التي تركز عليها في تعاونها المشترك، ومن ثم تصبح المعالجة الأمنية هي الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها في مواجهتها للتهديدات2.

وتنعكس هاتان الملاحظتان على تحليل التأثيرات الإقليمية للتطورات الراهنة في دول الساحل، فمن ناحية، عولت هذه الدول كثيرًا على الضربات العسكرية الدولية في القضاء على تمدد الجماعات الإرهابية في دول المنطقة، إلا أن حالة الفوضى التي تعيشها دول الشمال الإفريقي -خاصةً ليبيا- قدمت لهذه الجماعات فرصًا جديدة للبقاء والنمو، ليس فقط بالاعتماد على السلاح والبشر، ولكن أيضًا سمحت هذه الفوضى لبعض هذه الجماعات بالسيطرة على مناطق داخل هذه الدول، ليصبح نطاق نفوذها أوسع، خاصة في ظل تواصلها مع غيرها من الجماعات المتشددة في الدول المجاورة، مثل: جماعة أنصار الشريعة في ليبيا، كما يمكنها الرجوع إلى التمركز في

- بشكيط خالد نفس المرجع ص 128

- بن عنتر عبد النور نفس المرجع ص 234

دول الصحراء، ولكن بصورة أقوى من السابق.من ناحية ثانية، دفعت الفوضى التي تعيشها هذه الدولُ الدولَ الإقليميةَ الراعية للأمن والسلم في الإقليم -كدولة الجزائر- إلى التركيز في بعض الأحيان على تأمين حدودها، ومنع وصول عناصر الجماعات المتشددة إلى داخل أراضيها من دول الجوار، مما يؤثر على المساعدات التي تقدمها لغيرها من دول الإقليم.

ومن ناحية ثالثة، أدت التطورات الأمنية التي شهدتها دول الشمال الإفريقي مؤخرًا إلى بروز الخلاف الجزائري المغربي على سطح الأحداث، وإعاقته للتعاون والتنسيق بين دول الإقليم في المجالات المختلفة، سواء في إطار ثنائي، أو في إطار التجمعات الإقليمية، كالاتحاد المغاربي، أو مجموعة 5+5، حيث يتهم كل طرف الآخر بمحاولة السيطرة والقيادة وضرب مصالحه، وهذا كله في إطار التنافس حول ضمان المصالح الذاتية في المنطقة، وترى المغرب أن تشكيل طوق في الساحل بقيادة الجزائر يعتبر تهديدًا لها، ولهذا أثار المغرب قضية غيابه عن التنسيق في الساحل منذ ظهور مبادرة "دول الميدان"، وحاول منافسة الجزائر عبر توسيع التنسيق خارج الإطار الجزائري في تنافس جزائري مغربي في ملف الساحل.

فكثفت المغرب من نشاطها الدبلوماسي لمنع استئثار الجزائر بملف الساحل، وفي هذا الإطار شارك الملك محمد السادس في تنصيب الرئيس المالي إبراهيم بوبكار كيتا ، ونظمت الرباط أعمال المؤتمر الإقليمي بشأن أمن الحدود في نوفمبر 2013بحضور ممثلين عن 16 دولة من دول تجمع الساحل والصحراء واتحاد المغرب العربي. وتم الاتفاق خلاله على تنسيق جهودهم في مجال تعزيز تبادل المعلومات المتعلقة بأمن الحدود بين دول المنطقة، والتعاون لمحاربة تزوير الوثائق، وخاصة "تزوير وثائق الهوية"، وإقامة مركز إقليمي للتدريب لضباط أمن الحدود، كما قام ملك المغرب بزيارة تاريخية للولايات المتحدة هي الأولى منذ عام 2004.

وعلى الجانب الآخر، استمرت الجزائر في عقد الاجتماعات، وإجراء المشاورات والعمليات العسكرية المشتركة، وخاصةً في إطار دول الميدان، كما شارك مسئولون جزائريون

في الاجتماع العادي لمجلس رؤساء الأركان الذي انعقد بعاصمة النيجر نيامي في شهر ديسمبر 12013.

وأخيرًا، يبدو أن تداعيات المراحل الانتقالية التي تعيشها دول الشمال الإفريقي "العربية" عقب الثورات، قد قدمت فرصًا حقيقيةً للجماعات الإرهابية المتشددة؛ إلا أن الدول الإفريقية جنوب الصحراء ستظل الأكثر تأثرًا بهذه التداعيات، لما تتسم به من مشكلات هيكلية ترتبط بتكوين الدولة الوطنية بعد الاستقلال، إلى جانب الأطماع الخارجية التي تحيط بهذه الدول، والتي تتحكم في مسارات تحقيق الأمن والتنمية فيها، فضلا عن التجاهل العربي لما تشهده دول الشمال من تطورات تنذر بانهيار بعضها، مما يشير إلى إمكانية اللجوء إلى الآليات الإفريقية لمواجهة هذه التحديات2.

1-بشكيط خالد المرجع السابق الذكر ص 16

- بن عنتر عبد النور، نفس المرجع ص 214

المبحث الثاني: التهديدات في منطقة الساحل وأسبابها

المطلب الأول: شكل الدولة في منطقة الساحل وانعكاسه على الأمن الإقليمي

لقد منحت مظاهر العولمة فرصة حقيقية لتطور وترابط مختلف أنواع الجريمة واتسعت رقعة الإرهاب الذي أصبح تهديدا عالميا واستفحلت ظاهرة الهجرات العالمية بين مختلف القارات، ولعل الرابط الحقيقي بين مختلف هذه الأنماط غير التقليدية للتهديد وجود الفراغ ونقص الرقابة الذي تركته الأنظمة الضعيفة والعاجزة عبر أنحاء مختلفة من العالم.ثم هناك الموجات البشرية التي تقطع منطقة الساحل الإفريقي نحو دول شمال إفريقيا ولم لا أوروبا، وما زاد الأمور تعقيدا هو احتدام التنافس الدولي وازدياد التدخلات الخارجية في المنطقة وتحت مسميات عديدة.1

الفرع الأول: تشابك المسائل الأمنية وتأثيره في إرباك الدولة.

إن ظهور مفهوم جديد للأمن منذ نهاية الحرب الباردة قد انعكس على تحول بعض المسلمات والممارسات الأمنية خصوصا في منطقة الساحل، حيث أن العديد من النزاعات التي كانت قائمة أثناء القطبية الثنائية وكانت تصنف ضمن الحروب التقليدية والبعد بين حكومي أصبحت تبدو اقل وضوحا.2

فعلى الرغم من إمكانية تحول النزاعات في إفريقيا لحروب كبرى بسبب تدخل دول في شؤون دول أخرى بمواجهة مباشرة، لكن استقرار الدول كان مرتبطا غالبا بعوامل داخلية فهو نتيجة لنشاطات جماعات معارضة للنظام القائم وتسعى للإطاحة به، فالحرب التقليدية بين الدول الأعداء عوضت من طرف جماعات وعصابات داخلية غير دولاتية عابرة للأوطان تعارض

1 ـ شوادرة رضا –إشكالية هندسة امن مشترك في منطقة الساحل الإفريقي– رسالة ماجستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص دراسات إستراتيجية كلية العلوم السياسية جامعة الجزائر 3 - دفعة 2010 /2011 رقم ص 65

ـ شوادرة رضا - نفس المرجع ص - 266

النظام وجيشه الرسمي وبهذا المنظور الكل يقود العنف بشكل واسع وضد المجتمع وتحت شروطه.

فقد طرح مفهوم جديد للأمن مكيف حسب المستجدات،حيث التهديدات لم تعد مرتبطة في المقام الأول بالطموحات الإستراتيجية للدول الأخرى بل اخذ تفضيل الاعتبار لعوامل داخلية المنشأ وبالنتيجة فقد وجدت أسئلة أكثر أهمية للتهديدات أو التحديات الأمنية التي أضحت أكثر توسعا وتصنف في المرتبة الثانية للأسئلة الأمنية الإستراتيجية و وضعت الحاجيات الفردية في قلب الانشغال الحقيقي ما أهلها لتكون الأولوية في أجندة الدول.

إن هذه التحديات التي أصبحت في قلب المقاربة برزت بشكل أعمق لفهم كيفية حفظ الاستقرار والتوازن الداخلي في المناطق المضطربة كما في الساحل الإفريقي وتتقدم عوامل مثل الفقر والتهريب وكل ما يرتبط بشروط استمرارية الحياة في سلم الأولويات.

وتماشيا مع هذا التوسيع للمقاربة الأمنية طرح مجددا التساؤل المتعلق بدور الدولة كضامن امني في هذه المناطق فتبعا للظروف الجديدة التي انبثقت عن تغير البيئة الأمنية الدولية أصبحت الدولة فاعلا مسئولا أكثر تكليفا ومطالبة بالتبرير والتكيف، فالسيادة لم تعد الشيء الأول المحمي كنتيجة لتهديدها ومساءلتها باحترام حقوق الإنسان، ورافق هذه التغيرات زيادة التركيز على الخصائص الفردية والاهتمام أكثر بالمعايير الأخلاقية مقابل إعادة الدعوة لإعادة التساؤل حول دور الدولة، حيث أعيد الاعتبار للمجال الذي كانت فيه الدولة غير مهتمة بعد زيادة الطبيعة العابرة للأمن وتحديدا بالنسبة لبعض المخاطر التي تنشا أكثر ارتباطا بالمركب الوطني ولكن تستطيع تخطي الحدود الوطنية، ما يلح على الدولة تحسين قدراتها أكثر لتتجاوز المخاطر والتهديدات الجديدة والشيء الذي دفع بقوة مشكلة الدول الفاشلة والضعيفة في العلاقات الدولية.1

1-شوادرة رضا - نفس المرجع ص - 66

ومن خلال الاطلاع على نماذج الدول في منطقة الساحل الإفريقي مثل تشاد والنيجر مثلا يمكن إدراك ثلاثة صور للتهديد دفعتها التغيرات الحالية إلى سطح الأدبيات الجديدة المهتمة بدراسة بناء الدولة ومقومات نجاحها على المستوى الداخلي.

فأولا يلاحظ الضعف في الإطار العام للدولة بوجود انقسام على مستوى الترابط الاجتماعي حيث تدفع مخاطر التفرقة الاجتماعية لانهيار الدول القائمة.

ثانيا إمكانية انتشار وانتقال التفكك من المستوى الاجتماعي إلى مستوى الوحدة الترابية تبعا للتمثيل غير العادل وغير المنتظم لمختلف فئات المجتمع داخل النظام القائم.

ثالثا يصبح الاستقرار في موضع تهديد فعلي ومباشر حتى يكون هناك انقطاع للاستمرارية السياسية الذي يزود السلطة بالشرعية الضرورية لممارسة مهامها وبسط نفوذها الأدبي والمادي.1

ولفهم أكثر لطبيعة المشاكل التي تعاني منها المنطقة يجدر بالإشارة للخلفية النظرية لمستوى تحليل هذه التهديدات والتي تشير إلى متغيرين أساسيين يساهمان في فهم طبيعة الأوضاع هناك.

فأولا هناك متغير عدم السيطرة أو غياب الحكم ungovernability والذي يعني عدم قدرة الدولة بإمكانياتها المتوفرة على فرض النظام والقانون في سائر المناطق التابعة لها وهذا لا يعني أن هذه المناطق خالية من المؤسسات الحكومية لكنها توجد في هذه المناطق غير أنها تكون في الغالب منفصلة قانونيا ولا تمثل السلطة المركزية للدولة في هذه المناطق بالشكل المطلوب.

1 - Georg Sorensen ," After the Security Dilemma: The Challenges of Insecurity in Weak States and the Dilemma of Liberal Values" *Security Dialogue*, 2007,p363

ويقاس مستوى السيطرة والتحكم في هذه المناطق من خلال بعض المؤشرات المرتبطة من ذلك:1

- مستوى تواجد وانخراط الدولة في المجتمع بالنسبة للمناطق التي توصف بالخارجة عن هيمنة السلطات المركزية في البلاد.

- مدى قدرة الدولة على التحكم وفرض الاستعمال الشرعي للقوة واحتكاره لصالح الجهات المخولة قانونيا.

- ثم مستوى الإمكانات المتوفرة لمراقبة جميع الحدود خصوصا البرية منها.

- وأخيرا قدرة الدولة في الدفاع عن هذه المناطق أثناء حدوث أي تدخل أجنبي في هذه المناطق البعيدة.2

بدقة أكثر بعض المؤشرات يمكن تناولها في إطار أكثر تفصيلي بعدة مؤشرات جزئية فمثلا الحديث عن تواجد الدولة داخل المجتمع يقودنا في قياس التواجد أو الغياب لمؤسسات الدولة،طبيعة الهياكل القاعدية الموجودة هناك،ثم مدى المقاومة الاجتماعية والثقافية للتواجد الدولاتي المركزي من طرف السكان المحليين.غير انه ليست كل المناطق توفر ملاذا أمنا لعصابات الإجرام المختلفة والجماعات الإرهابية وحتى حركات التمرد حيث انه لإتمام الإطار التحليلي لفهم التهديدات الموجودة على مستوى هذه المناطق ينبغي إضافة المتغير الأخر، فزيادة على عجم السيطرة أو غياب الحكم هناك أيضا الظروف والشروط المهيأة لظهور تحديات أمنية في هذه المناطق أو ما يعبر عنه بالانجليزية dimension of conducivenss ويقاس بمؤشرات عديدة مثل:

- البعد المؤازري أو الاسهامي.

2-شوادرة رضا - نفس المرجع ص - 69

- ص 34 12004- كاظم هاشم نعمة،مترجما،الحكم والسياسة في إفريقيا، ليبيا،أكاديميةالدراسات العليا،

- ملائمة وكفاية دخول الموارد والظروف الجيدة للمستوى الاقتصادي والاجتماعي.

- توفر موارد الدخل لجميع السكان دون تمييز.

- النمو الاجتماعي المتوازن مع النمو الاقتصادي في ظل الشفافية في التسيير.

ويمكن إجمالا إبراز دور هذه المتغيرين بصفة أدق من خلال الجدول التالي:1

مؤشرات نقص السيطرة والتحكم	المؤشرات المهيأة لنضوج الإرهاب والإجرام
1. ضعف تواجد الدولة. 2. غياب مؤسسات الدولة. 3. ضعف الهياكل والبنى التحتية. 4. الفساد وتنامي الاقتصاد الموازي. 5. المقاومة الاجتماعية والثقافية لتواجد الدولة. 6. ضعف الاحتكار لمصادر القوة. 7. انتشار جماعات الإجرام والأسلحة غير الشرعية. 8. نقص الرقابة على الحدود. 9. التدخل الخارجي.	1. سوء الوصول الى موارد الحياة والمواصلات. 2. مصادر الدخل المتاحة. 3. النمو السكاني المقبول. 4. تواجد الجماعات المتطرفة. 5. وجود نوع من الظلم التاريخي في هذه المناطق. 6. عصابات الإجرام المنظم التي تستغل الضبابية في هذه المناطق وتوسع من نشاطاتها.

لذا فالبحث في الأسباب الحقيقية التي تقف وراء مشكلة الفشل والعجز لدى دول الساحل وإفريقيا عموما والتي توصف بعضها بالفاشلة والضعيفة يقودنا للنظر في المسالة من خلال إسقاط دور المتغيرين السابقين على وقع الأحداث في المنطقة المعينة وهذا ما يمكن إيجازه فيما يلي:

1 ـ محند برقوق"التهديدات الأمنية في منظور دبلوماسي جزائري متحصل من موقع.www.berkoc.mhand.com

فعلى المستوى الاجتماعي يلاحظ على هذه الدول التقهقر في شروط الحياة، تفاقم الفقر والبؤس وسوء الأداء الاقتصادي الذي أنتج ظاهرة الشك والرعب ليس مع الدولة فقط،1 بل امتد إلى مابين الإفراد والجماعات الاثنية المختلفة ويطرح في خضم هذه الأوضاع مشكلة مراقبة الحدود مع تنامي المشاكل والأزمات الاقتصادية الأمر الذي استغلته جهات من داخل هذه الدول وأطراف خارجية للتحريض نحو تكوين وإنشاء حركات معارضة للسلطة المركزية حملت على عاتقها وتبنت المطالب الاقتصادية والاجتماعية لفئة أو جماعة معينة.[2]

فصفة الضعف تطلق على الدولة للإشارة لحالة عدم انتظام الوظائف ونقص القدرة على التسيير داخل مؤسسات الدولة، وبدا تدارس هذا الموضوع ابتداء من التسعينات وحصل على دراسات ونماذج تفسيرية مختلفة.2

الفرع الثاني: نموذج الدولة الفاشلة في المنطقة الساحلية وإفرازاته الأمنية إقليميا

يعتبر روبرت جاكسون من بين الأوائل الذين تناولوا هذه الإشكالية تحت مفهوم "شبه الدول quasi states " حيث حاول أن هذه المشكلة المرتبطة بعجز الدولة الوظيفي والدور الذي تلعبه الدولة التي تتمتع بالسيادة والمخاطر التي قد تعترض أداء وظائفها لضمان الاستقرار ودرجة الكفاءة على المستوى الداخلي.3

وتبرز هذه المقاربة في اعتبار الدول الفاشلة غير قادرة على وفرض قوتها السياسية والعسكرية بالشكل المطلوب، لهذه الأسباب طرح باري بوزان في 1991 أهمية التمييز بين مفهومي الدولة"states "والقدرة"power"حيث تقدير الضعف أو القوة يعتمد على قدرات النظام

ـ شوادرة رضا ـ المرجع السابق ص ـ 169

ـ كاظم هاشم نعمة – المرجع السابق – ص 2.34

2 -Herbert M. Howe, "*Ambiguous Order:* Military Forces in African States ", (USA, Lynne Rienner,2001) p.11

السياسي في المجال العسكري والاقتصادي ويرتبط من جهة أخرى وحسب بوزان بدرجة التناسق الاجتماعي السياسي وهذا الأخير يرتكز على قدرات النظام في خلق شعور سياسي واجتماعي.1

ثم أن بوزان طرح في موضوع أخر ثلاثة أبعاد للإشارة إلى ضعف الدولة وهي:

1. الافتقاد إلى مصادر الشرعية.
2. العجز على مراقبة الإقليم الجغرافي.
3. طبيعة الهياكل المؤسساتية وقدرتها على ضمان أداء جيد للوظائف لجميع فئات المجتمع دون استثناء.

مقاربة أخرى طرحها كافلي هلوستي حين تساءل عن مدى التجانس بين قدرة الدولة وقوتها وفعالية الإقناع ثم إظهار الحوم اتجاه الآخرين، واعتبر المفكر أن الدولة لا تقاس بقدرتها في امتلاك الإمكانيات العسكرية بل القدرة على الحكم والأداء الوظيفي الفعال.

كما أن هناك من المحليين من ربط هذه الوظيفة بالإرث الاستعماري الصعب الذي تركه لهذه الدولة من خلال المبادئ الثقافية والقواعد الديمقراطية التي تتناقض في كثير من الأحيان مع الخصوصية المحلية لمنطقة الساحل الإفريقي تعزز بشكل كبير بتطور فكرة الخلل الوظيفي "Dysfonctionnement" وطرح هذا المفهوم من عدة زوايا مختلفة.2

حيث أن بداية مسار الديمقراطية في دول الساحل كانت نتائجها غير متوقعة، فلم تؤد لإنشاء ثقل سياسي حقيقي للنظام القائم، لكن انتشار الصحافة ووسائل الاتصال في ظل التعددية ساهمت في إنشاء فواعل غير رسمية وشكلت نسيج استطاع في البداية على الأقل من كشف

3 -Herbert M. Howe, "*Ambiguous Order:* Military Forces in African States ", (USA, Lynne Rienner,2001) p.11

1-شوادرة رضا – المرجع السابق – ص 70

ومتابعة الضعف في السياسة العامة،وعلى هذا المنوال يمكن إبراز الدور الذي لعبه المجتمع المدني في تشاد مثلا والذي مهد فيما بعد لنشوء نواة حقيقية لبعض الأحزاب المعارضة.

من هنا أصبح هذا العجز الوظيفي معروفا لدى المجتمع الدولي ومارست الحكومات والمنظمات في هذا الإطار ضغوطا على الأنظمة الإفريقية لإثبات حسن الأداء السياسي والاقتصادي للنظام.

وهذا ما اعتقده trutz von thortha حيث لاحظ أن الدولة قد تلجا لاستعمال تدمير الاقتصاد والضغط على الأفراد بحجة حفظ الأمن، ولا احد ينكر أن هذه التصرفات ساهمت في توسيع دائرة اللاامن في معظم المناطق والمدن الحدودية وهو ما صعب تموين السكان بضروريات الحياة.1

وقد نضيف لهذا الانفجار الديمغرافي الذي لا يتماشى مع النمو الاقتصادي في هذه المناطق المضطربة أصلا، وكذا لاشتمالها على نسب حاملي مرض "السيدا" ثم استقطاب السياسي والاقتصادي من الداخل سواء من طرف أقلية أو مجموعة معينة، والاستقطاب من الخارج في إطار التنافس الدولي على القارة بصفة عامة وهذا ما عكسه تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لعام2003 الذي اعتبر ثلثي الدول الإفريقية تقع في قائمة الدول اقل نموا في العالم.

في الوقت فالأمن في الجماعات المسلحة التي تنشط في التجارة غير شرعية على مناطق الحدود المشتركة بين الدول المعنية حيث أن تشاد مثلا ضعف سلطة الرقابة الأمنية للدولة شجع الجريمة وأثار ثلاث ثورات عصيان سنة 1996، وذلك دفع هذا الوضع نحو حرب داخلية كتعبير عن عدم الاستطاعة وضعف الدولة في توجيه القوات المسلحة برز جليا في اكتوبر2005 بعد تمرد جزء من الجيش التشادي على السلطة المركزية.

2-Stewart Patrick," Weak States and Global Threats: Fact or Fiction?", *the Washington quarterly*, spring 2006, pp. 27–33

حسب هولستي فهذا النوع من استخدام العنف ضد السكان يشير لعجز الدولة في حفظ أمن مواطنيها، فهذا العجز يعود أساسا لنقص الإمكانيات والذي قاد في نهاية المطاف لخوصصة أحد مصادر الشرعية بالنسبة للدول وهو الجانب الأمني.

وبالتالي شجع فواعل غير دولاتية تتحرك دون الدولة في هذه المناطق خارجا عن سلطة النظام المركزي وتمثل هذه الفواعل أساسا في منظمات وشبكات إجرامية عابرة للحدود.

مما سبق فالتفكير حول موقع الدولة في منطقة الساحل دفع المجموعة الدولية لإعادة التفكير حول كيفية فهم أسباب اللاأمن في هذه المنطقة ووضع توصيات للخروج من هذه الوضعية التي تزداد انتشارا عبر الحدود وتعقدا بعدد الفواعل المساهمة فيها، وهذا ما وقفت عليه"لجنة الأمن الإنساني حول إفريقيا"commission of human security"والتي قدرت تراجع الأمن واضطرابه في المنطقة إلى العناصر التالية:

4. بعد نهاية صراع الأفارقة ضد الاستعمار اوجب أولا إعادة بناء الادراكات حول المقاربة الأمنية في المنطقة وفقا للأوضاع الجديدة التي تصاعدت فيها الإبعاد العابرة للحدود والارتباط ما بين الداخلي والخارجي بشكل غير مسبوق.

5. بروز مناطق مهمشة تعاني من مختلف أنواع الانحطاط الاقتصادي والاجتماعي وحتى البيئي مقارنة مع الأوضاع الأحسن نسبيا في المدن والتجمعات السكانية الكبرى ما خلق في كثير من الأحيان مشاعر الظلم والاحتقان والتي يتم تصعيدها في الغالب بالطرق العنيفة في ظل غلق أبواب الحوار السلمي وحرية التعبير.

وان تم التحدث في مناطق العالم الأخرى عن توسيع مفهوم الأمن بالانتقال من المستوى الدولاتي نزولا إلى الأفراد لمعالجة المشاكل الراهنة على اعتبار ارتباطها في الغالب بتحقيق الاحتياجات الأساسية للسكان وهذا ما تم الأخذ به في معظم الدول المتقدمة،غير المنطق الإفريقي دفع الدولة لان تبقى الفاعل المركزي للأمن في مثل هذه الظروف.

فالحدود في منطقة الساحل وإفريقيا عموما تم رسمها من طرف المستعمر الأوروبي أين اعتمد على معايير اقتصادية وجغرافية في وضع الخارطة الحدودية، فالحدود في القارة لا تعكس التطور التاريخي للأقليات المكونة لهذه المجتمعات أين التقسيم الترابي يتناقض في كثير من الأحيان مع التقسيم الاثني ما ولد في كثير من الدول تطاحنات عرقية جرت وراءها مناطق واسعة لحروب وإبادات كما حصل مع طوارق مالي والنيجر،ناهيك على إن هذه الحدود تتميز بالمرونة والنسبية تسمح بالانتشار السريع للمشاكل الأمنية وأكثر من ذلك فهي معترف بها من طرف السكان المحليين خصوصا أولئك الذين يتاخمونها وتوطدت علاقات بينهم بسبب الاثنية المشتركة أو صلات القرابة بتبادل الزواج والتجارة الحدودية.

وهذا الأمر يقودنا لتفسير أخر حين تم استعمال معيار الحكم الوطني لتحديد ملامح العلاقة مع الأمن حيث بعض الدول في سعيها لتامين امن الافراد والجماعات قد تعجز في مرات عديدة عن تغطية كامل المناطق امنيا وبالتالي اقتصاديا واجتماعيا، ما جعل بوزان وويفر يعتبران إن مشاكل الأمن في إفريقيا عموما تحدث على نطاق واسع بسبب فشل نموذج الدولة لحقبة ما بعد الاستعمار والدولة المستوردة والغربية عن الخصوصية المحلية لمنطقة الساحل.1

في الواقع يمكن القول إن فشل هذا النموذج للدولة في المنطقة شجع بالضرورة صعود فواعل تتحرك دون الدولة وتحاول سد الفراغ الأمني والاقتصادي وحتى الاجتماعي الذي تركته السلطة المركزية في مناطق الحدود الممتدة من الجزائر إلى مالي والنيجر حيث أصبحت كمناطق لتحرك فواعل غير شرعية كجماعات الإجرام وغيرها من أنواع التجارة غير رسمية ذات الطبيعة العابرة للحدود والأوطان، وإمكانية تقاطع التهديدات الجديدة والقديمة ما يعقد المستوى الأمني في المنطقة الساحلية وإمكانية امتداده لدول تعيش بمنأى نسبي على هذه الظاهرة كدول شمال إفريقيا في ظل النزاعات التي تشترك فيها المنطقة كتمرد الطوارق .

1-Timothy Raeymaekers ,"collapse or order? Questioning state collapse in Africa", conflict research group, working
Paper N° 1 May 2005, p04 (http://ideas.repec.org/p/hic/wpaper/10.html) (27/10/2009)

المطلب الثاني: التدخل العسكري في ليبيا و النفوذ الأجنبي

الفرع الأول: التدخل العسكري في ليبيا.

لقد تعرضت ليبيا شان العديد من البلدان العربية لتسونامي التغيير الذي احدث تحولا كبيرا في تاريخ السياسي والتي كانت لحكم العقيد القذافي وأفراد أسرته لما يقارب 42 عاما، وسيطرة القبلية على مفاصل الدولة،مما حرم اغلب فئات المجتمع من المشاركة في عملية صنع القرار، وقد كانت هناك مجموعة من التراكمات والدوافع الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع الليبي دفع الشعب إلى إعلان انتفاضته والمتمثلة بالكبت السياسي والحرمان الاقتصادي الذي زاد من حدة الصراع بين مناطق شرق وغرب ليبيا،ولعل هذا ما يفسر سر انطلاق الأحداث في المناطق الشرقية من البلاد، ومن خلال تحليل الأحداث التي شهدتها ليبيا منذ تولي العقيد القذافي سدة الحكم نستدل على قوة النظام، فنرى أن الشعب لم يستطع قيادة عملية التغيير بنفسه نتيجة السياسة الصارمة لنظام القذافي والذي جعل لنفسه أسسه الفكرية واوجد لنفسه الأدوات والآليات التي تضمن استمراريته ومنها تشكيل اللجان الثورية، إلى جانب اعتماده على السياسة القبلية كعنصر أساسي في نظام حكمه.

لذا نجد أن حركة الاحتجاجات التي حدثت في ليبيا قد طال مداها وتطورت لتصبح نزاعا مسلحا بين المعارضة والنظام، وتعدى هذا النزاع نطاق التحكم والسيطرة بالشكل الذي دفع المجتمع الدولي إلى التدخل من خلال قوات حلف الناتو،فالدول الغربية كانت لها أجندة لم تكن سابقة للثورة الليبية ولكنها أجندة بدأوا رسمها للتعامل مع النتائج وكيفية توجيهها والانطلاق نحو الوجهة التي يريدونها.

وبالتالي فان استخدام القوة المفرطة والقصف الجوي لقمع المتظاهرين أثناء الثورة إلى مقتل العديد من المدنيين جراء العمليات العسكرية و إلى ظهور مأساة إنسانية وارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، كما اضطر الكثير لمغادرة ليبيا إلى دول أخرى كلاجئين خاصة إلى تونس ومصر وازداد الوضع تأزما، ووجد المجتمع الدولي نفسه ومن خلال منظمة الأمم المتحدة

وعبر مجلس الأمن الدولي مضطرا لاتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية وإنقاذ الليبيين من ويلات النزاع المسلح فاصدر القرار رقم 1970و القرار 1973 ليشكلا المظلة الشرعية للتدخل الدولي الإنساني في ليبيا.

يعتبر القرار 1970الصادر بتاريخ 26 فبراير 2011 الذي حصل على الإجماع هو السابقة التي تميزت بها ليبيا دون غيرها من الدول العربية التي شهدت وتشهد نفس الأحداث، والمتمثلة في العقوبات التي تعرضت لها سابقا على اثر قضية لوكربي والتي تمثلت في قرار رقم748 في 31مارس 1992صادر عن مجلس الأمن بفرض حظر اقتصادي عليها، كما انه ناتج عن تضافر استثنائي للظروف على الساحة الدولية لن يتأتى بسهولة في وضعيات مماثلة تشهدها بعض الدول لغاية اليوم منها سوريا على سبيل المثال.

ونجد أن مبررات هذا القرار تتمثل في إدانة العنف الممارس من قبل السلطات الليبية ضد المدنيين وكذا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، حيث ورد في الفقرة الأولى من ديباجة القرار أن مجلس الأمن:"إذ يعرب عن قلقه البالغ إزاء الوضع في الجماهيرية العربية الليبية ويدين العنف واستخدام القوة ضد المدنيين "مواصلا في الفقرة الثانية:"وإذ يشجب الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان بما في ذلك قمع المتظاهرين المسالمين، وإذ يعرب عن قلقه العميق لمقتل المدنيين ويرفض رفضا قاطعا التحريض من أعلى مستويات الحكومة الليبية على أعمال العدوان والعنف ضد المدنيين(ملحق مجلس الأمن 1970).

غير أن استمرار العنف والقمع الموجه ضد المدنيين، وعدم امتثال السلطات الليبية للالتزامات التي جاءت في هذا القرار جعل مجلس الأمن يعقد اجتماعا آخر تمخض عنه صدور القرار1973في 17مارس2011 والذي على خلاف سابقه اتخذ بتصويت عشرة دول لصالحه وامتناع خمسة منها عن التصويت، مما يشكل ابتعادا واضحا عن الإجماع الذي اتخذ به القرار الأول وبالرغم أن القرار لم يكن متوافقا عليه إلا أنه أعطى الدول الغربية الكبرى ذريعة للادعاء

بان وحدة المجلس أتاحت القيام بعمل جماعي تحت الفصل السابع للميثاق مما أمكن حماية أرواح عشرات الآلاف من المدنيين في بنغازي وسائر أنحاء ليبيا.

ولعله من المهم التوقف عند طريقة اتخاذ القرارين، فالذي يبرر اعتماد القرار 1970بالاجماع هو الوضعية المأساوية التي شهدتها ليبيا والتي تميزت بقمع واستخدام للقوة ضد المدنيين، إدانته أطراف عديدة في المجتمع الدولي وعلى رأسها المنظمات الإقليمية المعنية والمتمثلة في جامعة الدول العربية ،الاتحاد الإفريقي ومنظمة المؤتمر الإسلامي وكذلك مجلس حقوق الإنسان، مما حدا بالدول التي عرفت بكونها مقربة من النظام الليبي (روسيا والصين مثلا) إلى التصويت لصالحه، غير أن عدم إتيان القرار بنتائجه المرجوة وتحفظ بعض الدول من مسالة استخدام القوة حتى ولو كانت في إطار مفهوم مسؤولية الحماية، جعلها تمتنع عن التصويت ونجد من بينها روسيا والصين العضوين الدائمين في مجلس الأمن، المعروفتين بمعارضتهما لمبدأ التدخل في الشؤون الداخلية للدول ونجد دولا كبرى مثل ألمانيا والتي لم تساند هذه المرة الدول التي تربطها معها علاقات تحالف .

في الحقيقة أن القرارين 1970و1973 بالرغم من استنادهما على مسؤولية الحماية الأمر الذي يعد سابقة كما أشرنا إليها أنفا، إلا أنهما يتميزان بالغموض وعدم الدقة في فحواهما بالنسبة لبعض التدابير المقررة.

الفرع الثاني: النفوذ الأجنبي في المنطقة "الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا "

لعبت الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا دورا كبيرا في عملية التدخل الدولي في ليبيا، والذي كان مدفوعا بعدة عوامل مصلحية تحركية نحو ليبيا المنطقة المستهدفة بالتدخل من أبرزها العوامل السياسية والاقتصادية وسنبين أهم الدوافع التي ارتكزت عليها كل من الولايات المتحدة وفرنسا.

أولا الولايات المتحدة الأمريكية: لم يكن التدخل الأمريكي في الشأن الليبي بالجديد فقد قامت بغارات جوية في سنة1986 ثم فرضت عليها عقوبات اقتصادية وجمدت الودائع الليبية، تليه

حادثة لوكربي التي زادت من الطين بلة، فبعد اتهام الولايات المتحدة لليبيا حولت القضية لمجلس الأمن الذي اتخذ إجراءات عقابية ضدها، فالولايات المتحدة والقوى الغربية التي انتقدت لتقاعسها عن مساندة الانتفاضات العربية تبنت مبكرا مواقف مناوئة للنظام الليبي، حيث صبت عليه جام غضبها ليغفر لها ما سبق، وهناك جملة من الأسباب المتداخلة التي جعلت أمريكا تتحرك ضد ليبيا وتعمل على استصدار القرار الأممي 1973 وتطبيقه، ويمكن حصرها في الأسباب التالية:

1. ارتكاب القذافي لخطا استراتيجي تمثل في استخدامه القوة ضد المتظاهرين الذين تحولوا إلى متمردين مسلحين، ليسقطوا في فخ عسكرة الانتفاضة وأصبح على أمريكا اتخاذ موقف إزاء حرب أهلية تلوح في الأفق في بلد نفطي يتوسط بلدين خرجا للتو من انتفاضتين ناجحتين، فكان من الضروري الحفاظ على نوع من الاستقرار بالتدخل في ليبيا للتعجيل بإيجاد حل للازمة.

2. الحسابات التاريخية والإستراتيجية مع النظام القذافي.

3. التزمت ليبيا بموجب نفس الاتفاق بتدمير نل ما تملكه من صواريخ يفوق مداها 350 كيلومترا بمعنى امن النظام على حساب امن الدولة، وبعدم حيازتها مستقبلا وبهذا فالقوى المتدخلة متيقنة من أنها لا تملك صواريخ تهدد طائراتها أو أراضيها.

4. يعد النفط عاملا حاسما ليس من اجل السيطرة عليه فحسب وإنما لضمان موضع قدم للشركات النفطية الأمريكية وضمان التعويض.

وعليه فالتدخل في ليبيا بغطاء أممي كان مناسبة ثمينة لأمريكا لتكفر عن ذنوبها في العراق ولتظهر للعالم أن عهد التحرك الأحادي قد ولى وأنها تعمل مع المجموعة الدولية عبر مجلس الأمن وبغطاء عربي على أساس أن الجامعة العربية طالبت بالحظر الجوي، ولأول مرة يسمع فيها للأمم المتحدة صوت وتستجيب المجموعة الدولية رغم أنها حاولت من عقود أن تضغط على المجموعة الدولية لتفعل الشيء نفسه في فلسطين.

ثانيا فرنسا: لقد قادت فرنسا منذ الوهلة الأولى الحملة التحريضية ثم التعبوية للحشد الدولي من اجل التدخل في ليبيا معتمدة في ذلك أيضا على موقف الجامعة العربية التي بدأت تسمع لها لأول مرة في تاريخها شانها شان أمريكا،فصرح ساركوزي في 25 فبراير 2011 قائلا "القذافي يجب أن يرحل وأضاف فيما يتعلق بالتدخل العسكري ستنظر فرنسا في مبادرة من هذا النوع ما يؤكد النية المبيتة لدى فرنسا وحلفائها في تشكيل جبهة عريضة من اجل التدخل العسكري فيما بعد وهو ما تم فعلا"

ويمكن حصر دوافع التحرك الفرنسي في جملة من العوامل:

1. تعاني فرنسا أزمة داخلية خانقة اقتصاديا وسياسيا تسببت في تدهور شعبية ساركوزي، فجاءت الأزمة الليبية لتكون مطية لممارسة السياسة المحلية من خلال السياسة الخارجية أي الخارج لإنقاذ الداخل.

2. إن الموقف الفرنسي المتواطئ مع نظامي بن علي ومبارك إلى أخر لحظات حكمهما، جعله تصب جام غضب خطابها الأخلاقي على نظام القذافي خاصة بعد لجوئه إلى القوة ضد المنتفضين.

3. يفتقر ساركوزي إلى ملف أو مشروع يسوقه ويبرر به سياسته، فمشروع الاتحاد من اجل المتوسط أصيب بانتكاسة، ونشاطه الدولي في إطار مجموعة العشرين أحبط بسبب فشله محليا في تحسين وضع الاقتصاد الفرنسي، فكانت الأزمة الليبية فرصة ذهبية لتفعيل الدبلوماسية الفرنسية وإسماع صوت فرنسا.

4. لفرنسا أيضا حسابات تاريخية مع القذافي تريد تصفيتها لاسيما فيما يتعلق بالإرهاب والحرب مع تشاد حول شريط اوزو (تدخلت فرنسا حينها لنصرة حليفها التشادي).

5. لم يف القذافي بوعوده فيما يخص بعض الصفقات التي تم الاتفاق عنها أثناء زيارته لفرنسا، حيث تأخر في تنفيذها ليعلن إلغاءها في الأيام الأولى من الثورة.

6. معارضة القذافي بشدة لمشروع الاتحاد من اجل المتوسط ومحاولته حشد الدول العربية ضده بدعوى انه يفصل عرب إفريقيا عن بقية القارة مما أثار حفيظة فرنسا،كما أن سياسة ليبيا في إفريقيا تقوض عن قصد أو غير قصد نفوذ فرنسا في القارة السمراء مما جعل منها منافسا للوجود الفرنسي.

حيث إن تمويل القذافي لبعض الاستثمارات في إفريقيا كتمويله للقمر الصناعي الإفريقي للاتصالات المدنية افقد قوى اقتصادية غربية عائدات مالية معتبرة كانت تجنيها، كما أن ليبيا بقوتها المالية تساهم في بناء بعض المؤسسات الإفريقية مثل صندوق النقد الإفريقي، وهذا ما تنظر إليه فرنسا والقوى الغربية بعين الريبة لأنها ترى القارة تفلت جزئيا من قبضتها الاقتصادية.

الفصل الثاني: التهـــديدات في منـــطقة الســـــاحل وأثـــرها على المنـــطقة.

المبحث الأول: التهديـــــدات في منـــطقة الساحل.

المبحث الثاني: أثـــرها على دول المغرب العربي.

الفصل الثاني: التهديدات في منطقة الساحل وأثرها على المنطقة المغاربية

يهدف هذا الفصل إلى توضيح أو التطرق إلى الجريمة الاقتصادية و المتاجرة بالأسلحة و ظاهرة الإرهاب العابرة للقارات و معالم الجريمة المنظمة العبر دولية في منطقة الساحل الإفريقي و ذلك ضمن نطاق سياسي. فتلك الظواهر تعبير عن معالم فشل دولاتي محتمل وعجز عن أداء للوظائف.

إن تلك الظواهر هي ما أُطلق عليها بالنزاعات اللاتماثلية أو حروب الجيل الرابع، وهذه الحروب التي أعلنت بداياتها عن نهاية التصورات و المنطلقات النظرية التقليدية التي أوجدها "كلاوزفيتش Clausewitz" و كل من آمن بمدرسته. و هو الشيء الذي عنى تغييراً في مفهوم الحرب1. و قد عرف " كلاوزفيتتش " مفهوم الحرب على أنها امتداد للسياسة بوسائل أخرى بين الفواعل الدولية2. فعلى الدولة التخلي عن سياساتها الأمنية التقليدية حتى تتمكن من مجابهة المخاطر و التحديات الأمنية الجديدة.

المبحث الأول: التهديدات في منطقة الساحل

1- Conflits Asymétriques et Guerres de Quatrième Génération.

1 Miquel, "Le Brouillard de la crise ; Clausewitz et les conflits Asymétriques," www.college.interarmees.defense.gouv.fr/IMG/pdf/MIQUEL_CES_Hambourg_article_Tribune_v4.pdf, pp.1-3.

2- State of Collapse حول ظاهرة انهيار الدولة " Creveld Van Martin ومن هذا المنطلق برزت كتابات "مارتن فان كريفلد ، فذلك الأخير يرجع أسباب النزاعات الجديدة إلى تلك الفكرة الأخيرة. وأيضاً جاءت The War of Transformation في مؤلفه The "كتابات

la de Privatization حول مفهوم حروب الجيل الثالث وظهور بما سمي بخصخصة الحروب أو " Holsti .V Calvi كالفي هولستي ولمزيد من التفاصيل أنظر المراجع La Guerre :

- Maurice Ronai," Failed States, "Claire d'étude stratégiques ,n°20-2eme trimestre (1997), www.cirpes.net/article-pdf.php3 ?id-article=83.
- Jean Jacques Roche, Théories des relations internationales (Paris: Montchrestien, 5eme edn.,2004), p.109.
- Charles Philippe David et Jean-Jacques Roche, Théories de la sécurité internationale (Paris : Montchrestien, 2002), p.120.

المطلب الأول: التهديدات الأمنية المباشرة.

ظهرت الصورة الأولى لموجات الجريمة المنظمة في منطقة إفريقيا الوسطى مع بدايات السبعينيات و التي كانت مجسدة في حركات أو قوافل التهريب (أقمشة، فضة، ذهب، وحتى مواد غذائية....إلخ) و لكن تطورت الأوضاع و أخذت الصورة أبعاداً أخرى؛ مع ظهور الأزمات السياسية الداخلية فيما بين معظم الدول الإفريقية.

بداية المشكلة الأمنية كانت عبر الحدود الطبيعية، هذه الشبكة الجغرافية الهشة التي تتم عبرها مرور الأشخاص وكل أنواع البضائع بكل حرية. ومع تسجيل ضعف الدولة وغياب سلطتها المادية كانت صور تهريب الماس، الكاكاو، والعاج، والخشب، والأسلحة، وحتى البترول عبر محاور حدود غانا، طوغو، البنين، نيجيريا، النيجر، بوركينا فاسو والكوت ديفوار.

الفرع الأول: الإرهاب

إن ظاهرة الإرهاب هي ظاهرة معقدة لها أبعادها:

السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، الدينية نظرا لخصوصية كل منطقة فبالتالي لا يمكن تفسيرها على أساس عامل واحد، خاصة في إطار تفاعل العوامل الداخلية و الخارجية، وتأسيسا على ذلك يتضح أن ظاهرة الإرهاب هي محصلة لجملة العوامل و المتغيرات الداخلية والخارجية، التي تؤد ي إلى خلق بيئة ملائمة لتنامي تلك الأعمال ولهذا خصصنا هذا العنصر لدراسة العوامل الداخلية المنتجة للإرهاب عبر الوطني في دول الساحل وعلى ضوء ذلك فإنه يمكن أن نرصد العناصر الرئيسية المسببة للإرهاب عبر الوطني في دول الساحل في ما يلي:

1:العوامل السياسية وتتضمن ما يلي

أ- أزمة بناء الدولة الوطنية الحديثة في دول الساحل:

و أهم مظاهرها عدم استقلالية الدولة عن شخص الحاكم، مما يجعل أجهزتها ومؤسساتها في كثير من الأحيان مجرد أدوات في يد النخب الحاكمة وبعض القوى الاقتصادية والاجتماعية[1].

ب- النخب في دول الساحل:

التي قادت الدول الوليدة إلى الاستقلال، وجدت نفسها لعوامل تاريخية معينة أسيرة نتيجة انتماءاتها الآنية والأيدلوجية، والخلافات الحدودية، وتنازع السلطة وقد زاد من معاناتها سيطرة بعض العسكريين قليلي الخبرة السياسية والإدارية على مقاليد الحكم وجرت عليها ويلات الجوع والمرض والتشرد، حتى إنها هددت وجود بعضها[2].

ج- مظاهر الفساد السياسي:

و هي سمة معظم دول إفريقيا التي يشكل الساحل جزء أمنها، وتتمثل في إساءتها استخدام السلطة واستغلال الوظائف العامة من أجل تحقيق مصالح خاصة مادية و معنوية، سواء كانت شخصية أو لفئة معينة، و ذلك بمخالفة القانون أو التحايل علـــيها و أدى إلى خروج الحكام عن حدود صلاحياتهم الدستورية المخولة لهم واستبدادهم وطغيانهم فكان بمثابة الدافع المحوري للعديد من الحركات الإرهابية.

د- سوء التعددية المجتمعية و مشكلات الأقليات:

وتعني ظاهرة التعدد والتنوع على أسس: أثنية، طائفية دينية، لغوية، قبلية وتعد قضية الإثبات هي جوهر ظاهرة التعددية المجتمعية في دول الساحل، فهو يشكل مزيجا من التنوع الأُثني الكبير الشيء الذي أورث نوعا من وجود أساليب و ظاهرة السيطرة الجهوية على الحياة المجتمعية

1- :عمارجفال،" خصوصيات النظام السياسي في العالم الثالث"، محاضرة ألقيت على طلبة الماجستير علوم سياسية في مقياس النظم السياسية المقارنة، جامعة محمد خيضر بسكرة ،قاعة الماجستير، 14/01/20

1- .9،ص2001مركز البحوث الإفريقية,التقرير الاستراتيجي الإفريقي. القاهرة:مركز البحوث الإفريقية،

التي أدت إلى الإخفاقات في السياسات العامة و ظهور البيروقراطية والرشوة، أدى إلى ظهور صراعات قبلية عديدة.

ه- غياب تنشئة سياسة مجتمعية فعالة:

بسبب عدم وجود قنوات مجتمع مدني فعالة مثل الأحزاب و الاتحادات و النقابات القوية و القادرة على نشر مبادئها وأفكارها[1].

و-غياب الأمن السياسي في منطقة الساحل:

إما بغياب المشاركة السياسية بسبب غياب تنشئة سياسية أو عدم فعاليتها فهنا كضعف المشاركة السياسية، وبسبب كذلك سيطرة الحزب الواحد في أغلب هذه الدول على الحياة السياسية في ظل غياب أحزاب سياسية مجارية لهم, فجميع دول الساحل كانت تعتمد على نظام الحزب الواحد ما عدا السنغال الذي كان يوجد به تعددية و التي كانت تعتبر شكلية.

ز- الفساد السياسي:

والذي تفشى مع مرور الزمن في ظل غياب حوار ديمقراطي أفقد الأنظمة شرعيتها من خلال تجمع قنوات التعبير الحر عن الأفكار والآراء مؤديا إلى صدام في أغلب الأحيان عسكري بين فصيلة معارضة لسلطة والسلطـة السياسية مثل هجوم المعارضين التشاديين في العاصمة نجامينا على قوات حكومية و ما جرى في ساحل العاج.

ر- غياب و نقصان فاعلية الضبط لدى الأنظمة:

أو قصورها في تقديم الخدمات إلى حالة من ضعف الاستجابة لمتطلبات السكان مؤدية إلى يأس مجتمعي مما يؤدي إلى خلق حركيات التوجه نحو الإرهاب والأفعال الإجرامية.

2- عمار جفال, مرجع سابق.

ع- إرهاب الدولة:

لقد استخدمت هذه الأنظمة الحكومية درجة كثيفة وعالية من العنف ضد المدنيين من مواطني الدولة، من أجل إضعاف أو تدمير إرادتهم في المقاومة أو الرفض وهو الإرهاب القهري.

من خلال ما سبق يتضح جليا أن ضعف السياسات الوطنية لدول الساحل تلعب دورا كبيرا في إذكاء روح التنازع، حيث لم تقم النخب المحلية (حكومة- معارضة) بأي جهد من أجل حل الأزمات الداخلية في حين قدمت تنازلات لأطراف خارجية وبالتُالي ضرب طرفي السلطة (حكومة– معارضة) عن طريق التدخل الأجنبي.

2-العوامل الجغرافية:

يعتبر إقليم الساحل الإفريقي أكبر الأقاليم الإفريقية وأكثرها اتساعا حيث يعتبر بمثابة جسر كما يقال عنه (bridge not a barrier): ربط غرب وجنوب إفريقيا بشمالها [1].

لكن الملاحظ أن أغلب دول الساحل هي عبارة عن دول صحراوية شاسعة المساحة إضافة إلى افتقارها إلى حدود طبيعية تحد أو تقلل من تحرك الأفراد فيها مما يسهل عملية التنقل والهجرة مما جعلها بمثابة سوق مفتوحة للسلاح والمخدرات.

-قسوة المناخ:

ونظرا لشساعة المساحة أصبحت أنظمة الأمن غير قادرة على ضبط ومراقبة الحدود وبالتالي فهي مناطق سهلة الاختراق من قبل جماعات تهريب المخدرات والتجارة بالسلع

1-محمد عبد الغاني سعودي، إفريقية : شخصية القارة في شخصية الأقاليم. القاهرة :مكتبة الأنجلو المصرية،2004.

والأسلحة و كذلك توغل الجماعات الإرهابية في المنطقة (شمال مالي، أطراف العرق الشاش في موريتانيا الذي تحول إلى سوق سوداء للمتاجرة بالأسلحة المتبقية من المواجهات المتكررة.

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن: الحدود السياسية لهذه الدول هي حدود فرضها الاستعمار قبل رحيله ارتبطت في غالب الأحيان بالأهداف الاقتصادية وذلك على حساب العامل الجغرافي وأيضا وهو الأهم التكوين العرقي للشعوب والقبائل و بالتالي لم تتم مراعاة الحدود الأنثروبولوجية للمجتمعات المحلية في عمليات البناء السيئ للدول خاصة مع وجود أشكال للهيمنة الإثنية أو الجهوية على الحياة السيئة في كثير من دول الساحل (وجود أقليات، صراعات عرقية وإثنية لضمان التدخل في المستقبل من أجل حماية مصالحها الاقتصادية)

3- العوامل الاقتصادية:

تعتبر العوامل الاقتصادية أحد أبرز الحركيات الحساسة نظرا لتأثيراتها على النظام السياسي ككل، وأفراد المجتمع بصفة خاصة، وبالنظر لخصوصية اقتصاديات دول الساحل الإفريقي فإنها تبرز هشاشة البناء الاقتصادي لهذه الدول مما جعلها بيئة مناسبة لبروز حركات إرهابية عبر وطنية وفي هذا الإطار يمكن رصد بعض المؤشرات المتعلقة باقتصاديات دول الساحل:

***ضعف الأداء الاقتصادي**: حيث تشير مؤشرات التنمية في العالم إلى عجز التنمية في هـذه الدول، ففي 2006 كانت النيجر أقل الدول نموا من حيث الـدخل الـفردي المقدر بـ: أقل من دولار في اليوم الواحد، وبمعدل 136 دولار في السنة، ونجد أن 80% من سكان التشاد يعيشون تحت مستوى دولار واحد في اليوم، وفي مالي 60%، وفي موريتانيا 32%.97

***نسبة الفقر**: حيث نجدها مرتفعة في هذه الدول، فحسب إحصائيات الأمم المتحدة فإن النيجر تعد ثاني أفقر دولة في العالم.، ونسبة الفقر بالسودان تمثل 40%، وفي التـشاد أكثر من80% ، النيجر 63% ، مالي 64% ، موريتانيا 40%[1].

***أزمات المجاعة**: نتيجة التصحر والجفاف، ففي النيجر يوجد أكثر من 800 طفل مـهددين بالموت.

***ضعف النمو الاقتصادي**: حيث تشير إحصائيات التنـمية البشريـة إلى أن نسبة النمـو

الاقتصادي من سنة 1990 إلى2005 بالنيجر قدرت بـ -5,0% ، السنغال 2,1% السودان5,3% ، مالي2,2% ، التشاد7,1%.

إضافة إلى ارتفاع نسبة الأمية والجهل، حيث نجد أن نسبة الأمية لما فوق 15 سنة بالتشاد تقدربـ 7,25% ، السنغال39% ، السودان 9,60..%

كما أن سوء الأوضاع المعيشية والبيئية أدى إلى انتشار الأمراض المعدية مثل الإيدز المـــلاريا، السل، فوفق إحصائيات منظمة الصحة العالمية لسنة 2006 فنسبة الوفيات بالفيروس في السودان بلغت 23 ألف ضحية، النيجر 4800، مالي 12 ألف ضحية، وحوالي 500 ضحية بموريتانيا.

ثانيا: العوامل الخارجية المنتجة للإرهاب عبر الوطني في دول الساحل الإفريقي.

يوجد على المستوى الخارجي العديد من العوامل التي ساهمت في خلق حركية الإرهاب عبر الوطني في دول الساحل ولعبت دورا كبيرا في تناميا الإرهاب، انطلاقا من منطق التعددية السببية في التحليل السياسي واستبعادا عن الأحادية السببية فإنها لا يمكن إرجاع ظهور الإرهاب عبر الوطني في منطقة الساحل إلى عوامل داخلية فحسب، بل يمكن الحديث أيضا عن عوامل

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي,تقرير التنمية البشرية2008/2007،ص287.

خارجية ساهمت بدرجة معينة في خلق هذه الظاهرة بل ويمكن استمرارها وعليه يمكن إدراج الحركيات السببية الخارجية التالية.

-1النشاط الإقليمي للحركات الإرهابية: نقصد بالحركات الإرهابية تلك الحركات التي تجمع في صفوفها عدد من الأفراد يؤمنون بنفس الفكرة ويدافعون عن قضية واحدة وتكون عادة مجهزة وممولة بشكل يجعلها قادرة على إدارة العمليات الإرهابية.

وبما أن دول الساحل معظمها دول صحراوية، شاسعة المساحة، ويصعب التحكم فيها وتضعف فيها مقدرة الدول على مراقبة حدودها وإدارتها أمنيا، مما جعل المنطقة عرضة لتنامي الحركات الإرهابية في المنطقة واستقطاب الفقراء والبطالين من قبل تلك الحركات بسبب غياب الأمن الاقتصادي، ويهدف هذا النمط من الإرهاب إلى تغيرات أساسية وجذرية في توزيع السلطة والثروة الاجتماعية أي تغيير النظام السياسي والاقتصادي القائم.

ومن أبرز الجماعات الإرهابية التي تنشط في الساحل الإفريقي هي الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية – حسب التصنيف الأمريكي- فقد أدرجتها الولايات المتحدة الأمريكية على قائمة الجماعات الإرهابية منذ عام 2002 والتي انضمت رسميا إلى تنظيم القاعدة، وسمت نفسها" تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي" واعتبر مدير الأمن الأمريكي ماكونيل أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي أشد خطرا من القاعدة في أفغانستان بعد ازدياد وتيرة هجماتها في الجزائر منذ الأشهر الماضية من عام 2007 وتوسعها لتستهدف الأمم المتحدة ودولا أخرى[1].

واستطاعت تصدير الرعب إلى الدول المجاورة، لاسيما بلدان الساحل مثل مالي النيجر وموريتانيا . وقد قامت هذه الحركة بعدة عمليات إرهابية:

1 ص4..2008/02/22.- كمال مناصري,"القاعدة في الجزائر أشد خطرا من القاعدة في أفغانستان".جريدة الشروق

-الاعتداء على مطار جانت، قتل أربعة جنود موريتانيين بمنطقة الغلاوبة، وهو من رسم خطة الهجوم على سفارة إسرائيل بموريتانيا مطلع فيفري 2007 وكانت في فيفري 2003 قد قامت بإختطاف32 أوروبا غالبيتهم ألمان كانوا بتمنراست بغرض السياحة[1].

و بالنظر لطبيعة هذه الحركة وما تحمله من تهديد، الشيء الذي جعل الأنظمة الإفريقية تنتبه لخطر هذه الجماعة المنضوية تحت لواء القاعدة وتشكل تحالفات ضدها: مثل تحالف الجزائر مالي في قمة بوتفليقة - توريفي 24 نوفمبر 2007 وحاول الرئيسان إيجاد صيغ عملية لتعزيز التعاون الأمني بين البلدين.

2- التنافس الدولي في الساحل الإفريقي:

لقد مر العالم بمرحلة صراع إيديولوجي بين منظومتين متضاربتين وكانت نهايتها بمثابة مرحلة انتقالية بالنسبة لدول الشمال أو الجنوب على السواء وقد تجسدت هذه المرحلة من خلال اتضاح ملامح نظام دولي جديد يتسم بالإنفراد المطلق للولايات المتحدة الأمريكية بزعامة العالم، وذلك إثر سقوط الإتحاد السوفياتي.

وتبعا لهذه التطورات والمستجدات الدولية، غيرت الولايات المتحدة من وجهتها فنجد أنها كانت تتجه شرقا لاحتواء الديمقراطيات التي كانت تابعة فيما مضى للاتحاد السوفياتي، التفتت إلى مناطق أخرى من العالم، حيث أنا الهدف الرئيسي للسياسة الأمريكية تحول إلى العمل على وضع اليد والسيطرة على الدول التي تشق طريقها نحو التنمية.

فالمتغيرات الدولية الجديدة أدت بالولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة هيكلة وتوجيه سياستها وترتيب أولوياتها وأهدافها فمع مطلع العقد الأخير من القرن 20 شهدت السياسة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية انعطافا كبيرا مثله وبصورة واضحة زيادة الاهتمام بهذه المنطقة من جهة والعمل على إضعاف التواجد الأوربي فيها من جهة أخرى، حيث نلاحظ أن الدبلوماسية

2- ص3 112/02/2008-حميد يسين "مصير عبد الرزاق البارا يعود إلى الواجهة"،جريدة الخبر،

الأمريكية خلال فترة الحرب الباردة نظر الجملة من الاعتبارات الخاصة قامت على اعتبار كامل القارة الإفريقية شمالا و جنوبا جزءا من مسؤوليات الحلفاء الأوربيين، وهذا ما كان يعبر عن نوع من التماسك و التوافق في العلاقات الأمريكية – الأوربية و التي ظهرت بوضوح و بصورة خاصة خلال السنوات الأولى للحرب الباردة.

لكن هذا ما بدأ يتحول تدريجيا إلى نوع من التنافس على مناطق النفوذ ومراكز القوة وذلك كنتيجة للمستجدات والمتغيرات الدولية والأوضاع الراهنة، والتي ساعدت في تحول التنافس من شكله التقليدي الأيديولوجي إلى تنافس اقتصادي وسياسي وعلى الرغم من أن هذه الدول مازالت قادرة على مواجهة التنافس عن طريق الحرب، إلا أنه من الواضح أنها أعدت نفسها لتحقيق الأهداف بوسائل المنظومة الجغرافية الاقتصادية.

فمسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق الأهداف وخاصة الاقتصادية في منطقة الساحل يتطلب تنافسا حادا مع دول الاتحاد الأوربي الذي دفع استكماله لبنائه الداخلي دفع به إلى التوجه نحو الخارج ليحقق إستراتيجية سياسة خارجية وأمنية جديدة تساعده على التأقلم مع وتيرة المتغيرات و المستجدات الدولية خاصة تلك المتعلقة بالفكر الاندماجي الهادف إلى تحقيق مصالح توسعية[1].

إن الخلاف الأمريكي – الأوربي (الفرنسي خاصة) لم يأت من فراغ وإنما ناتج عن الأهمية الجيوستراتيجية للقارة الإفريقية ولهذه المنطقة على وجه الخصوص باعتبارها حلقة وصل بين شمال القارة من جهة وجنوبها وغربها من جهة أخرى وذلك من خلال طريقين للسيارات يبدءان من غرب إفريقيا: أولهم الطريق الموريتاني: ويمر من سانت لويس في السنغال إلى أغادير في المغرب، والثاني: طريق الأهجار من أجاديس في النيجر إلى غرداية في الجزائر.

1حميد يسين " المرجع السابق ، ص4 -1

* إضافة إلى فرنسا التي فكرت في إنشاء ميناء داكار لا لاستغلال السنغال فحسب وإنما لكل إفريقيا الغربية وهي تقوم الآن بـ: 4/3 من حركة التجارة الخارجية فيها.

* طريق الرجاء الصالح (السنغال) يمكن أن يكون بديل عن قناة السويس.

* أهم معدن موجود في المنطقة هو اليورانيوم الموجود بكميات معتبرة في ثلاث مناطق من النيجر ويقدر الاحتياطي منه بنحو 280 ألف طن تستغلهم شركة سوسيل الفرنسية، إضافة إلى استغلال البترول النيجيري (نيجيريا) بنسبة 3/2 أما الثلث المتبقي فهو نصيب الشركات الأمريكية، الإيطالية والفرنسية إضافة إلى الطرفين الأمريكي و الأوربي نجد دخول الصين وبدئها الاستثمار في السودان (خاصة في قطاعات النفط، الغاز، اليورانيوم) –د.حسن حيدر سفير السودان بالجزائر- هذا ما أزعج الولايات المتحدة الأمريكية خاصة و أن النظام السوداني غير موال لواشنطن وهذا ما جعل الإدارة الأمريكية تدرج مشكلة دارفور في الأمم المتحدة في وقت قياسي في حين وجود مشاكل أخرى عالقة منذ فترة زمنية طويلة.

الفرع الثاني: تهريب الأسلحة:

على نفس صورة التهديدات الأمنية الظاهرة عبر تجارة المخدرات و المتاجرة في البشر و الهجرة الغير شرعية هي صورة تهريب الأسلحة، خاصة الخفيفة منها و المحلية الصنع في منطقة الساحل الإفريقي زيادة على استيراد أخرى من مناطق مفتوحة على أقاليم دول الساحل الإفريقي عبر حرية تنقل الأشخاص و الأزمات السياسية و ذلك على طول الشبكة الإقليمية من القرن الإفريقي في أقصى الشرق ذهابا إلى دول غرب إفريقيا نحو كوت ديفوار وسيراليون في أقصى الغرب ثم صعوداً نحو دول المغرب العربي.

و ما يزيد من تعقيد المسألة و مخاطرها الأمنية الطابع القبلي و الإثني المشكل لدول منطقة الساحل الإفريقي و النزعة الانفصالية التي تشهدها العديد من دول الساحل على غرار التمرد

التارقي في شمال مالي و مشكلة الجنوب السوداني في دارفور و الأزمات السياسية الأخرى في سيراليون و التشاد و الكونغو الديمقراطية.

أدت الحروب الأهلية إلى انتشار ظاهرة تهريب الأسلحة الخفيفة زيادة على نشاط الحركات أو التنظيمات المتمردة أو بما يعرف بأمراء الحرب بين الحين والآخر في شكل أوجد حالات لا استقرار سياسي في العديد من دول منطقة الساحل الإفريقي.

و قالت في هذا الصدد" ميري بيترسون Merry Petterson " :

" من دون شك نحن نعلم: أنه أينما وجدت الأسلحة، سوف يكون هنالك نزاع[1]

إن النقطة الأهم هي معرفة مدى تأثير تهريب الأسلحة و قدرة ذلك على إيجاد أو خلق مناطق نزاع.

أي أن حالة أو صورة التهديد الأمني لعمليات تهريب والمتاجرة الغير شرعية في الأسلحة تؤثر على حدة النزاع و حتى مجالاته.

و عن كمية الأسلحة المتداولة في منطقة الساحل الإفريقي قال" محمد ابن شامباس Mohamed "أن كمية السلاح المتداول في منطقة الساحل الإفريقي هي8 ملايين قطعة سلاح".[2]

منذ القديم كان هنالك تخوف من المشكلة الأمنية التي تطرحها صورة المتاجرة وتهريب الأسلحة و تداولها بطريقة غير شرعية في منطقة غرب إفريقيا وصولا على منطقة الساحل. و قد ورد في تلك الرسالة فكرة التأكيد على المخاوف الأمنية تلك حيث جاء على لسان الممثلين السابقين الذكر "إننا نعرب عن بالغ قلقنا لأن مشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

1-Mamadou Aliou Barry, Guerre et Trafics d`armes en Afrique, Approche Géostratégique (Paris : L`Harmattan, 2006), p.45.

2-De Andres, op.cit., pp.203-227*

ويمكننا أن نلمس ذلك من خلال نص رسالة ممثلي دولتي الطوغو ومالي في هيئة الأمم المتحدة إلى رئيس اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم لمتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه

وتداولها والاتجار بها بصورة غير شرعية لا تزال لها نتائج مدمرة على استقرار التنمية في إفريقيا وبأن تلك المشكلة تؤدي إلى:

1. تديم الصراعات وتزيد من حدة العنف وتسهم في تشريد سكان أبرياء و تهدد القانون الإنساني الدولي، كما أنها تذكي نار الجريمة وتشجع الإرهاب.
2. تبث ثقافة العنف وتزعزع استقرار المجتمعات عن طريق تهيئة مرتع خصب للأنشطة الإجرامية وأنشطة التهريب، وبخاصة نهب المعادن الثمينة والاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والأنواع المهددة بالانقراض وإساءة استعمالها.
3. تخلف آثارا سلبية على الأمن والتنمية تصيب النساء واللاجئين وغيرهما من الفئات الضعيفة بوجه خاص، وتلحق أضرارا بالهياكل الأساسية والممتلكات.
4. تخلف أيضا آثارا مدمرة على الأطفال، الذين يقع عدد منهم ضحايا للصراع المسلح، بينما يجبر آخرون على أن يصبحوا من الجنود الأطفال.

1. تقوض أركان الحكم السليم وجهود السلام والمفاوضات تهدد احترام حقوق الإنسان الأساسية، وتعرقل التنمية الاقتصادية.
2. تمت بصلة إلى مكافحة واستئصال انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، وإلى مراقبة انتشار هذه الأسلحة؛
3. تتصل بكل من العرض والطلب، وتتخطى الحدود، وتستدعي التعاون على جميع الأصعدة: المحلي والوطني والإقليمي والقاري والدولي.[1]

1-رسالة مؤرخة 8 يناير 2001 موجهة من الممثلين الدائمين للطوغو و مالي إلى رئيس اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة و الأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. www.un.org/arabic/conferences/smallarms/smdocs/A_CONF.192_PC_23.pdf

و حتى تكون لدينا صورة جغرافية عن طرق و مسالك تهريب الأسلحة في منطقة الساحل الإفريقي أنظر خريطة رقم 01 طريق التهريب في صحراء النيجر أغاديز.

و أما عن محاور تهريب الأسلحة في منطقة الساحل الإفريقي فتتم عبر حدود الدول التالية*:

· من نيجر نحو مالي ثم الجزائر أو من النيجر مباشرة نحو ليبيا و الجزائر

· من غينيا نحو ليبيريا ثم سيراليون

· من القرن الإفريقي نحو التشاد و من التشاد نحو المناطق الأخرى.[1]

وبعملية إسقاطيه للمسالك البرية التي اعتمدتها شبكات تهريب الأسلحة الدولية الناشطة في منطقة الساحل الإفريقي، و تكملة لما ورد أعلاه استنتجنا الشكل التالي:

2- رسالة مؤرخة 8 يناير 2001 موجهة من الممثلين الدائمين للطوغو و مالي إلى رئيس اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة و الأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ،مرجع سابق.

إلينا الشكل الذي يوضح مسالك تهريب الأسلحة:

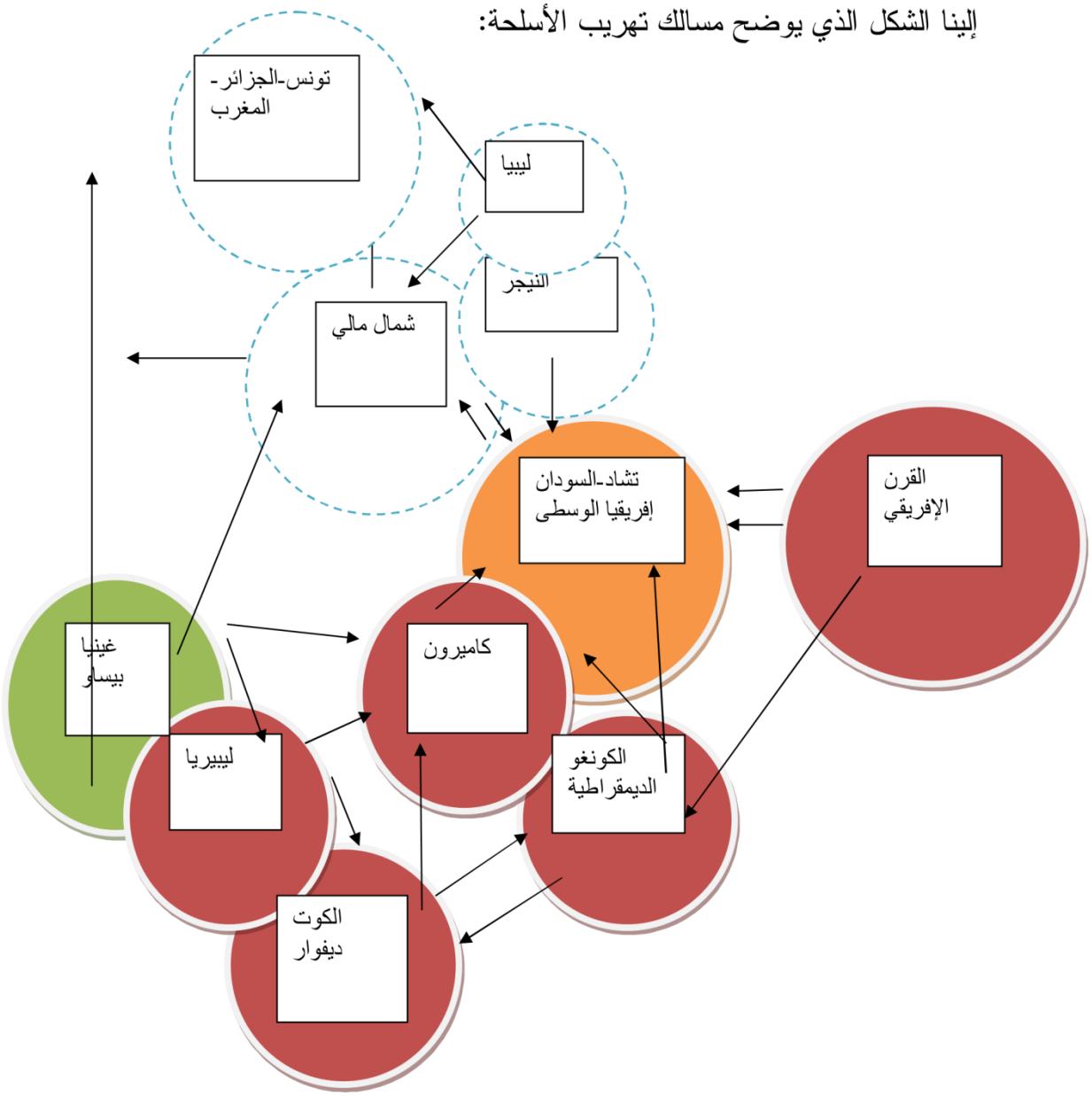

فالشكل هو صورة إسقاطيه للتوزيع تلك الدول على الخريطة الجغرافية يجسد منابع الأسلحة و تهريبها فيما بين الدول. و تعبر الأشكال عن:

الدول التي شهدت حروب أهلية و لازالت و كأنها جسور لتهريب الأسلح ة و هي في حاجة دائمة للأسلحة. و قد انتشرت تلك الأسلحة عبر محاور الصراعات في الطوغو و غانا. و

قد أشارت الجمارك النيجيرية إلى حجز ما قيمته 1.34 مليون دولار من الأسلحة الخفيفة و الذخيرة الحية و ذلك سنة 1.2002

منطقة تهريب الأسلحة من و إلى منطقة الساحل الإفريقي.

و مما لاشك فيه وجود علاقة بين تهريب الأسلحة و كارتل المخدرات نوجزها في الشكل التالي:

بيع و تهريب الأسلحة

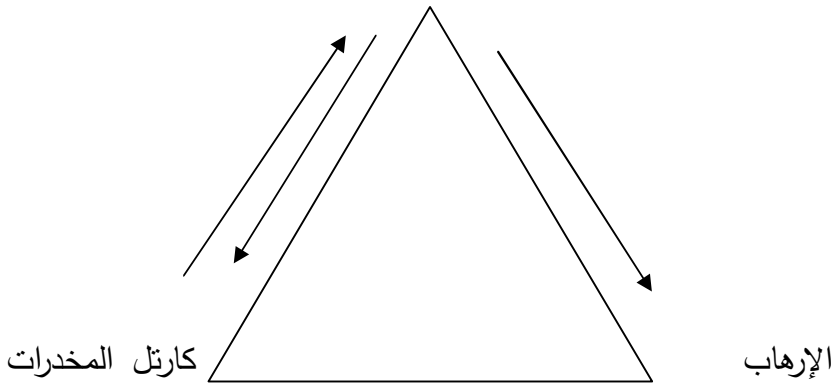

و في تفسيرنا للعلاقة التي تجمع تهريب الأسلحة بالتنظيمات الإرهابية نتطرق إلى قضية خطف 32 سائح من قبل "عبد الرزاق البار ا" و تلقيه لفدية 5 ملايين يورو و هو المبلغ الذي مكنه من شراء ترسانة أسلحة حيث اشترى 109 كلاشينكوف (روسية صينية و كورية)، 400خرطوشة رشاش، 37 قاذفات اربجي 1 و 2(RBG و RBG2)، 2 رشاش، إضافةً إلى قاذفات صاروخ و سلاح مضاد للمروحيات ،و 11 سيارة رباعية الدفع و هواتف نقالة تعمل عبر الأقمار الصناعية (ثريا). كل ذلك شراءه دون الخروج من منطقة الساحل الإفريقي، بين مدينة جاو النيجيرية فالمشكلة الأمنية تظهر عبر ميوعة الحدود وسهولة التنقل عبرها في ظل شساعة الصحراء .

1- De Andres, op.cit., pp.203-227.

و هي النقطة التي دعا إليها الاجتماع الحكومي الدولي المعني بمنع الجريمة و محاربة الإرهاب، المنبثق عن الإتحاد الإفريقي عبر تعزيز الرقابة على الحدود و محاربة استيراد وتصدير و تخزين الأسلحة الصغيرة، و الذخيرة و المتفجرات بشكل غير مشروع بغية تقييد وصولها إلى المنظمات الإرهابية في إفريقيا.[1] و على نفس المسعى جاء:

تشكل صنع الأسلحة الصغيرة الأسلحة الخفيفة و نقلها و تداولها بصورة غير مشروعة، و تراكمها على نحو مفرط في العديد من مناطق العالم، مما تترتب عليه آثار إنسانية و اجتماعية و اقتصادية واسعة النطاق و يسبب تهديداً خطيراً للسلم والمصالحة والسلامة و الأمن و الاستقرار والتنمية المستدامة على الصعيد الفردي و المحلي و الوطني و الإقليمي و الدولي.[2]

فأخطر أو التهديد الأمني يظهر في الصلة الوثيقة بين الإرهاب و الجريمة المنظمة والاتجار المخدرات و المعادن النفيسة من جهة و الانتشار غير المنضبط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جهة أخرى. [3]

فالمتاجرة و تهريب الأسلحة هو تجسيد لتهديد أمني للمستويات و الأبعاد نفسها التي تهددها عمليات المتاجرة في المخدرات إضافة إلى تهديد آخر يتجلى في عسكرة المجتمعات وبالتالي إمكانية متزايدة لاندلاع حروب أهلية في ظل الفروقات الإثنية و القبلية و حالة التشرذم السياسي التي نلمسها على مستوى دول منطقة الساحل الإفريقي إضافة إلى التاريخ السياسي لتلك الدول و التي كلها شهدت حالات انقلابات عسكرية.

1-تقرير اجتماع الدول الأول الذي تعقده الأمم المتحدة مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير مشروع بالأسلحة الصغيرة و الخفيفة من جميع جوانبه و مكافحته و القضاء عليه المنعقد يوم 18 جويلية 2003: www.un org

2-ديباجةمشروعبرنامجعملللمنعالاتجارغيرالمشروعبالأسلحةالصغيرةوالأسلحةالخفيفةمنجميعجوانبهومكافحتهوالقضاءعليه 2001جويلية10مقدمةعلىهامشمؤتمرالأممالمتحدةالمعنيبالاتجارالغيرالمشروعبالأسلحةالصغيرةوالأسلحةالخفيفةمنجميعجوانبهبتاريخ www.un.org/arabic/conferences/smallarms/smdocs/Aconf.192/L.5.pdf

فعلى سبيل الحصر شهدت دول منطقة غرب إفريقيا (دول ECOWAS) 37 حالة انقلاب عسكري ناجح، في حين أن المؤشرات تشير إلى أن ما نسبته 40% من الأسلحة الخفيفة في أيدي لأشخاص المدنيين.

و بناءا على ما ورد في هذا المطلب نستنتج العلاقة الثلاثية بين تجارة المخدرات وتهريب الأسلحة فبالشكل التالي:

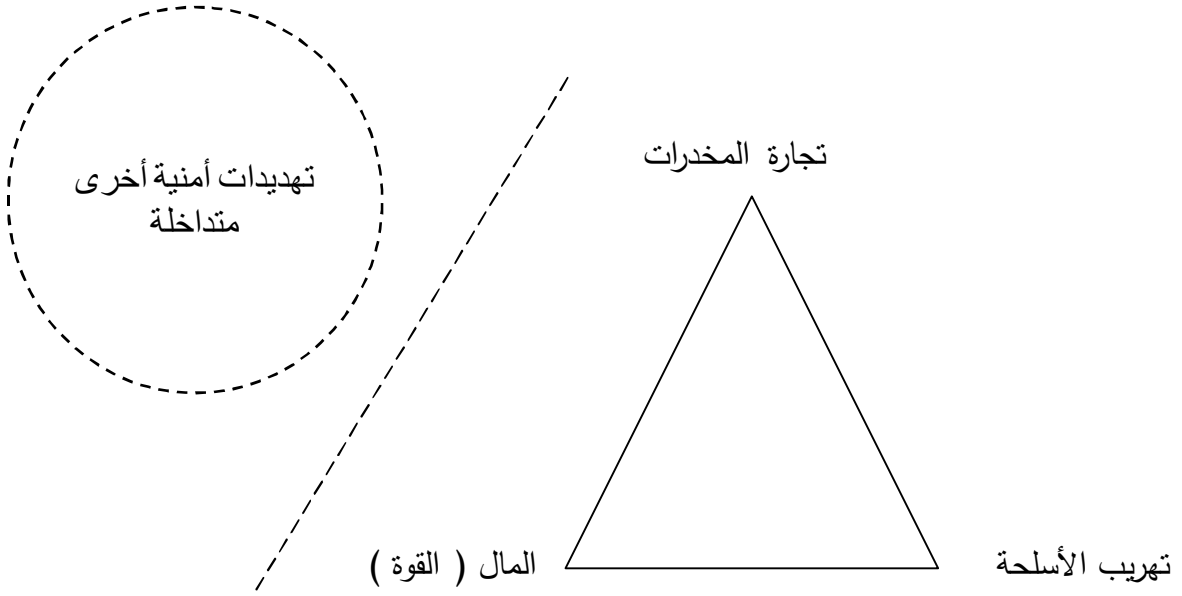

فالخطر الأمني ظاهر في العجز الشبه الكلي للمقاربات الأمنية التي تبنها إلى حد الآن الدول الإفريقية في مواجهتها لتهديدي الجريمة المنظمة العبر وطنية وعمليات تهريب الأسلحة.

و هو الأمر الذي يوجب على الدول الإفريقية و دول منطقة الساحل الإفريقي تطوير مقاربات أمنية شاملة في إطار نظام إقليمي أمني.

المطلب الثاني: التهديدات الأمنية غير المباشرة

تظهر الدراسات أن منطقة غرب إفريقيا تشهد تنامي خطير لأبعاد و تهديدات المتاجرة بالمخدرات و ذلك إضافة إلى التهديدات الأمنية الأخرى التي تشهدها تلك المنطقة ككل بما فيها منطقة الساحل الإفريقي في شكل امتدادات جغرافية لتلك التهديدات الأمنية. و حتى مناطق أخرى من أقصى شرق و جنوب القارة الإفريقية.

الفرع الأول: تجارة المخدرات

أظهرت إفريقيا عجزًا أمنيا في محاربتها لجميع أشكال الجريمة المنظمة الدولية، هذا من جهة ومن جهة ثانية في مدى جاهزية وأولويات الدول الإفريقية في محاربة تلك التهديدات الأمنية.[1] و هو ما يعني حالة تقصير أمني سواء كانت على المستوى الثنائي أو الجهوي والإقليمي و حتى الدولي. إضافة إلى جملة المشاكل الأمنية الأخرى التي تعاني منها الدول الإفريقية بشكل عام و التي تظهر عبر جملة ضعف الأداء السياسي، ضعف الأداء الاقتصادي و التنمية، الحرمان الاجتماعي و حالات الفقر المنتشرة.[2]

و قد أورد "ميشا جليني"في هذا الصدد:

"خلال الأعوام الأربعة الماضية أو نحوها، أصبح غرب إفريقيا، هذه المنطقة الضخمة القوية لتوزيع الكوكايين. و نحن نتحدث عن زعزعة الاستقرار في نلك المنطقة الذي من شأنه أن يؤدي إذا لم يتم ضبطه إلى آلاف القتلى."[3]

1- Mpho Mashaba, "Organized Crime and Corruption, Fighting the problem within the NEPAD framework," African Security, vol. 14, no. 4(2005), pp.109-112.

2-Ibid., pp.109-112. مؤلف كتاب ماكافيا Mafia Mcالمنظمة الجريمة يوثق كتاب ،

3-ماثيو جرين ،"الفساد و الفقر يحميان طريق الكوكايين السريع الخط المتصل من المخدرات من غرب إفريقيا إلى أوروبا، ":

وقد أشارت في ذلك منظمة الأمم المتحدة العالمية لمراقبة الاتجار بالمخدرات أن:

" إن قارة إفريقيا تشهد عمليات تهريب و متاجرة بالمخدرات بشكل مقلل للغاية، مستغلين في ذلك ضعف الآليات المحلية للتصدي. فمهربو المخدرات يستعملون إفريقيا كمناطق للعبور وذلك بجلب المخدرات من أمريكا اللاتينية و توزيعها نحو أوروبا مرورا بمناطق إفريقيا الغربية و الوسطى و الشمالية."[1]

و قال في ذلك الصدد "آحمادو ولد عبد الله:

" يسعى كارتل الكوكايين اللاتينو-الأمريكي إلى تحويل الدول الفقيرة من إفريقيا الغربية إلى دول مخدرات Narco-Etats."[2]

إن الحصار الذي يشهده بارونات و ظاهرة تهريب المخدرات في قارة أمريكا بجزأيها الشمالي و الجنوبي[3] أدى بهؤلاء إلى تغيير استراتيجيات التسويق و تحويلها نحو مناطق جغرافية تشهد فراغات جغرافية ولمناطق هي على حافة عجز دولاتي و بها صراعات داخلية. و هي عوامل لا استقرار تساعد على تهريب و المتاجرة بالمخدرات و انتشار الرشوة والفساد.

www.aleat.com/2008/11/21/article_166352.html

1 -Xavier Raufer, "Cocaïne: L`Europe inondée, Une offensive mondiale des narcos," Cahiers de la sécurité N°.5(juillet-septembre 2008), pp.1-7.

1- Ahmedou Ould-Abdallah, le représentant spécial des Nations unies pour l'Afrique occidentale

2- تحتل كولومبيا المرتبة الأولى عالميًا على رأس الدول التي تنتشر فيها زراعة المخدرات، حيث قدرت مساحة الأراضي المستغلة في زراعة الكوكايين ب 150 ألف هكتار. هذا من جهة و من جهة ثانية قُدرت نسبة تجارة المخدرات ب 8% من إجمالي نسب التجارة العالمية. حسب تقارير الأمم المتحدة و لمزيد من المعلومات أنظر: بسمة عولمي،" جريمة تبييض الأموال وخطر المخدرات على الاقتصاد وسبل مكافحتها، " الشعب،ع)14492.فيفري (2008، ص.22-11.

و هي النتيجة التي أفضت إليها وكالة الأمريكية لمحاربة المخدرات و التي كشفت عن وجود اتصالات بين بكارتل المخدرات في أمريكا (الشمالية و الجنوبية) مع جماعات المتاجرة بالمخدرات في كل من: نيجيريا، غينيا بيساو، غانا، الطوغو، السنغال.

و يستغل هؤلاء الحلفاء ضعف حكومات تلك البلدان و يقومون بتوزيع المخدرات نحو أوروبا. و قد أضحت إفريقيا منطقة نفوذ لتجار مخدرات في إسبانيا و إيطاليا، و ذلك انطلاقا من جزر الرأس الأخضر، مستعملين الزوارق السريعة للوصول إلى أوروبا.

و بذلك انتقلت التهديدات الأمنية المرافقة لتجارة المخدرات من قارتي أمريكا نحو قارة إفريقيا وتحديدا إلى منطقة غرب إفريقيا و نحو امتداداتها الجغرافية، فكانت شمالا نحو دول المغرب العربي و شرقا نحو التشاد و مصر و جنوبا نحو إفريقيا الجنوبية.

و قد أشار في هذا الصدد "توماس بيتسشمن Thomas Pietschmann" *قائلا":

"لقد سبق و أشرنا منذ عامين إلى وجود علاقة بين كارتل المخدرات في أمريكا الجنوبية والتي ترغب في التواجد في المناطق التي تكون فيها الرقابة ضعيفة كإفريقيا الغربية."[1]

و أما عن الدول الأوروبية التي تتم إليها عملية تصدير المخدرات من القارة الأمريكية مرورا بدول من غرب إفريقيا فهي بالتحديد: إسبانيا، إيطاليا، البرتغال، فرنسا، و هولندا. و عند تحليل ظاهرة المتاجرة بالمخدرات في منطقة إفريقيا الغربية نحد البنائية التالية:

1-J. Peter Pham," The Security Challenge of the West Africa`s New Drug Depots,". توماس بيتسشمان دكتور و
*باحث ألماني كاتب و معد التقرير العالمي حول تجارة المخدرات

www.worlddefencsereview.com/pham071007.shtml.

ـ وجود كارتل أجنبي يقوم بعمليات المتاجرة إلى جانب تجار (مهربين) محلين نحو أمريكا اللاتينية و تحديدا من كولومبيا عبر البرازيل و فنزويلا. و ذلك عن طرق استعمال اليخوت و حتى الطائرات الخاصة.

ـ وجود شبكات محلية للمتاجرة بالمخدرات منتشرة على المستوى الإقليمي لنيجيريا وغانا، على شاكلة موزعين DEALERS) محلين يقومون بشراء الكوكايين ثم بيعها (حوالي مئات الكيلوغرامات) و بعد ذلك يقومون ببيعها في الأسواق المحلية و الإقليمية. لتصل إلى مناطق من إفريقيا الجنوبية و صعوداً نحو أوروبا مروراً من منطقة الشمال الإفريقي قيام أجانب بعملية الاستثمار في تجارة الكوكايين لنقلها نحو أوروبا.[1].

وبالعودة للحديث عن العوامل التي ساعدت على انتشار التهديدات الأمنية لتجارة وتهريب المخدرات في منطقة الساحل الإفريقي نستعرض الأسباب التالية:2

أسباب جغرافية:

1. القرب الجغرافي بين قارة إفريقيا و أوروبا و هو نفس العامل الذي يفهم من خلاله أيضاً تهديد الهجرة الغير شرعية.
2. قرب الحدود و شساعتها و ميوعتها و صعوبة مراقبتها بين دول جنوب و شرق وشما لو غرب إفريقيا و هو عامل مساعد على إدراك طبيعة التهديدات المباشرة و غير مباشرة الأخرى كما سبق الإشارة إليه.

1- De Andres, op.cit., pp. 203-227.

2Andrew Goodwin, "West Africa Drug Trafficking ; An Alarming Human Security Threat ," Warn Policy
Brief,(September 12, 2007), pp.1-7, www.wanep.org/image/Pb_wa_sept07.Pdf

3. طبيعة التكوين الجغرافي للمنطقة(زرع و تهريب) فهنالك أراضي زراعية غير مراقبة تتم فيها عمليات زرع **الماريخوانا** هذه المادة التي يتم استهلاكها في كل دول منطقة إفريقيا الغربية في شكل صورة متكررة و تكاد تكون عادية.

4. استعمال التكنولوجيا خاصة منها في تحديد المواقع و المسالك سواء براً أو بحراً (GPS) زيادة على تكنولوجيا الاتصالات عبر الأقمار الصناعية.

أسباب سياسية:

نوجزها في ضعف الدولة و الغياب المادي (قوة) للدولة فوق أقاليمها و سيطرة أمراء الحر بو الميليشيات على أجزاء كبيرة من تراب الدولة و انشغال الدولة بالنزاعات الداخلية و الحدودية فيما بين الدول.

أسباب اقتصادية واجتماعية:

1. تظهر في معدلات الفقر المرتفعة وعجز الميزان التجاري للدول الإفريقية بصورة عامة زيادة على الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية و مديونية الدول الإفريقية. و كذا الصراعات الإثنية التي تشهدها منطقة الساحل الإفريقي و مناطق أخرى من بقاع القارة الإفريقية.

إضافة إلى العوامل أخرى ساعدت على انتشار تلك التهديدات الأمنية و هي:

2. عدم الاستقرار السياسي و النزاعات،
3. نقص عمليات التمويل المالي الموجهة نحو برامج المكافحة،
4. نقص التأطير و برامج التكوين،
5. نقص و فشل الآليات المتبعة،
6. نقص و فشل الآليات أو المقاربات الأمنية الجهوية و الإقليمية الإفريقية.1

1-Mpho, op.cit., pp. 109-112

أي:

إن تلك العوامل الثلاث هي محصلة التهديدات التماثلية، فتهديد المخدرات هو تهديد أمني من درجة ثانية لو قارناه بتهديد تماثلي على شاكلة ما ورد في الفصل الأول. وهي العوامل نفسها التي أدت إلى انتشار الفساد السياسي ومن الأمثلة ما يحدث في غانا و قد قال مسئول أمني في هذا الصدد:

"الإدراك العام هو أن الحكومة ذاتها عاجزة، و تخفي المتهمون الرئيسين. وإذا لم تضبط هؤلاء، فإنهم سوف يفسدون النظام برمته1

ويضيف "أنتونيو ماريا كوستا :

"إننا نتحدث عن مبلغ من النقود خلقته الجريمة المنظمة م تجارة الكوكايين، الذي يعد أكبر من الدخول الوطنية. و من ثمة خطر بأن يعمل هذا المبلغ الضخم من النقود على زعزعة استقرار البلاد.

و نضيف كذلك تصريح "أندري قوميز"الذي قال:

"إن كمية المخدرات و المقدرة ب 674 كغ التي تم حجزها قد أحرقت." وتم ذلك دون إعطاء أية أدلة في إشارة إلى تواطئه.

فللعامل الاقتصادي دور كبير في تجارة المخدرات من حيث العوائد المالية التي تُدرها هذا النوع من النشاطات الإجرامية المنظمة العابرة للحدود. و تشير إحصائيات British Crime Survy إلى ارتفاع نسبة استهلاك الكوكايين من 6.0% سنة 1996 إلى 6.2% عام 2007 عند

1- جرين،مرجع سبق ذكره

البالغين و ذلك موازاًة مع هبوط سعر صرف الدولار مقابل اليورو في الأسواق العالمية لتداول العملات.

و أما عن كميات الكوكايين المتداولة في منطقة إفريقيا الغربية هنالك ما بين 135 إلى 145 طن من الكوكايين. ففي سنة 2006 تم حجز 13 طن بما يعادل 10% من نسبة الاستهلاك في أوروبا. و تمثل الكميات المحجوزة من الكوكايين أموالاً تعادل الدخول الوطنية للدول الإفريقية و مثال ذلك أن 2 طن من الكوكايين يعادل الدخل القومي الوطني لدولة من حجم غينيا بيساو. و قد قدرت العوائد المالية لتجارة الكوكايين ُقدرت بحوالي 2 مليار دولار وهي في ارتفاع أي بما نسبته 1% من إجمالي الدخل الخام لدول منطقة إفريقيا الغربية (15 دولة) المقدر ب 195 مليار دولار لسنة 2007. حيث قال في هذا الصدد "جياكو ميللي":

" إن الأرباح الطائلة المحصلة من الاتجار الغير مشروع بالمخدرات هي شريان الحياة الرئيس لتنظيمات الجريمة المنظمة، و لذلك تحارب هذه المنظمات بشراسة لحماية مصدر تمويلها الرئيسي و وسيلتها في تسهيل عملياتها الإجرامية بالفساد و الإفساد كما أنه ليس غريبا أن نجد أن النشاط الإجرامي المشترك بين هذه المؤسسات الإجرامية المنظمة هو الاتجار غير المشروع بالمخدرات.1

و عن سمات عصابات الاتجار بالمخدرات :

1. صفة التنظيم: أي تنظيم هيكلي هرمي، يعمل به استشاريون قانونيون لتسهيل عمليات تبييض الأموال و الاحتيال على القانون و حتى الدفاع عن بارونات المخدرات،

1.1،2007-مصطفى عمر التير وآخرون،المخدرات والعولمة،الرياض،مركز الدراسات والبحوث جامعة نايف للدراسات الأمنية،ط 235.ص

2. استخدام التكنولوجيا الراقية: و ذلك لتحسين كفاءة تهريب المخدرات (حواسيب، مواقع إلكترونية، تشفير، اتصالات عبر الأقمار الصناعية، نظام GPS....)،

3. مقاومة السلطة المادية و المعنوية للدولة: و هنا يأتي دور التسليح و مصاحبتها للمتاجرة في المخدرات؛ حيث تتشكل صورة ميليشيات مسلحة إلى درجة قد تعجز الدولة في حد ذاتها عن مواجهتها.[1] إذا تكلمنا عن دول ضعيفة من حجم بعض دول أو أغلب دول منطقة الساحل الإفريقي.

ـ إن الحديث عن التهديدات الأمنية التي تحملها أو التي أوجدتها تجارة المخدرات هي جمهوريات المخدرات أو اقتصاد المخدرات. فما يجعل من مستوى التهديد الأمني للمتاجرة بالمخدرات مرتفعا هو سمة الجريمة المنظمة و التي تظهر في ذكائها بمعنى الجريمة الذكية. إضافة إلى عمق التهديد الأمني للمتاجرة بالمخدرات فهو دائما يكون مصحوبا بتهديد للمجال السياسي و الاقتصادي و الفردي و بذلك المجتمع.

فلو أضفنا ذلك إلى نوعية التهديدات الأمنية الأخرى التي تعاني منها دول منطقة الساحل الإفريقي لوجدنا أنفسنا أمام صورة تهديدات أمنية متداخلة لدرجة لا يمكن فصلها أو الاستعانة فقط بمقاربة أمنية واحدة. فذلك عجز في حد ذاته.

و أما عن طرق و مسالك تهريب و توريد و تصدير المخدرات نحو منطقة غرب إفريقيا القادمة من أمريكا اللاتينية و من بعدها توريدها نحو مناطق التماس الجغرافي وصولا إلى القارة الأوروبية فهي ثلاث طرق بحرية:

الطريق البحري رقم 1:

1-مصطفى عمرالتيروآخرون_نفس المرجع ، ص. 247-250.

1. يكون إلى الشمال من جزر الكراييب عبر آكورس (البرتغال) و إسبانيا.

الطريق رقم 2:

2. نحو أمريكا اللاتينية من جزر الرأس الأخضر أو مادير Madere و عبر جزر الكناري إلى أوروبا.

الطريق رقم 3: (و هو حديث)

3. انطلاقا من أمريكا الجنوبية إلى إفريقيا الغربية ثم نحو إسبانيا فالبرتغال فأوروبا. و هنالك طريق آخر قادم من أفغانستان* عبر ممرات الخليج العربي ليصل إلى كينيا ثم إثيوبيا فالسنغال. و عن كينيا فقد استغل كارتل المخدرات الجو السياسي المضطرب في ذلك البلد ليقوم بتوريد المخدرات من كينيا نحو هولندا.

و عن حجم التهديدات الأمنية الآتية من منطقة أفغانستان و آسيا الوسطى، هذه المنطقة التي شهدت ميلاد إنتاج المخدرات في فترة القرن 18م. و مع احتلال السوفييت لتلك المنطقة بدأت تجارة المخدرات تزدهر خاصة مع فترة السبعينيات و قد فشل السوفييت في محاصرة تلك التهديدات الأمنية.

حيث بلغت نسبة إنتاج الأفيون من الناتج العام 14% ما بين سنوات 1979-1989.1

و ما زاد من توسع رقعة المشكلة الأمنية تلك، قرب الحدود الجغرافية بشكل نقل حجم التهديدات الأمنية لتجارة المخدرات إلى منطقة أوراسيا كاملة (الصين، روسيا، كازاخستان، طاجكستان، و دول المثلث الذهبي مينامار و لاوس و تايلندا).

1-Nalin Kumar Mohapatra, " Political and Security Challenges In Central Asia: The Drug Trafficking2 Dimension," International Studies, no.44 (2007), pp.157-174

و إذا قمنا بعملية إسقاطية لتلك التجربة على دول منطقة الساحل الإفريقي، فإن التجربة تلك في طريق تكرارها في ظل شبكة حدودية صعبة المراقبة و الأجواء السياسية والاقتصادية و الاجتماعية.

فما ساعد أيضاً على انتشار التهديدات الأمنية لتجارة المخدرات في منطقة أوراسيا، الحرب الأهلية التي كانت مابين سنوات 1992-1997 في طاجاكستان و التي أضحت بلد عبور (Transit).

أي استغلال حالات اللاأمن سياسي.

و عن العلاقة الثنائية التي تجمع تجارة المخدرات بالجماعات الإرهابية، نجد تنظيم القاعدة في أفغانستان إلى جانب حركة طالبان و ذلك باستعمال العائدات المالية لتمويل العمليات الإرهابية.

فما حدث أو التاريخ السياسي الذي مرت به منطقة آسيا الوسطى يحمل كثيراً من الصور المشابهة لمجتمعات منطقة الساحل الإفريقي. فمن السهل جداً نقل المخدرات والأفيون من أفغانستان نحو منطقة الساحل الإفريقي عبر بوابات البرية لتركيا و مصر و السودان و ليبيا و التشاد. وهو الحاصل ومن بعدها نقلها في حركة ثانية نحو أوروبا.

وتأكيداً على ما ورد من تزايد المخاوف الأمنية لتجارة المخدرات في منطقة إفريقيا الغربية أردف"جان ميشال لوبوتان قائلاً:

إن "أفريقيا هي الهدف الجديد لتجار المخدرات أنها الآن منطقة الترانزيت الأولى في العالم، وهي تتحول رويدا رويدا إلى منطقة استهلاك"1.ليضيف:

"إن تجار المخدرات ما زالوا يبحثون عن الحلقة الضعيفة لنشاطهم " إن رقم الأعمال العالمي لتجارة المخدرات يتجاوز الـ 500 مليار دولار في السنة. إنها قوة ضاربة خارقة تستطيع الإفساد. ولم ينج منها أي بلد2 " .

وزيادة على تجارة الكوكايين هنالك تجارة وزرع القنب الهندي المنتشر بكثرة في منطقة شمال إفريقيا. فمن الناحية المادية لا يعتبر القنب الهندي مربحا مقارنة بتجارة الهيروبين أو الكوكايين لكن ما يحدث في المملكة المغربية و في الجزائر و في النيجر دليل على رواج تلك التجارة انطلاقا من المملكة المغربية نحو موريتانيا نحو مالي و النيجر فالتشاد صعودا نحو السودان و شرقاً نحو مصر.

وقال "إسماعيل أوكيل"في تصريح له:

"إن 140 مليون شخص يتعاطون القنب الهندي وأن 13 مليون شخص يتعاطون مادة الكوكايين و8 ملايين شخص يتعاطون الهيروين مشيرا إلى أن 400 طن من القنب الهندي يتم حجزه سنويا في اسبانيا ويكون مصدره إحدى الدول المجاورة التي تنتج 2500 طن من القنب الهندي سنويا على مساحة تقدر بما بين 50 و70 ألف هكتار.3

1-وكالةالأنباءالدولية،" إفريقياالأرض الهيروين، الموعودة 22 "لتجار2000يوليو:
www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/alhadath2000-jul-22/alhadath17.asp

2- المكان نفسه.

1-وكالة الإنتربول وإفريقيا يتفقان على مكافحة المخدرات، www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/alhadath2000-Feb-18/alhadath-6.asp

و أما عن تجارة الكوكايين فيقوم وسطاء عن كارتل نيجيريا إنطلاقاً من خليج غينيا برشوة المسؤولين المدنيين و العسكريين لتسهيل عمليات نقل المخدرات و تأمين الممرات لها سواء البرية أو البحرية و حتى الجوية.

حيث تكون بداية رحلة نقل المخدرات من خليج غينيا نحو السنغال و الجزائر و مالي والنيجر- و المملكة المغربية؛ و عن المغرب تظهر و تنتشر بكثرة صور الفساد السياسي و هو على أعلى مستوى (خاصة في صفوف القادة و الضباط العسكريين السامين) ليتم بعده فتح طريق نحو أوروبا الغربية و ذلك باستعمال قوارب الصيد كوسيلة لنقل المخدرات مع قرب الحدود الجغرافية.

و عن الجزائر هذا البلد الذي أصبح تجسيداً لأحد أهم مناطق العبور و الاستهلاك للقنب الهندي و ذلك انطلاقا من البوابات الغربية للحدود الجزائرية المغربية عبر تلمسان(مغنية) و وهران و أدرار و غرداية و تندوف و بشار..

و في عملية عكسية يقوم حاليا مهربوا الحشيش بنقل الأفيون أو الحشيش من المملكة المغربية باتجاه موريتانيا ثم إلى الشرق الأوسط عبر مصر.

و هذا يدل على حجم التهديد الأمني المتنامي لظاهرة تهريب الحشيش من المغرب نحو منطقة الشرق الأوسط في شكل صورة موازية لحجم التهديد الأمني ذاك في منطقة أفغانستان.

و منه فعلى الدول الإفريقية و خاصة منها دول منطقة الساحل الإفريقي تطوير آليات أمنية لمراقبة الحدود و تبادل المعلومات و البحث عن المعلومة الأمنية أيضا في شكل برامج

عمل و حتى تكتلات أمنية تكون بالأساس مبنية على المعلومة الأمنية و توافرها. هذا من جهة و من جهة ثانية العمل على مستوى داخلي لكل دولة بما يسمح لها من خلق قاعدة تنموية كفيلة بإنشاء شبكة اقتصادية أمنية تستطيع عبرها على الأقل محاصرة بعض الظواهر التي لها صلة مباشرة بالتهديد الأمني لظاهرة الإجرام المنظم بشكل عام و بشكل خاص ظاهرة المتاجرة في المخدرات و ما يصاحبها من ظواهر و تهديدات أمنية أخرى كظاهرة تهريب الأسلحة مثلا.

و لإدراك التهديدات الأمنية لتجارة المخدرات في منطقة إفريقيا الغربية وصولا إلى منطقة الساحل الإفريقي و تأثيراتها على المستويات الأمنية استنتجنا الشكل التالي:

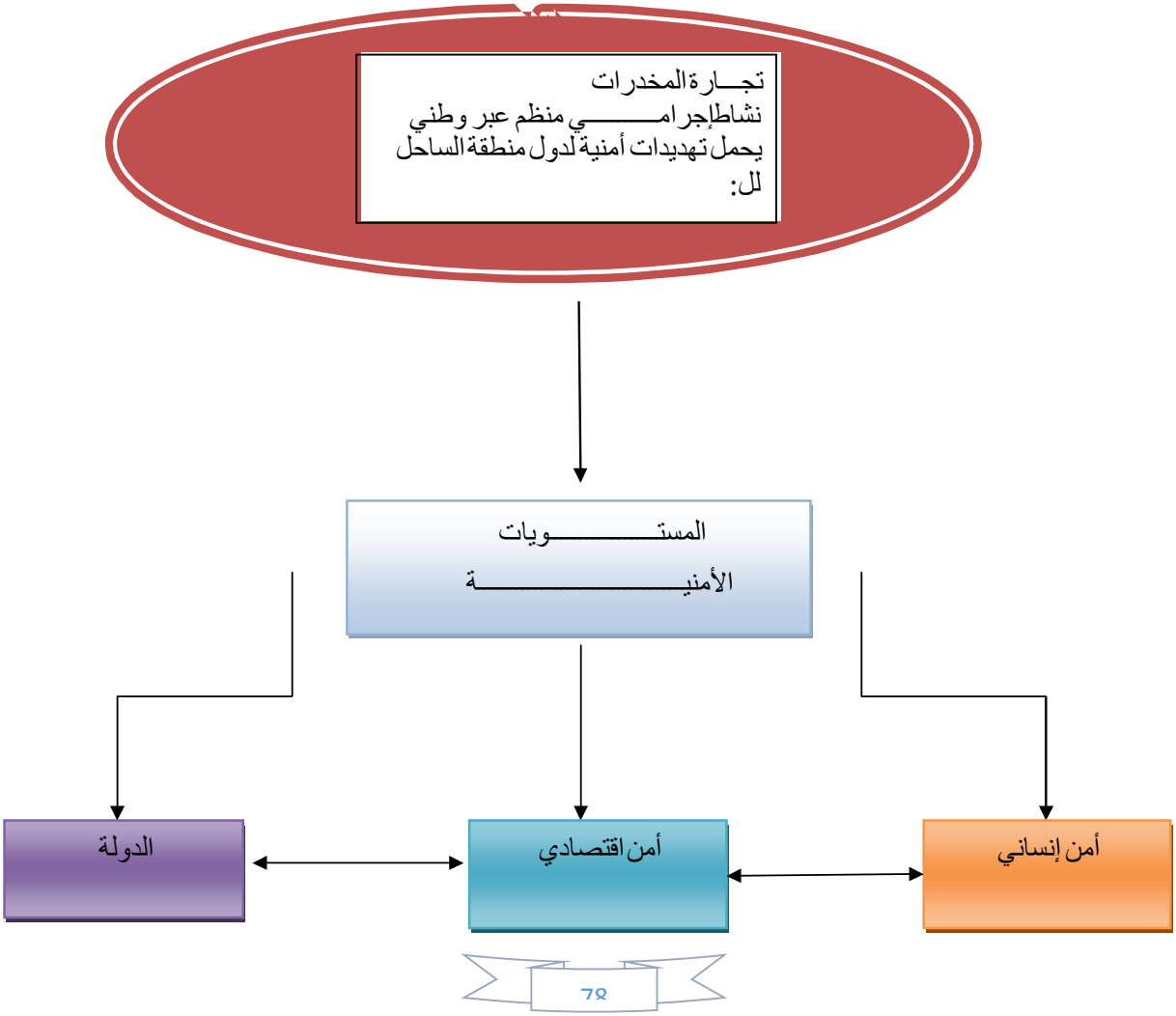

الفرع الثاني: المتاجرة بالبشر

قالت "كوندوليزا رايس":

"إنه الأكثر شمولا حتى الآن....إذ هو يناقش جهود كل دولة لاكتشاف الفاعلين و محاكمة المجرمين و حماية الضحايا، و في النهاية إزالة جريمة الاتجار بالبشر الفظيعة "[1] تمثل تجارة البشر تهديدا ذو أبعاد متعددة.

فهي تحرم الناس من حقوقهم الإنسانية وحرياتهم، وتؤدي إلى المزيد من الأخطار العالمية على الصحة، وتدعم نمو الجريمة المنظمة.2 و الاتجار بالبشر يترك أثرا مدمرا على الضحايا

1--www.amirica.gov/st/washfile-arabic/2008/juine/20080604161344bsibhew4.749697e-02.html.: وزارة الخارجية

22008:-تقريرصادرعن وزارة الخارجية الأمريكية يخص الاتجاربالبشر،يونيو
www.aad-online.org/hebrew/2008/11/10/a3ar.doc

الذين يتعرضون في أحيان كثيرة لضرر جسدي ونفسي واغتصاب وتهديدات توجه إليهم أو إلى أفراد عائلاتهم، حتى أنهم يواجهون خطر الموت.

وقد يتجاوز هذا الأثر الضحايا، في قوض الصحة، والأمن والسلامة في كافة الدول التي يصيبها.

و من المصطلحات التي أُطلقت أيضا على جريمة المتاجرة بالبشر "اقتصاد المتاجرة بالبشر في إشارة واضحة لأرباح المالية التي تجنيها هذا النوع من أنشطة الجريمة المنظمة وطنية و عبر وطنية.

ويشهد هذا النوع من النشاطات الإجرامية العابر للحدود نموا سنويا بمعدل 32 بليون دولار حيث نصيب الاستغلال الجنسي يقدر ب 7 بليون دولار.[1]

ومما يساعد على انتشار تلك الظاهرة في المجتمعات الإفريقية بصفة خاصة:

- لفقر و الحاجات الاقتصادية للأفراد،
- وجود عصابات للاتجار بالبشر تستغل جهل الأفراد،
- تأثيرات البيئة التي يتواجد أو يعيش فيها الفرد،
- سلبية العولمة،
- البعد القانوني القاصر في مواجهو هذه الظاهرة،
- الهجرة الغير شرعية.[2]

و عن ظاهرة المتاجرة في البشر في منطقة الساحل الإفريقي فهي ظاهرة بشكل جلي من خلال التأثر بما يحدث في منطقة إفريقيا الغربية و تحديداً ما يحدث داخل دول : غانا، الطوغو،

3-منال فهمي من مكتب الأمم المتحدة الإقليمي المعني بالمخدرات و الجريمة بالشرق الأوسط: www.ensan.net/new/148/article 2425/2008-03-14.html.

1-السيد نجم ،"بحث حول الاتجار في البشر و الاستغلال الجنسي للأطفال في إطار المؤتمر الدولي الثاني حول حماية المعلومات و الخصوصية في قانون الانترنت" المنعقد بالقاهرة في 2 يونيو 2008: www.midle-east-online.com/?id=62921

البنين، بوركينا فاسو، غامبيا، مالي، النيجر، كوت ديفوار، غينيا، و سيراليون. فهنالك تقديرات تشير إلى أن حوالي 200 ألف طفل تمت المتاجرة فيهم عبر أقاليم تلك الدول [1] و حتى ليبيا و السودان.

و في سنة 1998 أشارت التقديرات إلى حوالي ما بين10-20 ألف طفل مالي تمت المتاجرة بهم و إخضاعهم للعمل القسري. وفي نيجيريا وكوت ديفوار هنالك 4 آلاف طفل تم بيعهم و في البنين 3آلاف طفل كانوا ضحايا للمعاملات اللاإنسانية و البيع.

و من أحدث الصور للمتاجرة بالبشر، قضية 103 طفل التي اتهمت فيها منظمة قوس زوي أو قوس الحياة **Arche de Zoe** في التشاد و التي اتهمت بمحاولة بيع أطفال من دارفور على أساس أنهم أيتام.[2]

و من بين دول الساحل الإفريقي التي أضحت بلداً للمتاجرة بالبشر و استغلالهم جنسيا وإخضاعهم للعمل ألقسري ليبيا، خاصة الأفارقة منهم و حتى الآسيويين. و يجبر هؤلاء على العمل تحت ظروف لا إنسانية لدفع مستحقات تهريبهم و التي تتراوح مابين 1500 إلى 2000 دولار للشخص الواحد.[3]و على الرغم من صعوبة تحديد عدد الضحايا الأجانب المتاجر بهم في ليبيا، فإن الإحصائيات تشير إلى نسب مابين 1 إلى 2% أي بمقدار 2.1 مليون و بذلك احتلت ليبيا المرتبة الثانية في قائمة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن المتاجرة بالبشر، وهذا

1 -Amado Philip de Andrés, "West Africa under attack: Drugs, Organized Crime and Terrorism as the New Threats to global security," United Nation Office on Drugs and Crime, UNISCI Discussion Papers, no.016 (January 2008), pp.203-227.

3- الوكالات،" شكوك حول "دور" لباريس في خطف أطفال دارفو "
www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1193049330665&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout#

3-تقرير المتاجرة في البشر لعام 2007- القسم المتعلق بليبيا- ليبيا تحتل المرتبة الثانية على قائمة الملاحظة:

www.arabic.libya.usembassy.gov/_2007_.html.

الترتيب يدل على نقص الجهود المبذولة من قبل السلطات الليبية في محاربة تلك الظاهرة.1 و قال أحد العائدين-في إشارة إلى الظروف الاجتماعية المحيطة بعمل الأجانب-من ليبيا:

" أسوء سنوات حياتي، التمييز العنصري ظاهرة بقوة، أسود البشرة ليس لديهم اسم : تتم تسميته بالعبد و حتى الأطفال "

و أما البلد الثاني يأتي السودان، حيث يعتبر معبراً للاتجار بالنساء الإثيوبيات وحتى الفليبينيات.2 كما يتم أيضا الاتجار بالأطفال عبر الحدود، من السودان إلى كل من يوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

و في ظل الحرب الأهلية التي تشهدها السودان، فإن الجماعات المسلحة تسعى لتجنيد الأطفال و تشير الوقائع إلى اختطاف حوالي آلاف من نساء و أطفال قبيلة **"الدينكا"** و ذلك من قبل قبيلتي**"الرزيقات" و "المسيرية"** بغية استعبادهم. و هو الشيء نفسه الذي حدث لأطفال من قبيلة النوبة. و تلك هي الصور المتكررة لعمليات اختطاف قبلي متبادل بين عشائر شرق إفريقيا.

و تبقى آلية دمقرطة الأنظمة السياسية من بين الوسائل الكفيلة بحل مشكلة المتاجرة بالبشر و ذلك هو أحد المداخل الأمنية التي يمكن أن تؤدي إلى حل تلك المشكلة الأمنية و لكن قبلها حل المشكلة السياسية و الاقتصادية و القضاء على النزاعات الإثنية. ومنه نستطيع استنتاج العلاقة الثلاثية المتعدية التالية:

1- المكان نفسه

3- تقريرحول المتاجرة بالبشرعن السودان لعام2007:
www.sudan.usembassy.gov/media/reports/2007tipreportsudanarabic.pdf.

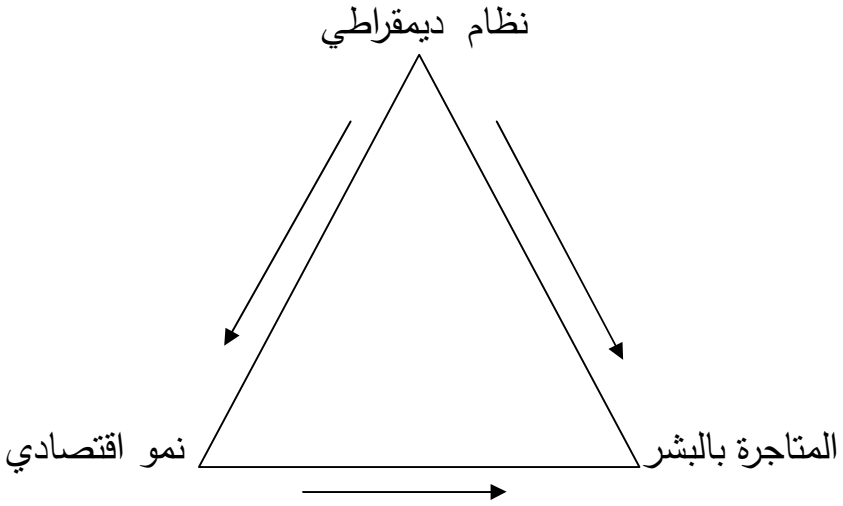

ويمكن ترشيد العلاقة الثلاثية تلك بين متغيرات نوع النظام السياسي و ظاهرة المتاجرة في البشر و عجلة النمو الاقتصادي من خلال:

1. يمنح النظام الديمقراطي المجال للحريات الأساسية ويقوم على احترام حقوق الإنسان،
2. نمو الاقتصاد يعطي رفاهية اقتصادية تغني الفقراء عن اللجوء لبيع أنفسهم والوقوع ضحايا للجماعات الإجرامية التي تتاجر بأجسادهم،
3. يمنح النظام الديمقراطي غطاء من العدالة الاجتماعية تكون كفيلة بمقاضاة الجماعات الإجرامية التي تتاجر بأجساد البشر،
4. يمنح النظام الاقتصادي رفاهية اقتصادية تغني الأفراد عن الرغبة في الهجرة والوقوع ضحايا للجماعات الإجرامية المنظمة العبر وطنية.

و في تقدير لأرباح المتاجرة بالبشر تشير الإحصائيات إلى احتلال عائدات تلك الظاهرة للمرتبة الثانية بعد تجارة المخدرات ب 5.1 مليار دولار في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، و قد بلغ

إجمالي المتاجرة بالبشر عبر العالم حوالي 31 مليار دولار.[1]و يأخذ شكل المتاجرة في البشر الشكل التالي:

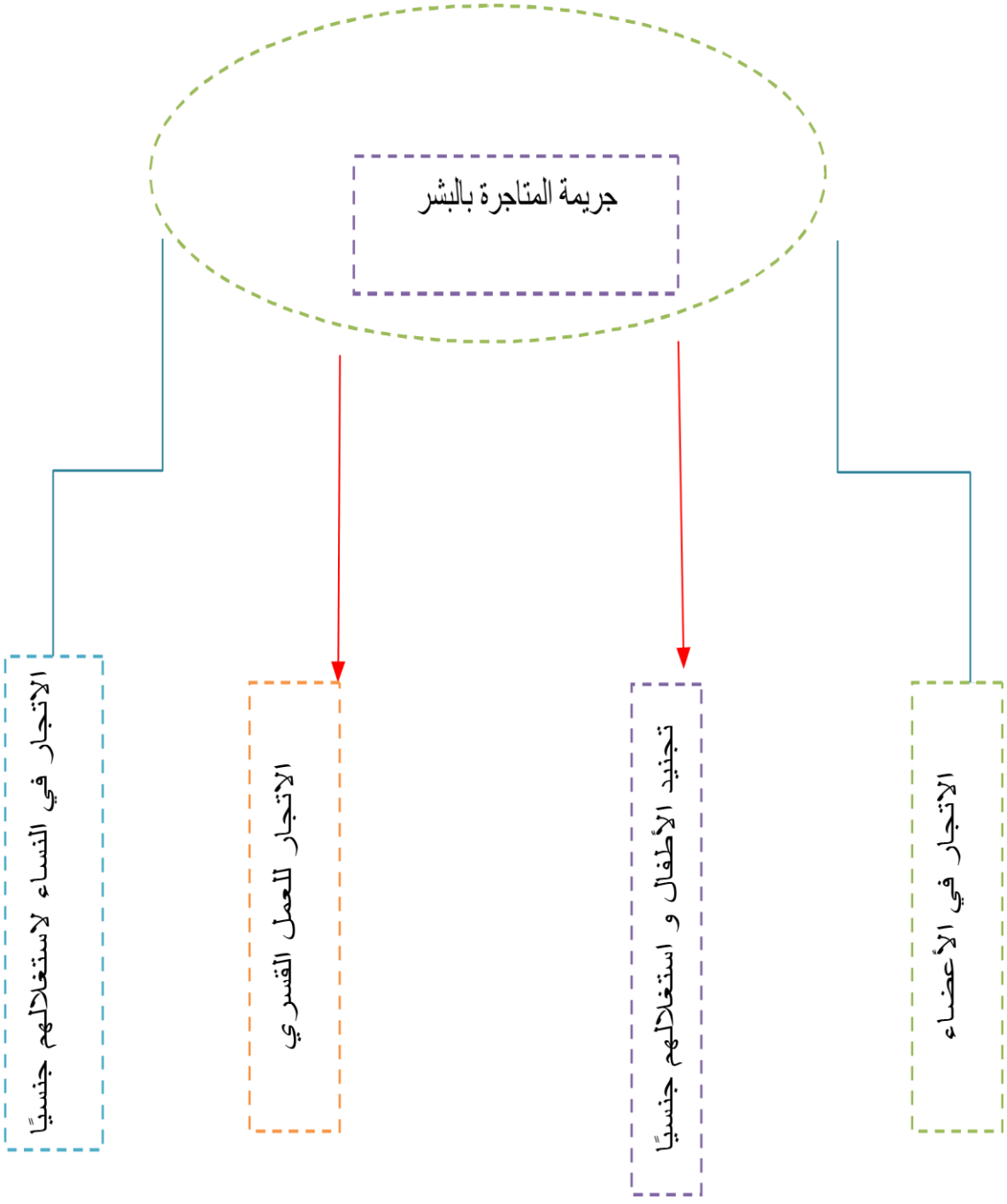

1-منال فهمي، مرجع سابق.

الفرع الثالث: الهجرة الغير شرعية:

تظهر موجات الهجرة (الغير شرعية و القانونية) من خلال صورتين، الأولى اقتصادية و الهدف منها تحقيق حياة أفضل و من تم عودة المهاجر إلى بلده الأم للاستقرار النهائي و الانفتاح على الحياة العامة من خلال الاستثمار. و أما الصورة الثانية فتكون لغرض الاستقرار النهائي في بلد غير الدولة الأم أي دون الرغبة في العودة. و طبعاً المهاجر في كلتا الصورتين مدفوع تحت أسباب معينة نحو ذلك، فقد تكون سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو كل ذلك.1

و عن علاقة التصنيفين بما يحدث في منطقة الساحل الإفريقي و موجات الهجرة الغير شرعية نحو أوروبا فالأمرين مرتبطين. فالمهاجرون السريون يطمحون لتحقيق الإثنين معا؛ فنجد منهم الغير راغب في العودة إلى الدولة الأم التي تشهد موجات عنف سياسي و حالات لا استقرار سياسي أي حالة اللاأمن و منهم الراغب في العودة و لكنه لا يستطيع كونه لا يزال يعيش في وضعية غير قانونية هناك. فسعي الفرد أو الجماعات إلى ذلك مرتبط بتحقيق أمنهم الكلي (الاقتصادي، الإنساني و الاجتماعي و الثقافي) عبر الهجرة.

1-Maxime Tandonnet, Migrations: La Nouvelle Vague Questions Contemporaines (Paris : L`Harmattan, 2003), p.6.

إن دراسة أو تحليل حركيات الهجرة الغير شرعية في منطقة الساحل الإفريقي يوجدنا أمام حقيقتين، الأولى موجة هجرة غير شرعية داخلية و الثانية خارجية نحو أوروبا، والتي ظهرت بشكل خاص ما بعد التسعينيات؛ مع الإشارة إلى أن الحركية الأولى لازالت ظاهرة إلى حد اليوم على طول حدود الدول التي لا زالت تشهد نزاعات و توترات سياسية و مثالها جملة اللاجئين على طول حدود دول التشاد و السودان و جمهورية إفريقيا الوسطى.[1]

و تكمن الغاية من عرض تلك الخرائط في إعطاء صورة حقيقية عن حجم حركيات الهجرة الداخلية في منطقتي غرب إفريقيا و الساحل الإفريقي، فلتلك الأخيرة نسبة في تفسير الحالة أو حقيقة الهجرة الغير شرعية التي شهدتها المنطقة ككل؛ وكذا حركيات اللاجئين الناجمة عن الظروف السياسية اللاأمنية في منطقة غرب إفريقيا وحتى منطقة الساحل الإفريقي.

بمعنى أن التاريخ السياسي للدول الإفريقية خاصة منها المناطق التي شهدت حالة نزاعات سياسية حادة و لفترات زمنية طويلة شكلت أنهار لدفع الجماعات و الأفراد نحو الهجرة إلى بلدان إفريقية مجاورة و ذلك بحثا عن الأمن بمفهومه الواسع، و هو ما يسمح بإيجاد حالة أمن يستطيع من خلالها الأفراد و الجماعات تحقيق غاياتهم الاقتصادية و حتى الثقافية.

و اعتمادًا على النتيجة الموضحة أعلاه، قامت موجات الهجرة (شرعية و غير شرعية على حد سواء) بإعادة رسم المعالم الديموغرافية و حتى السياسية و الثقافية أيضا لبعض من الدول الإفريقية، خاصة منها دول التشاد، و مالي، و الكوت ديفوار، و الكاميرون، و السنغال وغيرها من الدول. و كان ذلك على مستوى سوسيو- اقتصادي بالدرجة الأولى.

2-لمزيد من التفاصيل راجع:

"Les Dynamiques migratoires Ouest-Africaines vers l`Afrique du Nord," www.Atlas--Ouestafrique.org/spip.php?article105#nh1.

و من الخرائط الثلاث تلك يمكننا استنتاج التالي:

أن موجات أو المجالات الجغرافية للهجرة الغير شرعية و هي الصورة الأكثر وضوحا من موجات الهجرة القانونية- كانت على شكل مجالين:

الأول: و كانت بدرجتين الأولى كانت نحو دول ساحل العاج و الكاميرون و السنغال. والثانية كانت نحو منطقة الساحل الإفريقي خاصة دول: مالي و بوركينا فاسو و كذا غينيا والبنين و نيجيريا؛ و كان ذلك إلى غاية الثمانينات.

الثاني: كانت بعد الثمانينات وشملت منطقة الساحل الإفريقي خاصةً دول مالي و النيجر و غينيا.

مع الإشارة إلى وجود ارتباط وثيق يجمع بين المجالين ظهر عبر موجات الرحلات التجارية و ذلك عن طريق نقل الذهب، القماش، النحاس، الملح، العاج و حتى تجارة العبيد1. لتتطور حاليا في شكل موجات تهريب الأسلحة و المهاجرين السريين شكلت حلقة تهديدات أمنية.

و منه فإننا نستنتج- أيضا أن الدول التي كانت يرغب بالهجرة نحوها في منطقة إفريقيا الغربية جاءت موزعة على ثلاثة مجموعات و هي:

المجموعة الأولى و تظم دول: (الكوت ديفوار، السنغال و الكاميرون).

المجموعة الثانية و تظم دول: (المالي، غينيا، بوركينا فاسو، البنين، نيجيريا)

المجموعة الثالثة و هي دول تكاد تنعدم نحوها موجات الهجرة وهي : (تشاد، النيجر، موريتانيا، ليبيريا، سيراليون).

1-“ Les Dynamiques migratoires Ouest-Africaines vers l`Afrique du Nord,op.cit.,

و منه نستطيع الجزم بأن موجة الحركيات الثلاث للهجرة غير شرعية خاصة في منطقتي غرب إفريقيا و منطقة الساحل الإفريقي-هو حاجة الشعوب و الأفراد خاصة للبحث عن بلدان بها ظروف اقتصادية جيدة و حالات استقرار سياسي؛ و التي تتأثر فيها الأولى بالثانية.

و من بين أوائل الدول التي كانت تشهد توافد موجات من الهجرة غير شرعية خاصة-هي دولة غانا، كونها في مرحلة تاريخية سابقة شهدت رفاهية اقتصادية بفضل مادتي الكاكاو و الذهب، إلى غاية سنة 1969 و هي السنة التي شهدت طرد المئات من المهاجرين.1

و هي الفترة الزمنية نفسها التي يمكننا أن نميز عبرها ظهور ثلاثة أقاليم جغرافية في إفريقيا الغربية يتم الهجرة نحوها و هي:

1. غانا و الكوت ديفوار(تجارة الكاكاو و البن)
2. نيجيريا (البترول)[2]،
3. السنغال (نشاط التجاري).

و من الطبيعي أن تكون موجات الهجرة نحو البلدان الثلاث تلك على غير مساواة، ويعود تفسير ذلك إلى الأوضاع السياسية التي كانت تعيشها كل دولة؛ و مثال ذلك دولة الكوت ديفوار، و لكن مع فترة التسعينيات، انتقلت موجات الهجرة الغير شرعية من مناطق إفريقيا الغربية نحو دول شمال إفريقي، لتصبح بذلك ملجأ للعديد من المهاجرين القادمين من دول الموزمبيق، و الكونغو، والزائير سابقا، و الكونغو برازافيل، و الكاميرون، و أنغولا، و مالي، و ساحل العاج، و أوغندا، و تنزانيا، و حتى مالاوي. و كان هؤلاء مدفوعين بحالة اللاأمن وأيضا البحث ظروف أحسن للعمل ووضعية اقتصادية أفضل. فالهجرة الغير شرعية هي تناج لعدم رشادة الحكم السياسي و أحيانا الحروب و النزاعات و الفقر.

1-"Les grandes phases migratoires en Afrique de l`Ouest," www.atlas-Ouestafrique.org/spip.php?article107

3- سنة 1983 ضمت نيجيريا 5.2 مليون مهاجر بنسبة 81% من غانا ،12% من النيجر ،3% من الطوغو و البنين.

إن تركيز المهاجرين الغير شرعيين كان على دولتي الجزائر و المملكة المغربية في المقام الأول خاصة القادمين من دول الكوت ديفوار و سيراليون نتيجة للحرب الأهلية و بشكل عام من دول إفريقيا الغربية. حيث أصبحت الكوت ديفوار ممراً للمهاجرين السريين القادمين من ليبيريا، و بوركينا فاسو، و غينيا، و الكونغو الديمقراطية (خاصة تجاه المغرب) إلى جانب دول مالي، و النيجر، و السنغال و حتى موريتانيا.[1] و كانت هذه الصورة الأولى لموجات الهجرة الغير شرعية.

و أما الصورة الثانية فكانت تكملة للصورة الأولى في شكل موجات هجرة غير شرعية نحو أوروبا؛ و التي كانت على الشكل التالي:

الأولى: صورة الزوج المهاجر أو Le Couple Migratoire و في هذا إشارة إلى وجهات المهاجرين الغير شرعيين؛ فالقادمين من الدول الإفريقية الفرنكفونية يتجهون نحو فرنسا و في المقابل يتجه الباكستانيون و الهنود و الأفارقة الأنجلو فون إلى بريطانيا.

الثانية: صورة النموذج الشبه المعمم (Diasparique) و القصد هنا المهاجرون السريون أو الغير شرعيين الذين ينتشرون عبر بلدان أوروبية عديدة، كالمغاربة الذين ينتشرون عبر فرنسا و البرتغال و إيطاليا و بلجيكا و كذا الأتراك.2

1- Luciel Barros et autres, "L`Immigrations Irrégulière Subsaharienne a travers et vers le Maroc," search.ilo.org/public/english/protection/migrant/download/imp/imp54f.pdf, pp 1-144.

1-Mehdi Lahlou, "Les migrations irrégulières entre le Maghreb et l`Union Européenne: évolutions récentes,"

www.geographie.ens.fr/sanmarco/cours4/MigrationsIrreguliresMagUE.pdf, pp.1-26.

إن ما تعانيه دول منطقة الساحل الإفريقي يعكس صور و مستويات التهديدات الأمنية المتعددة و المتشابكة الممتدة من مستوى الفرد إلى الجماعة صعوداً نحو الدولة كأداة؛ لذلك كانت محصلة تلك التهديدات الأمنية تهديد أمني متعدد المستويات.

و بذلك يمكننا إجمال أسباب أو عوامل الهجرة السرية في:

1. أسباب اقتصادية: تظم إفريقيا حوالي ثمان مئة مليون ساكن أي ما نسبته 5.13% من نسبة سكان العالم و تشير الدراسات المستقبلية إلى أن تعداد سكان إفريقيا سوف يبلغ 3.1مليار نسمة بحلول 2025 و 76.1 مليار نسمة بحلول 2050، فقوة الضغط الديمغرافيو كذا العجز التنموي سوف يزيد من حجم التهديدات الأمنية للهجرة الغير شرعية و التهديدات المرافقة لها أيضا. إن الاختلاف المسجل بين مستويات التقدم الاقتصادي والاجتماعي، بين دول الأوروبية و الإفريقية يدفع بالأفراد نحو الهجرة و ذلك باستعمال كل الطرق (شرعية وغير شرعية). وكون الهدف من الهجرة هو ضمان فارق إيجابي بين الأجور الحالية في دولة الأصل وبين الأجور المنتظرة في الدولة المستقبلة، و قد أرجع "تابينو" "G.P.Tapinos" ظاهرة الهجرة إلى عامل التخلف الاقتصادي.[1]

وأيضا عامل البطالة، ففي إفريقيا تسجل أعلى معدلاتها عالميا، مع التأكيد على تفاوت تلك النسب على مستوى كل دولة إفريقية، فمثلا في أفريقيا جنوب الصحراء زيادة طفيفة في الفترة بين عامي 1996 و2006، ليرتفع من9.2 % إلى8.9%، وذلك رغم تحقيق الناتج المحلي الإجمالي نموا سنويا قدره9.3%، و من جهة أخرى انخفضت معدلات البطالة في الدول المتقدمة ومنها دول غرب أوروبا، من8.7 % في عام1996 إلى 2.6 % عام2006 ، ويعود ذلك إلى شدة النمو الاقتصاد ي

2-G.P.Tapinos, L'économie des Migrations Internationales (Paris: Fondations des Sciences Politiques, Harmand Collin, 1974), p.14.

وتباطؤ النمو في قوة العمل وزيادة إنتاجية العمل[1].

فالبطالة تدفع الشباب نحو الهجرة ا لغير شرعية و كذا الظروف المناخية المحيطة من سوء الحياة الاجتماعية و اللااستقرار سياسي. فالراغبون في الهجرة يسعون لتحقيق حياة اجتماعية كريمة فالشباب الإفريقي يرى في أوروبا الحلم أو البلد الذي سيمكنهم من تحقيق ذاتهم وطموحاتهم وفي ذلك انعكاس للصورة المرئية التي يراها هؤلاء الشباب عبر الأقمار الصناعية.

2. أسباب اجتماعية: بلغة الرياضيات هنالك ثنائيتين تحددان معالم الأسباب الاجتماعية، الأولى محصورة بين الإنفجار الديمغرافي و العجز التنموي في الدول الإفريقية؛ و الثانية محصورة بين انخفاض نسبة الشباب في الدول الأوروبية و معدلات النمو المرتفعة.

Ø أسباب سياسية عولمة الظواهر.

و لكن الصورة الحديثة التي واكبت موجات الهجرة الغير شرعية هو ظهور أو أخدها للعنصر النسوي و هو ما زاد من مستوى التعقيدات و التهديدات الأمنية لتلك الظاهرة. و نقصد هنا نشاط الشبكات الإجرامية الوطنية و العبر وطنية من خلال شبكات الدعارة و تهريب المهاجرين السريين.[2]

فالصورة أخذت أبعادا و تهديدات أمنية لا يمكن التوقف عندها، حيث تقوم العائلات الإفريقية باستثمار لتأمين رحلات بناتهن عبر الصحراء الكبرى وصولا إلى منطقة الساحل الإفريقي و من بعدها إلى منطقة المغرب العربي شمالا فأوروبا؛ وذلك باللجوء إلى التنظيمات الإجرامية العبر وطنية لتأمين سفر مزورة و تأشيرات المرور المزورة أيضا و حتى العملات الصعبة (خاصة اليورو).

1-لجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير عام 2007 عن الحالة الاجتماعية في العالم: حتمية العمالة، الدورة 62، البند 64 (أ) (30 جويلية 2007)،

2- Honore Mimiche et autres,” La Femme des Migrations clandestines en Afrique Noire,” www.mmsh.univ-

aix.fr/lames/Papers/MimcheYambeneZoa.pdf, pp. 1-22.

لذلك يمكن إظهار العلاقة التي تجمع بين الهجرة الغير شرعية أو السرية و النمو الاقتصادي و الاستقرار السياسي في الشكل ألاستنتاجي التالي:

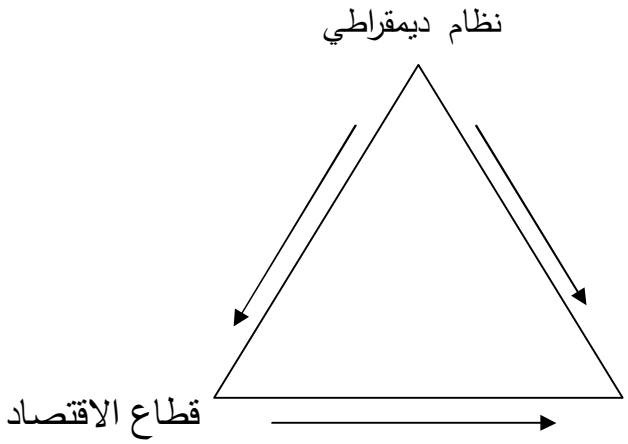

وبالعودة للحديث عن العلاقة التي تجمع بين منطقتي إفريقيا الغربية و المغرب العربي، نجد أن دولة من حجم الجزائر تمثل أحد الممرات للمهاجرين الغير شرعيين للمرور نحو أوروبا. والبداية تكون تحديداً عبر ولاية **جانت** و التي يمر عبرها كل المهاجرين السريين القادمين من النيجر و مالي و بوركينا فاسو و حتى من الطوغو و غانا. [1] و من ثم إمكانية التوجه نحو ليبيا و منها نحو أوروبا الغربية.

و يعتبر هذا المنفذ أحدها فقط في ظل إمكانية استعمال كل الشريط الساحلي الجزائري؛ سواء عنابة (نحو سردينيا فإيطاليا) أو وهران (نحو إسبانيا). و يتم ذلك بحراً باستعمال قوارب سريعة بها أجهزة ملاحة GPS* و يكون ذلك في شكل مجموعات تتكون من ستة إلى عشرة أفراد كمتوسط حسابي مع دفع مبلغ مالي إجمالي قدره 40 -45 مليون سنتيم جزائري تنفق لشراء

1-Najia Bouricha, "L`Immigration trouve son passage par Djanet, " Elwatan,(1/12/2008)
www.elwatan.com/l-immigration-clandestine-trouve

محرك الزورق و أما في حالة وجود سائق للقارب يقوم فقط بعملية الإيصال فلزاما على الفرد الواحد دفع مبلغ من ثمانية إلى عشرة ملايين سنتيم جزائري.

و تظهر التحديات من خلال نوعية المقاربات الأمنية التي يمك ـن اللجوء إليها أو استعمالها لمواجهة هذا النوع الجديد من التهديدات الأمنية. خاصة و أن للهجرة الغير شرعية ارتباطات بعمل المنظمات الإجرامية العبر وطنية و التي تهدد بدورها الاقتصاد و الفرد.[1]

إن موجات الهجرة الغير شرعية، آخذة في ترسيخ التهديدات الأمنية التي تحملها، ففي ظل الظروف التي تحيط بموجات المهاجرين و حتى التي يجدونها في بلدان المرور (Transit) هذا من جهة و من جهة ثانية التهديدات التي يخلقونها بتواجدهم عبر حدود تلك الدول الإقليمية.[2] و يمكننا ربط تلك التهديدات بالمستويات التالية:

فالتهديد هو أمني بالدرجة الأولى في ظل إمكانية استغلال المهاجرين السريين أو حتى الاختلاط بهم من قبل الجماعات الإرهابية و حتى من قبل التنظيمات الإجرامية العبر وطنية.[3]

التهديد الثاني؛ هو المتاجرة بالمخدرات و ذلك حتى يتمكن هؤلاء المهاجرين من تمويل رحلاتهم.

التهديد الثالث؛ هو إمكانية نقل الأمراض أو عن طريق ممارسة الدعارة.

1-Global Position Satillate Samuel Benshimon, "Les dangers de l`immigration clandestine," www.sahelintelligence.com/fr/index.php?option=com_contenent&task=view&id=57&Itemid=31.

2 -Mehdi Lahlou, " Le Maghreb : lieux de transits, "www.lapenseedemidi.org/revues/revue10/articles/Lahlou.pdf

p.36.

3-Papa Demba Fall," Le Mbekkou ou Migration clandestine des Subsahariennes vers les Iles Canaries," www.cermid.ma/article-papademba-senegal.pdf, pp. 1-14.

التهديد الرابع؛ يظهر في صعوبة التنقل عبر المسالك الصحراوية مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى موت المهاجرين وضياعهم في الصحاري.

التهديد الخامس هو تزوير العملة و الوثائق الرسمية، خاصة عند بقاء هؤلاء المهاجرين فوق أراضي دول العبور إضافة إلى تبني أسلوب الجريمة المنظمة(شبكات دعارة ومخدرات و أقراص مهلوسة و متاجرة غير مشروعة و تزوير العملة خاصة منها اليورو).

التهديد السادس؛ هو انتشار الرشوة و الفساد في أسلاك الأمن، حيث ظهرت إلى الواجهة عمليات الرشوة التي تتلقاها شرطة الحدود النيجيرية و يتعاطى هؤلاء مبالغ قدرتما بين ألف إلى ألفين فرنك فرنسي (CFA) أي بما يعادل 06.3-53.1 يورو.[1]

التهديد السابع؛ هو الحساسية التي يثيرها هؤلاء في العلاقات الثنائية الدبلوماسية التي تجمع سواء بين دول منطقة الساحل الإفريقي أو بين دول من منطقة الساحل الإفريقي مع دول الاتحاد الأوروبي. و يمكننا في هذا الصدد الاستشهاد بتوتر العلاقات الثنائية الدبلوماسية بين المغرب وإسبانيا، كون هذه الأخيرة اتهمت نظيرتها بعدم قدرتها على التصدي لموجات المهاجرين الغير شرعيين الراغبين في الوصول إلى جزر الكناري.

في ذلك تجسيد لأحد مجالات الحوار الأمني التعاوني بين دول جنوب البحر الأبيض المتوسط و أوروبا و التي تثير الكثير من النقاشات السياسية، بل أكثر من ذلك الحساسيات والتوترات السياسية أيضاً.[2]

1 -Ali Bensaad, «-Barros et autres,Le Ténéré, ou les mirages d'une vie meilleure, voyage au bout de la peur avec les clandestinsop.cit.,pp.1-144.

2- " Monde Diplomatique, septembre 2001, P. 16, 17.

www.monde-diplomatique.fr/2001/09/BENSAAD/15645

إن موجات الهجرة بجميع أشكالها نحو أوروبا هي استجابة للتهديدات الأمنية التي تمس مباشرة المجالات و السياسات المتعلقة بالأمن. و هو ما أوجد النقاشات حول المقاربات الأمنية الواجب اعتمادها لمواجهة التهديد الأمني لموجات الهجرة الغير شرعية و كذا التهديدات الأمنية الأخرى المرافقة سواء بالنسبة للدول الأصل أو دول العبور و المرور أو الدول المقصودة. و منه نستطيع التوصل إلى اعتماد المقاربة الاقتصادية الأمنية كأحد أهم المقاربات التي تعمل عليها دول الاتحاد الأوروبي و دول الشمال الإفريقي للحد من موجات الهجرة الغير شرعية هذا من جهة ومن جهة ثانية يعتبر العامل الاقتصادي أهم عامل يقف وراء موجات الهجرة الغير شرعية التي تشهدها إفريقيا ككل و ليس فقط منطقتي الساحل الإفريقي و غرب إفريقيا.

و بالعودة لعرض الممرات الجغرافية التي يلجأ إليها المهاجرون السريون و حتى عصابات تهريب و توصيل المهاجرين فيمكننا أن نرصد نقاط الانطلاق من الحدود الجنوبية الإفريقية، فهناك طرق للنقل البري تبدأ من **لاغوس** و **بنن سيتي**، مروراً **بكانو و سيكوتو** في شمال نيجيريا. ثم عبر الحدود إلى **مرادي و زيندر** في النيجر **و أرليت** في الشمال و بعدها إلى **تمنراست** في جنوب الجزائر ومن بعدها يتشتت المهاجرون نحو الشمال؛ شرقا نحو ليبيا للراغبين في الوصول إلى إيطاليا أو غرباً نحو المغرب للراغبين في الوصول إلى إسبانيا أو نحو المدن الساحلية الجزائرية باتجاه الشرق نحو عنابة للراغبين في الوصول إلى إيطاليا عبر **سردينيا** أو غرب العاصمة الجزائرية نحو وهران للراغبين في الالتحاق بإسبانيا. و أما عن الجهة الأخرى فتكون نحو موريتانيا ومن نواكشوط أومناطق أخرى عبر الساحل الأطلسي فالمملكة المغربية إلى جزر الكناري [1].

1- شارلز هاريس في خطاب ألقاه أمام أعضاء المنظمة الدولية للهجرة بعنوان "حلقة عمل المنظمة الدولية للهجرة و تجمع الساحل و الصحراء بشأن وثائق السفر الدولية و أنظمة إصدارها،" يومي 13-15 أفريل 2005:

www.iom.int/jahia/webdav/site/myjahiasite/shared/shared/mainsite/activities/tcm/Key_note_address_Harns.pdf

ففي ظل شساعة و ميوعة الحدود يغتنم أصحاب التهريب ذلك في ظل معرفتهم بالمسالك؛ و يقومون بإيصال الراغبين في الهجرة باستعمال سيارات رباعية الدفع و التي يطلق عليها **"السيتيشن"** بملغ يصل إلى حوالي 7 آلاف دينار جزائري للفرد مستغلين في ذلك حاجة المهاجرين .

وقد أحصت السلطات المغربية حوالي 401 مهاجر (حراق أو مهاجر سري) سنة 2007[1].

و قد أورد " مامادو دياكيتي Mamado Diaket "قائلا :

"هنالك ما يفوق ألفين إفريقي يريدون الهجرة نحو أوروبا (...) هؤلاء هم عالقون ما بين الحدود الجزائرية المغربية ".[2]

و بخصوص المسالك التي يتبعها المهاجرون داخل المملكة المغربية للوصول إلى جزر الكناري؛ فإنهم يمرون عبر بلدة الناضور أو تيطاوين ليبيتوا في انتظار قطع أو المرور عبر منطقة **جبير**

1- تشير الإحصائيات إلى ما يقارب 65 ألف إلى 120 ألف مهاجر غير شرعي يعيشون في دول المغرب العربي موزعين على دول الجزائر،و المغرب، و تونس، و موريتانيا، و أما في ليبيا فهنالك مليون و نصف المليون مهاجر إفريقي وذلك تكميًلاً للسياسة الإفريقية التي تنتهجها ليبياو لمزيد من التفاصيل راجع :

- Hein De Hass," Migrations Trans-sahariennes vers l'Afrique du Nord et l'UE : Origines Historiques et Tendances Actuelles," www.heindehaas.com/Publications/De%20Haas%202006%20Migrations%20trans-Sahariennes.pdf, pp.

2 Journal Elwatan, M.A.O, " Immigration Clandestine en Algérie, ",www.elwatan.com/Immigration-clandestine-

en-Algerie(18 juillet 2005).

الطار Gibraltar وهي المنطقة الأكثر قربا و التي تجمع إفريقيا بأوروبا، وقد أوقفت السلطات المغاربيـة 1639 مهاجر غير شرعي إفريقي سنة 2007.

وإضافة على المملكة المغربية و الجزائر هنالك النيجر و الذيبعتبر أحد أهم المعابر الجغرافية التي يمر عبرها المهاجرون السريون للالتحاق بضفاف القارة الأوروبية. حيث يشهد هـذا البلـد عمليـات منظمة لنقل المهاجرين السريين (جريمة منظمة) و حتى بالنسبة لليبيا حيث توجه أصـابع الاتهـام لمعمر القذافي كونه يسعى نحو استغلال تلك الحركية.

و عبر المناطق التي يسلكها المهاجرون الغير شرعيين تحاول الجماعـات الإرهابيـة استغلال تلـك المسالك الجغرافية، و قد أعدت الاستخبارات الإيطالية تقريراً مفاده وجـود علاقـة بـين التنظيمـات الإرهابية و تجار تهريب المهاجرين.[1]

بالنسبة لبلد من حجم النيجر، تمثل عمليات تنظيم ونقل المهاجرين الغير شرعيين عملية مربحة جدا في ظل الظروف السياسية و الاقتصادية الصعبة. حتى أن تلك العملية قد أوجدت تجارة موازية تتمثل فـي بيع الغداء و المأكولات المعلبة التي يمكن نقلها عبر صحراء **أغادير** زيـادة علـى تـوفير الأعطيـة و الألبسة و كل ما قد يحتاج إليه المهاجرون. وبالنسبة للسلطات النيجيرية قال والي النيجر:

"كل شيء قانوني، هؤلاء إخوان أفارقة لهم أحقية عبور إقليم النيجـر، و أمـا البـاقي فهـي مسؤوليتهم."

و هنا تظهر بما سمي الاقتصاديات الموازية الإجرامية أو اقتصاديات مـدن المـرور والتـي تتمحور حول تأمين كل ما قد يحتاج إليه المهاجرون السريون في رحلاتهم عبر الصحراء؛ من خـلال تأمين المؤن و الألبسة و الأغطية و حتى المأوى. و تنتشر تلك الاقتصاديات عبـر مـدن

2 تشارلز هاريس في خطاب ألقاه أمام أعضاء المنظمة الدولية للهجرة ،مرجع سبق ذكره.

تمنراست و **عين صالح** و **جانت** و **عين قزام** في الجزائر، و **ودان** في ليبيا، و **كانو Kano** في نيجيريا و مدن أوباري Awbri، موزوك Derji، Ghadames، Sardalas، Mouzouk و غيرها من المدن العبور.[1]

إن اختيار تلك المدن للمرور عبرها من قبل المهاجرين السرين، هو عبرة معرفة مسبقة سواءمن خلال تجربة سابقة فاشلة أو من خلال معلومات مستسقاة. فدور المعلومة هام جداً خاصة منها المعلومة الأمنية و ذلك لمعرفة أساليب عمل الجهات الأمنية (شرطة و حرس حدود و درك وطني) و ذلك لتجنب مواقع المراقبة و الحواجز1.

المبحث الثاني: أثرها على دول المغرب العربي

،ويرفع هذا التقرير إلى الكونغرس سنوياً ويتم12008-في إشارة إلى تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول ظاهرة الاتجار بالبشر لسنة تصنيفدولالعالمالثالثإلىثلاثفئاتحسبالتزامهابالاتفاقياتوالبروتوكولاتالدوليةحولظاهرةالمتاجرة بالبشر وعن الدول "التي يتم تصنيفها في الفئة الثالثة وهي الدول التي لاتلتزم حكوماته اكلياً بالمعايير الدنيا التي ينص عليها قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر ولا تبذل جهوداً ذات أهمية في هذا المجال"،أن تخضع لعقوبات أمريكية ضدها. وفي هذا الصدد تم تخصيص ميزانية من قبل إدارة الرئيس السابق جورج وولكر بوش في شكل مساعدات خارجية بلغت528

المطلب الأول: أثرها على الجزائر

الفرع الأول: الدور الذي تلعبه الجزائر في المنطقة

تعدّ الجزائر قلب دول المغرب العربي وحلقة الوصل بين أطرافه، وهي في الوقت ذاته تمثل شبه زاويةٍ متوغّلةٍ بعمق في القارة الإفريقية عبر صحرائها، فكانت بمثابة نقطة تماسّ جيو - حضارية بين الحضارات الإفريقية جنوب الصحراء والحضارات المتوسطية في الشمال. وكان مما أفضت إليه المساحة الشاسعة وطول الحدود البرية إلى أن تكون الجزائر منطقة تقاطع والتقاءٍ بين الغرب - الولايات المتحدة الأمريكية في اتجاه الشرق والجنوب، وبين الشمال - أوروبا في اتجاه الجنوب نحو إفريقيا - هذا وكان لموقع الجزائر السابق دورٌ في زيادة حساسية أمنها للتهديدات ذات الطبيعة - الوطنية التي زادت حدتها في ظل التعقيدات التي شهدتها البيئة الأمنية الدولية منذ نهاية عقد الثمانينيات.

نظرا لشساعة الإقليم الجغرافي للجزائر وطول حدوده، ونظرا لوجود روابط بينه وبين الفضاءات الجيوسياسية المغاربية، العربية، الإفريقية والمتوسطية، بدا لنا أنه من غير الممكن الحديث عن أمن قومي جزائري دون ربطه بهذه الحلقات الأمنية الحيوية بالنسبة للجزائر، لأن الأخيرة مرتبطة بشكل مباشر بكل فضاء من الفضاءات السابقة عبر روابط جغرافية مباشرة برية أو بحرية، سوسيو-ثقافية، سوسيو-اقتصادية، إثنية وغيرها، إرتباط أدى إلى جعل الأمن داخل إقليمها حساسا لما يحدث من تفاعلات أمنية في الدوائر الجيوسياسية المحيطة بها وما يأتي منها من تهديدات.حتى الحدود الجزائرية ككل الحدود الجغرافية في العالم لم تعد عازلة وأصبحت منذ فترة طويلة قابلة للاختراق بشدة من الداخل، من الخارج، من الأعلى، لأن الصواريخ الباليستية تتجاهل الحدود ولا تعترف بها، ومن الأسفل، لأن العدو قد يكون فاعلا غير دولتي يعيش ضمن إقليم الجزائر أو على مقربة منه في الأقاليم الجغرافية.

إن أمن الجزائر مرتبط بالأمن في منطقة المغرب العربي والإقليم الساحلي - الصحراوي بحيث تدل تحركات الجزائر على الصعيدين الإقليمي والقاري مدى إدراكها لهذه العلاقة وحجم

تأثيرها على أمنها بعدما انشغلت الجزائر بالاهتمام بالعلاقات مع الشمال خصوصا أوروبا، لذا نجدها قد كثفت من اهتمامها بالدائرتين السابقتين سيما منذ عقد التسعينيات عندما أصبح الاهتمام الجزائري بالدائرتين المغاربية والإفريقية يستند في الواقع إلى مجموعة من التهديدات الآتية منهما.[1]

ويجب أن نؤكد في بداية الأمر على أن الفصل بين الدوائر الجيوسياسية المغاربية، الإفريقية والمتوسطية للأمن القومي الجزائري ممكن نظريا فقط، أما في الواقع فهو شبه مستحيل نظرا للأبعاد الجيوسياسية للإقليم الجزائري والعرى المباشرة التي تربطه بالإقليم المغاربي، بالشرق الأوسط شرقا، بالمتوسط شمالا وبإفريقيا جنوبا. وقد نتج عن هذا الترابط تقاطع وتفاعل دائمٌ بين دوائر الأمن القومي الجزائري، ولو بدرجات متفاوتة، زاد من جسامة التحدي الأمني الذي يفرضه الموقع الجغرافي للجزائر.

وبحكم موقعها الاستراتيجي والمركزي كنقطة تقاطع بين الدول المغاربية من ناحية، وبين البحر الأبيض المتوسط وعمق القارة الإفريقية من ناحية أخرى، تمثل الجزائر قلب منطقة المغرب العربي بامتياز وقد أثرت المقومات السابقة على الأمن والعقيدة الأمنية الجزائِرِيَيْن. فمن جهة، أثر الثقل الجيوستراتيجي للجزائر ووقوعها في نقطة تقاطع استراتيجي في المغرب العربي على أمنها القومي وجعله منكشفا على كل الجهات، وهي وضعية تأججت بسبب شساعة الإقليم الجزائري وطول حدوده البرية والبحرية مما جعل الجزائر معنية بشكل مباشر بكل ما تفرزه البيئة الأمنية المغاربية من تفاعلات وتطورات. وقد أدرك صناع القرار الجزائريين هذا منذ الرئيس هواري بومدين الذي اعتبر أن المغرب العربي والمنطقة الفاصلة بين القاهرة وداكار

1-أسماء رسولي ، مكانة الساحل الافريقي في الاستراتيجية الامريكيةبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، رسالة ماجستر في العلوم السياسية تخصص الدبلوماسية و العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية جامعة الحاج لخضر ، باتنة، 2011/2010 ص 152

تمثل منطقة أمن بالنسبة للجزائر وأنه لا يمكن أن يحصل أي تغيير في هذه المنطقة دون اتفاق مع الجزائر.[1]

ومن جهة أخرى، كان للمعطيات الجغرافية، الاقتصادية أثرٌ بالغٌ على صياغة عقيدة الجزائر الأمنية خاصة في تعريفها لنفسها ودورها ضمن الفضاء المغاربي، فالجزائر ترى أن مكانتها وثقلها الجيوسياسيين يجعلان منها زعيمة المغرب العربي ويحققان لها الريادة في مقابل المغرب الأقصى الذي سعى دائما إلى فرض نفسه كمنافس للجزائر في الفضاء المغاربي.

لكن الزعامة الجزائرية للمغرب العربي وموقعها من العقيدة الأمنية ليست وليدة للعوامل الجغرافية والاقتصادية فقط، لأن التاريخ أيضا وُظف في بناء التصور القيادي للجزائر. تاريخيا، يعتبر البعد المغاربي للجزائر والتركيز على وحدة شعوبه "تقليدا سياسيا" عريقا أسبق حتى من ثورة نوفمبر 1954. فمنذ عشرينيات القرن السابق، وبالضبط في مارس من سنة 1926، أُسس حزب "نجم شمال إفريقيا" كحزب سياسي ثوري يدافع عن حقوق الشعوب المغاربية مجتمعة ضد الوجود الفرنسي. وإن كان النجم قد ضم في بداياته مناضلين من الأقطار المغاربية الثلاثة (الجزائر، تونس والمغرب) فإنه مع مرور الوقت، ومنذ سنة 1927 تحديدا، بدأ الأعضاء المغاربة والتونسيون ينسحبون منه مفضلين الانضمام إلى منظماتهم المحلية التي كانت أهدافها قطرية. وحتى بعد أن أصبح نجم شمال إفريقيا حزبا جزائريا خالصا لم يتنازل أعضاؤه عن قناعاتهم بأن الشعوب المغاربية تشكل وحدة واحدة جغرافيا، لغويا ودينيا، كما لم يتوان الجزائريون عن العمل على تحقيق هدفي الدفاع عن مصالح ومطامح عمال شمال إفريقيا في فرنسا كهدف قريب، وتحقيق الاستقلال الكامل لشمال إفريقيا بالوسائل الثورية كهدف بعيد.

فمنذ بداية حكم بومدين، بدت نية الجزائر واضحة للعب دور إقليمي قيادي يتناسب وثقلها الجيوسياسي وماضيها الثوري وهو ما يؤشر عليه "الرواج" الذي شهدته سياستها الخارجية على

2-مريم ابراهيمي،التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الخرب على الارهاب و تأثيره على المنطقة المغاربية ، مذكرة ماجستير بقسم العلوم السياسية ، جامعة بسكرة ، 2012 . ص 102.

المستويين الإقليمي والدولي في فترة حكمه، الذي استطاع أن يحافظ عليه "بفعل استمراره في آداء سياسة تماسك أو اندماج اجتماعي نسبي في الداخل وتنميته القيم التقليدية وأخرى جديدة وجدت فئات اجتماعية عديدة نفسها فيها باعتبارها تعبيرا بهذا الشكل أو ذاك عن ذاكرته وطموحاته.

إن منطقة الساحل والصحراء مرتبطة بأغلبية بؤر التوتر والاقتتال الإفريقية الطوارق في مالي والنيجر، الصراعات العرقية في دارفور والصومال، الاضطرابات العرقية في موريتانيا، الصدامات الإثنية والقبلية في التشاد، الحرب الأهلية في بوركينافاسو، الصراعات الدينية الدامية بين المسيحيين والمسلمين في نيجيريا، النزاع الليبي التشادي حول شريط أوزو، النزاع الحدودي بين نيجيريا والكامرون حول شبه جزيرة باكازي) وهو ما يؤثر سلبا على أمنها وبالتالي على أمن الجزائر. فمن مقاربة جيوسياسية، لا تقتصر منطقة أمن الجزائر فحسب، بل تتوسّع أبعد من ذلك لتضم أيضا الدول المحاذية لها. من هذا المنطلق، تصبح أي اضطرابات تحدث في دولة مجاورة لجيران الجزائر من الشواغل الأمنية الجزائرية ، ويتأكد هذا التحليل إذا عرفنا أن سمة القارة الإفريقية هي سرعة انتشار التهديد فيها الذي سرعان ما يتحول من قطري إلى إقليمي بسبب العجز عن مواجهته محليا في معظم الدول الساحلية - الصحراوية والإفريقية، بالإضافة إلى اتساع الرقعة الجغرافية لدول الساحل وهشاشة وميوعة حدودها. ويؤكد التأثر الدائم لمنطقة الساحل بالكوارث الإنسانية التي تنتجها الحروب الداخلية أو البينية التي تقع على حدودها (نزوح اللاجئين من مالي والنيجر إلى الجزائر، من السودان إلى الصومال، من إريتريا سابقا إلى السودان، من البحيرات الكبرى وسيراليون وليبيريا وكوت ديفوار نحو كل المنطقة، إذ أصبحت منطقة الصحراء الكبرى والساحل ممرا للمهاجرين غير الشرعيين نحو الجزائر والمغرب العربي عموما، سوقا للسلاح الخفيف، وبيئة خصبة لانتقال الأمراض والأوبئة المتنقلة والمعدية.

وقد أدرك صناع القرار في الجزائر حقيقة هذا الوضع، لذا نجد أن مكانة الدائرة الإفريقية ما فتئت تتعزز ضمن الشواغل والسياسة الأمنيتين للجزائر، وإن قام الاهتمام بهذه الدائرة على اعتبارات سياسية وأيديولوجية في السابق (الانتماء إلى العالم الثالث، مساندة حركات التحرر في

إفريقيا) فإن الاهتمام بها حاليا، ومنذ العشرية السابقة، فرضته اعتبارات استراتيجية-أمنية متعلقة أساسا بالتهديدات والتحديات الأمنية الآتية من الصحراء وما وراءها، ويتأكد هذا من خلال العمل الأمني-العسكري العملياتي للجزائر المكرس في الحدود الجنوبية، بالإضافة إلى الاهتمام الدبلوماسي الجزائري وعلى مستوى الخطابات السياسية الرسمية (خطابات رئيس الجمهورية، رئيس الحكومة، وزير الخارجية وقائد أركان الجيش) بمختلف مسائل الأمن في منطقة الساحل والقارة الإفريقية عموما.

الفرع الثاني: السياسة الامنية الجزائرية لحل الازمات في الساحل في المنطقة الساحلية

سياسة الجزائر في مجال الأمن في منطقة الساحل يشوبها العديد من النقائص، حيث أن العلاقات الجزائرية ـ الساحلية تتميز بالتقطع وعدم الاستمرارية، وهذا راجع إلى غياب الجزائر المتكرر عن أحداث المنطقة إلا في حالة الخطر الحقيقي مثل أزمة مالي، وهو ما يفسح المجال لدول أخرى (المغرب، فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية) بنسج علاقات مع فواعل في المنطقة تكون أغلبها ذات مشاريع معاكسة ولا تخدم المصالح الجزائرية، كما أن الجزائر لم تستخدم كافة إمكاناتها الاقتصادية في علاقاتها مع دول المنطقة، وهذا الضعف في التعاون الاقتصادي يرجع إلى عدم اهتمام الجزائر بالمنطقة الساحلية على غرار اهتمام الجزائر الموجه دائما نحو الشمال.

أما في المجال الثقافي والديني لم تستغل الجزائر كما يجب الروابط والعوامل التي تربط شعوب المنطقة على غرار عامل الدين واللغة وكذا استخدام الزوايا مع معرفة كيفية استعمالها بطريقة ذكية (التيجانية خصوصا بحكم انتشارها في المنطقة)، حيث بإمكان الجزائر لعب ورقة العامل الديني من خلال استقبال الطلبة والأئمة لتكوينهم في هذا المجال، حيث أن زوايا أدرار كانت في القديم وجهة طلاب العلم من سكان منطقة الساحل الصحراوية. إن تجنب الجزائر للتهديدات والمخاطر الأمنية القادمة من منطقة الساحل باعتباره ساحل أزماتي، يحتم عليها استغلال عدة أبعاد تتميز بها المنطقة بإمكانها أن تشكل وسيلة لتقوية الروابط معها وفي كافة المجالات، هذه الأبعاد تتمثل في الأبعاد الجيوسياسية والاقتصادية والأمنية، فالموقع الجيوسياسي

لمنطقة الساحل يجعل من الجزائر بوابة المنطقة إلى إفريقيا وأوروبا في الوقت نفسه كما أن شساعة حدود الجزائر مع منطقة الساحل يجعلها في عرضة دائمة وفي حالة انكشاف أمني دائم.[1]

نظرا إلى قوتها العسكرية وتفوقها الاقتصادي ومعرفتها الوثيقة بالصراع في مالي، فإن لدى الجزائر القدرة على المساهمة في حل النزاعات في منطقة الساحل عموما وفي مالي خصوصا، كما أن الدور الجزائري في الساحل الإفريقي يرتبط أساسا بطبيعة التهديدات الأمنية في هذا الأخير ومدى تأثيرها على الحدود الجنوبية للجزائر.

دول الساحل الإفريقي إن وجدت في تعاونها مع الجزائر سيأتي بنتائج إيجابية ويحسن من الوضع الأمني في دولهم ويحقق لهم الاستقرار، فإنها لن تكون بحاجة إلى التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، يمكن القول إن العمل الجماعي هو الكفيل بحل الأزمة في مالي لكن مع سيطرة الأجندة الأجنبية وصراع الإرادات في المنطقة أصبح من المستحيل التفاهم على حل سياسي وسلمي يرضي جميع الأطراف.

لكن من جهة أخرى عدم اهتمام الجزائر بالمنطقة بفسح المجال أمام المشاريع المحلية والأجنبية في المنطقة مما يؤدي إلى مزيد من التهميش للأجندة الجزائرية في المنطقة، خصوصا وأن المنطقة مرشحة لظهور المزيد من الأزمات واستقطاب نشاط الجماعات الإرهابية المختلفة، ومن أجل تدعيم المقاربة الجزائرية يجب تعزيز دور وسائل الإعلام المحلية لمساندة المقاربة الجزائرية وذلك من خلال استعمال القوة الناعمة للإعلام.

الإرهاب في منطقة الساحل ما هو إلا تهديد واحد من بين التهديدات الكثيرة والمتنوعة في هذه المنطقة، فهناك الجريمة المنظمة المرتبطة بالمتاجرة بالأسلحة على خلفية الانتشار المخيف للأسلحة القادمة من ليبيا وأيضا المتاجرة بالمخدرات الصلبة (الكوكايين) القادمة من أمريكا اللاتينية عبر خليج غينيا مرورا بغرب إفريقيا وصولا إلى الساحل ثم المغرب العربي نحو أوروبا،

1- مريم ابراهيمي، المرجع السابق ،ص 103.

وطريق آخر للمخدرات اللينة القادمة من المغرب عبر البوليساريو - الصحراء الغربية - وموريتانيا وصولا إلى الساحل.

إن اهتمام الجزائر بمنطقة الساحل يعود بالدرجة الأولى إلى الأزمات المتعددة التي تعرفها المنطقة وتأثيراتها المحتملة على الجزائر خصوصا أزمة مالي، وبالتالي فإن اهتمام الجزائر بالمنطقة يقوم على العامل الأمني الذي له الأولوية القصوى في السياسة الجزائرية، إن المنطقة تعاني من العديد من المشاكل التي تجعل من الوضع الأمني فيها غير مستقر، حيث تنتشر الجريمة المنظمة بكل أشكالها والأزمات الداخلية ومشاكل الأقليات، إضافة إلى التنظيمات الإرهابية التي لجأت في الآونة الأخيرة إلى منطقة الساحل الإفريقي.

الجزائر وبموقعها الاستراتيجي أصبحت مطالبة أكثر فأكثر بمراجعة علاقتها مع دول الجوار خصوصا في الجنوب، حيث المشاكل والتهديدات التي تعاني منها منطقة الساحل الإفريقي تتفاقم بشكل سريع وخطير دون اهتمام كبير من المؤسسات المسؤولة عن الأمن القومي الجزائري بشقها السياسي والعسكري التي لا تتحرك إلا في إطار رد الفعل والتركيز على العمل العسكري أكثر من السياسي والدبلوماسي، صحيح أن التهديدات الأمنية في منطقة الساحل تتطلب أحيانا العمل العسكري فقط لكن الرهان على هذا العامل قد لا يكون مفيدا وصالحا في كل الأحوال فلا يمكن القضاء على الفقر والسيدا والفيروسات الأخرى بالدبابة العسكرية، فالجزائر اكتفت بإجراءات وحلول ناقصة لا تكفي لوضع حد لهذه التهديدات الأمنية خصوصا مع وجود أطراف أجنبية تعمل على الرفع من مستوى التهديدات في المنطقة لخدمة أجندتها الجيواستراتجية في المنطقة.[1]

و أهم هذه التأثيرات ما يلي:

1- أحمد طيلب، "دور المعلومة في رسم السياسة العامة في الجزائر – دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي –"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، اختصاص التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر 3 بن يوسف بن خدة، (الموسم الجامعي: 2006 – 2007)، ص. 13.

1. التدفق المحتمل اللاجئين فبالإضافة إلى25000 لاجئ الموجدين حاليا في الجزائر، ينتظر أن يصلى إلى 500000 لاجئ في حالة فتح الحدود أو الرضوخ إلى المطالب الإنسانية ما سيشكل مصدر ضعف على الجزائر.

1. إمكانية اختراق بعض التنظيمات الإرهابية للحدود و ذلك بالنظر إلى طول الشريط الحدود الجزائري مع مالي و الذي يتجاوز 1400 كم .

2. التخطيط لعمليات إرهابية داخل دول الجوار و منها على وجه الخصوص الجزائر، وبدأت معالمها الأولى من خلال محاولة اختطاف رهائن يعملون في قاعد تقنتورين ثم الهجوم على القاعدة بعد فشل محاولة الاختطاف .

3. تمركز المخابرات الغربية في المنطقة مما من شأنه أن يؤدي إلى تأثيرات سلبية على حدودنا الجنوبية .

4. إمكانية انتشار قواعد عسكرية فرنسية متاخمة لحدودنا الجنوبية ، مع ما يمكن أن يشكله ذلك من ضغط على الجزائر .

5. استمرار استنفار القوة العسكرية في الجزائر على طول الشريط الحدودي الجنوبي والذي بقارب 6000 كم مما سيرفع من ميزانية وزارة الدفاع مع العلم أن الميزانية ارتفعت الضعف سنة 2011 و تواصل الارتفاع في ميزانية 2012 و 2013 [1].

المطلب الثاني: آثرها على الدول المغاربية الأخرى

الفرع الأول: تأثير الإرهاب على المنطقة المغاربية.

ارتبطت التهديدات الأمنية بالتحول في مفهوم الأمن الذي تجاوز المفهوم الكلاسيكي إلى مفاهيم أخرى ذات بعد اقتصادي واجتماعي وقيمي ونفسي، هذا التوسع هو ميزة التهديدات في

1- أسماء رسولي، المرجع السابق، ص 156.

منظمة الساحل التي لم يعد ميكانزمها الأساسي الهاجس الأمني وإنما توسعت إلى أشكال أخرى أيضا بعضها مرتبط بالجريمة المنظمة وانتشار السلاح وبعضها الأخر بالهجرة غير الشرعية.

هذه التهديدات المختلفة التي تعرفها منطقة الساحل تأثرت بعوامل داخلية وخارجية، وأثرت بدورها في دول الحوار وتعدتها الى كل منطقة المغرب العربي التي أصبحت مركزا لانعكاسات الأحداث وتطوراتها في الساحل الإفريقي، تعقد هذه التهديدات واستفحاله أدى إلى ردود فعل متسارعة على المستوى المنظماتي وعلى مستوى الدول الغربية وأدى في نهاية المطاف إلى التدخل العسكري الذي له تأثيرات مباشرة على الأمن في المنطقة المغاربية.[1]

استفحلت الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل بشكل كبير بحيث تعددت التيارات الإرهابية بشكل كبير في المنطقة بالإضافة إلى بعض الحركات المتطرفة التي لها نفس التوجهات و هي موجودة في دول الجوار و من أهم هذه التيارات ما يلي:

1. تنظيم القاعدة في منطقة المغرب الإسلامي الذي استجمع قواه بفعل عوامل متعددة منها تمكنه من الحصول على موارد مالية مهمة قاربت 70 مليون دولار جراء الفدية التي كانت تعرضها على الدول التي ينتمي إليها الرهائن ، يضاف إلى ذلك حصولها على أسلحة متطورة عبارة عن صواريخ بإمكانها إسقاط طائرات على ارتفاع 11000 ميل تحصلت عليها بفعل الأزمة الليبية التي مكنت من تدفق كبير للسلاح و وصوله إلى يد هذه التنظيمات الإرهابية .

وازداد هذا التنظيم قوة بتدعمه بـ 600 إرهابي فروا من افغنستان بعد اشتداد الضربات والضغط عليهم وفروا إلى الصحراء الإفريقية و تمكن التنظيم من تجنيدهم .

2. حركة التوحيد و الجهاد : و هو تنظيم يتقاطع مع تنظيم القاعدة ، يعتمد على اختطاف رهائن هو الآخر و يحاول فرض منطقه في المنطقة .[2]

أسماء رسولي، المرجع السابق، ص 1102-

بن عنتر عبد النور نفس المرجع ص 232-

تنظيم الجماعة السلفية للجهاد : و مركزها الأساسي ليبيا و تكني نفسها جماعة خالد بن الوليد

3. أنصار الشريعة و مقرها الأساسي تونس و تفرعاتها ليبيا و في شمال مالي ، و قد كانت وراء عدد من العمليات الإرهابية من أهما اغتيال السفير الأمريكي في بنغازي ، هذه التنظيمات الإرهابية قامت خلال السنوات الثمانية الأخيرة بـ 100 هجوم إرهابي آخرها مهاجمة قاعدة تقنتورين في الجزائر ، و قد نتج عنها أكثر 160 قتيل .[1]

من التنظيمات الأخرى الأقل تطرفا و لكنها مارست سلوكات غير منتظرة تنظيم أنصار الدين تحت زعامة إياد آغ و هو من أقدم و أبرز زعماء المتمردين الطوارق .

هذا التنظيم بالرغم من كونه أقل تطرفا إلا أنه يساهم في تسريع للحل العسكري ، إذ في الوقت الذي استضافت الجزائر قادته و تمكنت من إيجاد أرضية توافق بينه و بين تيارات أحرى من بينها حركة الازواد ، فاجأ الرأي العام بإعلانه عدم الاعتراف بالاتفاقية و شرع في مهاجمة المدن الداخلية و هي حط أحمر خاصة و أن القرار 2085 الصادر عن الأمم المتحدة حدد آجال زمنية للتدخل العسكري و كان بالإمكان تأخيره على الأقل إلى غاية نهاية سنة 2013

يتمركز عموما التيار الإرهابي في كل من الحدود المالية الموريتانية، شمال مالي، الحدود لمالية النيجيرية ، شمال تشاد مثلما توضحه الخريطة التالية:

1-المصدر: ACAS Concerned Africa Scholars . US Militarization of Sahara Sahel: Security, Space and Imperialism . op.cit.P: 04

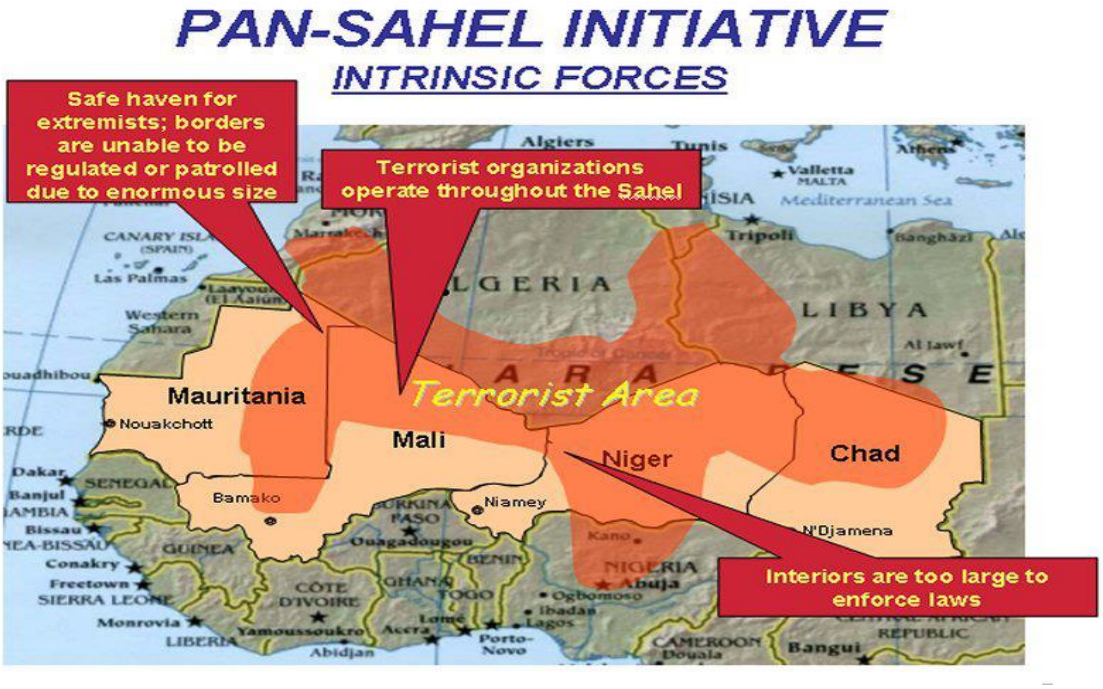

يمكن إبداء ملاحظة أساسية بان هناك ارتباط وثيق بين الجماعات الإرهابية في المغرب العربي بالجماعات الإرهابية القادمة من القرن الإفريقي .

هذا و قد ظهرت في سياق تعامل الدول مع الحركات الإرهابية نظريتين أو إستراتيجيتين للتعامل مع هذه التنظيمات المتطرفة ، نظرية أو إستراتيجية القوة الصلبة و التي تعتمد أساسا على الحل الأمني و التدخل المباشر للقضاء عليها و لم تتمكن هذه الاستراتيجية من وضع حد للتنظيمات الارهابية و القضاء عليها بشكل نهائي في حين التوجه أو النوع الثاني يسمى القوة الناعمة ، فهو يزاوج بين الحل العسكري و الحلول السياسية و السلمية و يضع أهدافه الأساسية تقليل المنابع و الأسباب التي تؤدي إلى الإرهاب ، كما تعتمد على الأسلوب التفاوضي و قد اعتمدت عليه الولايات المتحدة الأمريكية و هو يقوم على القوة العسكرية و على المساعدات الاقتصادية و على تدريب العناصر المحلية .[1]

1- امجند برقوق، المرجع السابق، ص1.2

في هذا السياق أجرت مؤسسة راند RAND الأمريكية في جويلية 2008 كان عنوانها كيف تنتهي الجماعات الإرهابية تناولت المؤسسة 648 جماعة إرهابية نشطت مابين 1998 و2006 من بينه 244 جماعة إرهابية مازالت موجودة و 268 تخلت عن العنف و 136 انتهت واندمجت مع جماعات أخرى .

خلصت الدراسة إلى أن سقوط الجماعات الإرهابية يكون من خلال أربعة وسائل هي:

1 – دور بارز للشرطة و المخابرات و القوات العسكرية.

2 – تمكن الجماعات الإرهابية من تحقيق أهدافها خاصة السياسية منها.

3 – اعتماد الجماعات الإرهابية سياسات غير عنيفة .

4 – موت أو توقيف القادة و الشخصيات المحورية في الجماعات.

من خلال إسقاط الأرقام المعلنة عن الوسائل تسجيل ما يلي:

متغير السياسات غير عنيفة كان هو المتغير الأكبر، حيث أن 268 جماعة إرهابية تبنت هذا الأسلوب نسبة زوالها كان 43% .

متغير وفاة زعيم الجماعة كان السبب في زوال 40% .من الجماعات الإرهابية .

متغير قناعة الجماعات بتحقيق أهدافها جاء ثالثا بـ 10 % من التنظيمات زالت لهذه القناعة .

المتغير العسكري جاء الأخير بنسبة 7 % .

هذه الدراسة أثبتت أن الحل العسكري ليس الحل الأمثل.

و هذا الأمر الذي ينطبق على التدخل في شمال مالي، إذ أن السيناريو الأقرب هو إعادة تموقع الحركات الإرهابية بقوة أكبر و سيظهر هذا بشكل كبير ابتداء م شهر أفريل 2013 على شاكلة نموذج طالبان في أفغانستان.[1]

الفرع الثاني: تأثيرات الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة على الدول المغاربية.

أثرت الهجرة غير الشرعية على الدول المغاربية على مستويين الأول خاص بمواطنيها والثاني باعتبارها منطقة عبور لعدد من الدول الإفريقية.

بالنسبة للمستوى الأول تعتبر أوربا من أكثر الدول استهدافا، حيث أن الإحصائيات تشير إلى أن عد المغاربة المهاجرين بطرق غير شرعية هو في حدود 250000 إلى 300000 شخص.

أما المستوى الثاني وهو الأخطر والمتمثل في اعتبار المنطقة المغاربية منطقة عبور للمهاجرين القادمين من منطقة الصحراء الإفريقية الكبرى.

تشير الإحصائيات إلى أرقام مذهلة، ففي تونس في سنة 1999 بلغ عدد الأفارقة الذين حاولوا الانتقال إلى أوربا عبر الموانئ التونسية 17000 وارتفع إلى 50000 عام 2000 و100000عام 2001 و وصل إلى أرقام كبير في السنوات الأخيرة.[2]

وفي الجزائر وصل العدد إلى 100000عام 2006 ونفس الرقم في موريتانيا، ووصل إلى حدود المليون في ليبيا.[3]

1- أسماء رسولي ، المرجع السابق ص 83.

2- أسماء رسولي ،المرجع السابق، ص 83.

3-Benantar, les etats-unis et le maghreb regain d'interet,alger :CREAD ,2007, p 54
Liane Kennedy Boudali, op.cit., p 5

ورغم الاحتياطات التي اتبعت ومنها تنظيم الهجرة في المغرب في نوفمبر 2003، ووضع الجزائر لإجراءات صارمة وتونس وليبيا نفس الشيء، والدخول في اتفاقات تعاون مع أوربا إلا أنها لم تحقق الأهداف المنظمة وأصبحت عامل سلبي أثر على استقرار المجتمعات المغاربية.[1]

أما في يخص الجريمة المنظمة التي أصبحت تقودها شبكات التهريب مصدر خطر حقيقي على الدول المغاربية، خاصة وأن هذه المنظمات أصبحت تمتاز بهيكلة كبيرة ذات ارتباط بأطراف خارجية بدايتها تكون في المغرب، تمر على الجزائر إلى غاية مرسيليا واستعملت تونس والجزائر كمناطق عبور.

تشير التقارير الدولية والوطنية إلى أرقام كبيرة، إذ أن تقارير الأمم المتحدة تحصي ما نسبته 30 إلى 40% من المخدرات الصلبة تمر عبر هذه المنطقة، ونسبة 27% من المخدرات صودرت في أوربا مصدرها المنطقة المغاربية بقيمة إجمالية قدرها 1,8 مليار دولار.يضاف إلى هذا فان هذا الفعل يمس كل الإنتاج الآخر وهو مصدر من مصادر عدم الاستقرار في منطقة المغرب العربي خاصة على المناطق الحدودية.[2]

نضيف لهذا كله التهديدات الاقتصادية وتتمثل في تبعية عدد من الدول لإنتاجات محدودة، فالجزائر وليبيا تعتمدان فقط على النفط وتونس والمغرب على السياحة، وهذا ما أدى إلى ضعف البنى الاقتصادية لهذه الدول، و من بين التهديدات الاقتصادية الكبرى هو انعكاسات الأزمة المالية العالمية على أغلبية الدول المغاربية مع استثناءات نسبية بالنسبة للجزائر لعدم ارتباط اقتصادها المباشر بالاقتصاد العالمي، مع هذا فان صندوق النقد الدولي يتوقع أن تتعارض الدول المغاربية لعدة تهديدات أهمها ما يلي:

ـ تراجع نسبة النمو.

ـ صعوبة صمود القطاع المالي.

1- أسماء رسولي ، المرجع السابق، ص 83.

2- امحند برقوق ،نفس المرجع، ص 2.

ـ تراجع الاستثمارات الخارجية وهذا لصعوبة الحصول على قروض بنكية لتمويل الاستثمارات.

ـ إمكانية إفلاس الكثير من الشركات والمؤسسات عبر العالم.

ـ تراجع التحويلات المالية من لمغتربين نتيجة الأزمة.

ـ ارتفاع واردات الدول المغاربية.

يضاف إلى هذا انعكاسات ما وقع في المنطقة المغاربية في 2011، والذي بقدر ما كان له نتائج ايجابية كانت له انعكاسات سلبية في الجانب الاقتصادي وذلك بفعل الأزمات المتتالية في المنطقة المغاربية.[1]

كذلك استمرار تراجع العلاقات بين الدول المغاربية والتي هي في حدود 3 إلى 4 %.

وكملخص يمكن حصر أهم التأثيرات على دول المغرب العربي فيما يلي:

ـ استفحال الهجرة غير الشرعية بالنسبة لكل دول المنطقة.

ـ إمكانية استفحال التطرف الديني الذي بدا بعضه يرتبط بالتنظيمات، الأهم من ذلك تنظيم الشريعة.

ـ التأثيرات الاقتصادية المختلفة من قلة نمو ومخاطر مرتبطة باستفحال الأزمات

ـ صعوبات وعجز على مستويات التنمية الإنسانية والبناء الديمقراطي.

ـ استمرار ضعف التعاون البيني بين الدول المغاربية.

أزمات كبيرة على حدود الدول المغاربية مما تؤدي إلى تبادل اتهامات منها وجود إرهابيين تونسيين في الهجوم على تقنتورين، اتهام الجزائر باغتيال شكري بلعيد في تونس ...

1- أسماء رسولي، المرجع السابق ،ص 84.

توسع المجالات الاقتصادية التوسعية للدول الغربية على حساب مصالح الدول المغاربية.

تأخر تصحيح الاختلالات المرتبطة باتحاد المغرب العربي بفعل ظاهرة التسلح بين الجزائر والمغرب وكذا لموجة

الخـــــاتمة:

تناول البحث بالدراسة التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي وأثرها على الدول المغاربية، وهي دراسة أمنية بالدرجة الأولى شملت مستويات أمنية متعددة . فالبحث كان هادفا نحو الجمع بين كل التحديات الأمنية التي تواجه دول الساحل الإفريقي وبالخصوص الدول المغاربية وهذا في حد ذاته تحدي نتيجة الاختلافات المسجلة بين دول الساحل الإفريقي التي مستها الدراسة من حيث طبيعة الممارسات السياسية وصورة الاقتصاد وكذا طبيعة التعاملات المجتمعية و الارتباطات البينية الإقليمية.

فالواضح أن الحركيات السببية التي تقف وراء التهديد الأمني في الساحل الإفريقي ليست مشكلة شرعية الأنظمة لوحدها ولا حتى الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الساحل، بل هي مشكلة امنية متعددة وبأوجه متناثرة تظهر في تكتل جملة من التهديدات الأمنية السالف ذكرها وهذا في شكل إجابات مبدئية عن الفروض العلمية للدراسة.

و من خلال هذه الدراسة ايضا حاولنا الوقوف على أهم التحولات التي كيف انعكست لاحقا على الواقع الأمني في منطقة المغرب العربي، هذه المنطقة أو الإقليم التي لم تبقى بمعزل عن سلسلة التحولات التي عرفها النظام الدولي الجديد، بل تفاعلت معها بشكل كبير، نظرا للموقع الاستراتيجي و الحساس الذي تتمتع به، الأمر الذي جعلها تدخل في مسار هذه التحولات، خاصة على المستوى الأمني، بحيث عرفت الدول المغاربية مصادر جديدة لتهديد أمنها، فرضت عليها ضرورة التفاعل معها، و محاولة وضع الاستراتيجيات المناسبة لمواجهتها و الحد منها، ضمن التحولات التي عرفها النـظام الدولي و كذا مفهوم الأمن، و من خلال هذه الدراسة المتواضعة، توصلنا -في هذا الإطار- إلى مجموعة من النتائج و الاستنتاجات ، يمكن أن نوجزها في النقاط التالية:

لقد جاءت الدراسة لإدراك كل المسببات المنتجة للتهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وذلك في شكل دراسة تحليلية هادفة لتفسير كل تهديد امني على حدى من جهة ومن جهة أخرى الربط بينها.

تعتبر مشكلة الترابط بين التهديدات الأمنية سواء كانت مباشرة او غير مباشرة هي من اعقد الإشكاليات التي تواجه دول المنطقة من مشكل خطر التهديد في حد ذاته، وهذا ما صعب على الباحثين لايجاد حلول لهذه التهديدات فمثلا تكامل الأدوار بين الإرهاب والجريمة المنظمة.

يعتبر مشكل بناء الدولة في افريقيا من اعقد المشكلات التي تواجه افريقيا ككل، فالغياب التام لدولة وطنية افريقية قادرة على تمثيل رغبة شعوب القارة المتعددة الأعراق مع القدرة على التوفيق بين الاختلافات، وذلك من خلال بسط قوة الدولة على كل مناحي الحياة المدنية والعسكرية بدون استعمالها كقوة قهرية بل كقيمة مضافة، والعمل على كسب الشرعية السياسية عبر التاطير لمسارات التحول الديمقراطي.

هذه التحولات الأمنية الجديدة، دخلت منطقة المغرب العربي كباقي الدول و المناطق الأخرى في العالم في مرحلة جديدة، مليئة بالتهديدات الأمنية المستعصية و المتعددة من حيث طبيعتها أو مصادرها، فقد عرفت هذه المنطقة العديد من التــهديدات و المخاطر، و رأينا كيف أن من أهم و أكثر هذه التهديدات خطورة هو الإرهاب، الذي سبب أزمات و حالة من الفوضى للنظم الحاكمة و كذلك للمواطنين، خاص بعد تطوره و ارتباط التنظيمات المحلية في الجزائر والمغرب و كذلك ليبيا بتنظيم القاعدة في إطار ما عرف بتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، التي باتت اليوم تشكل تحدي كبير للنظم السياسية المغاربية، بالإضافة إلى الإرهاب تشهد المنطقة بل تعج بالكثير من التهديـدات الأخرى، و قد ذكرنا منها، المشاكل الاجتماعية من آفات و مخدرات، و كــذلك مشاكل البيئة و التلوث، و عجز النظم الحاكمة على تأمين الغذاء والمستلزمات الضرورية للعيش من سكن و صحة و تعليم، مع غياب مؤشرات مرضية للتنمية المستدامة و الحكم الراشد و الديمقراطية، بالإضافة إلى التداعيات السلبية للهجرة السرية، كل هذه المشاكل تعتبر بمثابة قنبلة موقوتة أو بركان خامد قد يهز كيان هذه الدول و يهدد استقرارها.

لذلك وعت النخب الحاكمة و كذا المجتمعات المغاربية بخطورة الوضع و تأزمه، ما دفعها للبحث عن الطرق و السبل الناجعة و المناسبة للخروج من هذه الدوامة المستمرة من المخاطر و التهديدات، و رأينا كيف أن هذه الدول لم تسعى للعمل المشترك ضمن مؤسسات الاتحاد المغاربي، بسبب هشاشتها و كذلك غياب الإرادة السياسية لإحياء هذا الدور للاتحاد الذي يعتبر

تجربة تكاملية فاشلة بكل البعاد، خاصة في ظل سيطرة النزعة القطرية على الدول المغاربية في وضع استراتجيات لحل و تجاوز المشاكل الأمنية التي تعيشها هذه الدول، و على هذا المستوى رأينا أن الدول المغاربية تعاملت مع هذه التهديدات بشكل منفرد، كل دولة تضع استراتيجيات محلية لمواجهة المخاطر،(مثال الجزائر و سياسة مكافحة الإرهاب.

بناءا على هذا توجهت الدول المغاربية إلى أوربا باعتبارها شرك استراتيجي، فلم تتردد الدول المغاربية في قبول الانضمام في تفعيل مختلف المبادرات و المشاريع المقترحة من الجانب الأوربي، و قد تبلورت هذه السياسة عبر مشروع الشـراكة الأورومتوسطية، و الاتحاد المتوسطي، و كذلك مختلف التفاعلات في ضمن مبادرة 5+5. غير أن النتائج الواقعية التي ترتبت على هذه الشراكة، بينت أن الاعتماد على الطرف الأوربي لم يحقق كل الأهداف المرجوة، بحيث بينت التجربة أن المكاسب لم تكن متكافئة، بل كانت لصالح الطرف الأوربي على حساب الطرف المغاربي، ما جعل العلاقة تخرج عن إطار الشراكة و التعاون إلى شكل التبعية و الهيمنة.

وهكذا، يبدو جليا اليوم أنه بات من المستحيل للدول المغاربية التعاطي المجدي مع أهم التحديات بالاعتماد فقط على السياسات الوطنية، أو عبر اللجوء لأطراف و شركاء خارجيين في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، مما يفرض عليها تكثيف الجهود من أجل إحداث نقلة نوعية في العمل التكاملي والاندماجي المغاربي .فلم يعد معقولا ولا مقبولا، ونحن نشاهد ما يجري في العالم، أن نواصل التعامل مع قضايانا التاريخية وإشكالاتنا السياسية بالطرق التي أوصلتنا إلى ما نحن فيه اليوم. إنّ ما يبعث على الاطمئنان - نسبيا - أنّ أكثر الإكراهات تحديا يفرض النزوع إلى معاودة تفعيل البناء المغاربي، فبعد أن كانت الخلافات إزاء التعاطي مع تنامي التطرف والإرهاب تضع مفارق طرق بين العواصم المعنية أصبحت " مغربة " هذا الهاجس قضية مشتركة بين الأطراف كافة، إلى درجة أنّ الفرقة السابقة باتت تحتم المزيد من التنسيق وتبادل المعلومات والخبرات. وبعد أن كان نزاع الصحراء حاجزا أمام أي انفراج في العلاقات المغربية - الجزائرية، الطرفين الرئيسيين في معادلة البناء المغاربي، صار في الإمكان ترحيل خلافاتهما إلى المفاوضات المغربية – الصحراوية تحت رعاية الأمم المتحدة.

وهكذا، يحدونا الأمل بأنّ دول المغرب العربي، التي تتوفر على إمكانيات مهمة ومؤهلات هامة، ستكون قادرة على التعاطي المجدي مع التحديات والصعاب، إذا كثّفت جهودها من أجل إقرار الآليات الكفيلة بالسير قدما نحو الاندماج. و ذلك إن التزمت بمجوعة من التوصيات، نوجزها فيما يلي:

ضرورة الإيمان بضرورة التعاون والتفاهم حول كيفية مواجهة المشاكل و طرح الحلول المناسبة. و العمل على حل جميع المشكلات البينية القائمة عبر إحياء الاتحاد المغاربي، والتركيز في ذلك على التركيز على تحقيق التكامل الاقتصادي، لأن العلاقات الاقتصادية وتشابك المصالح المادية بين الدول و كذلك الشعوب سيؤدي إلى تراجع دور القضايا السياسية التي عادة ما تكون مصحوبة بحساسية كبيرة، والحقيقة أن الأساس الاقتصادي في أي تجربة تكاملية سيلعب دورا كبيرا و أساسيا في نجاح مسار التكامل مثل التجربة الأوربية التي أسفرت عن تبلور الاتحاد الأوربي.

ضرورة تحقيق التوازن و الانسجام بين متطلبات الأمن القومي و الأمن الفردي الإنساني، من خلال الاهتمام بالقضايا و المشاكل التي تهدد أن الأفراد و بالتالي الأمن الإنساني، الذي سيدعم استقرارا الدولة داخليا و خارجيا، لتحقق هي الأخرى أمنها القومي.

ضرورة أن تأخذ القوى المجتمعية مكانتها ودورها بفاعلية لبناء المغرب العربي، باعتبارها واجهات للرأي العام الضامن لأي خطوة تعبر عن أمانيه وتطلعاته ومصالحه، وهنا يتعين أن تتركز الجهود على إقامة أنظمة حكم ديمقراطية معبّرة عن الإرادة الحرة للشعوب المغاربية، تحرص على سلطة القانون وتوفير الحريات للمواطنين، وتحترم حقوق الإنسان، ومؤسسات المجتمع المدني، وتتفاعل معه كشريك حقيقي في إدارة شؤون البلاد وتنفيذ برامج التنمية.

قائمة المصادر و المراجع

المراجع باللغة العربية:

- القران الكريم

- الوثائق والقرارات والمعاهدات الدولية:

1- تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة عن الحالة الاجتماعية في العالم في الدورة 62 المتعلق بحتمية العمالة.

2- خطاب تشارلز هاريس أمام أعضاء المنظمة الدولية للهجرة بعنوان حلقة عمل المنظمة الدولية للهجرة وتجمع الساحل والصحراء بشان وثائق السفر الدولية وأنظمة إصدارها.

3- التقرير السنوي الثامن لوزارة الخارجية الامريكية عن الاتجار بالبشر.

4- تقرير حول المتاجرة بالبشر لعام2007.

5- تقرير اجتماع الدول الذي تعقده الامم المتحدة مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير مشروع بالاسلحة الصغيرة والخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه المنعقد يوم 18جويلية 2003.

6- خطاب السفير كرمبتون الذي جاء حول محاربة الارهاب في دول منطقة الساحل الإفريقي.

- الكتب:

1- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2005.

2- بن عنتر عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية للطباعة، الجزائر.

3- رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية، تحقيق بشير البكوش، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية 1994.

ـ تقارير ومراكز البحوث:

1- بهيجة الشاذلي، الأوضاع الاجتماعية في السودان الغربي في النصف الأخير من القرن الخامس عشر من خلال رسائل الجلال السيوطي، أعمال الندوة الدولية المنعقدة بتمبكتو حول الثقافة العربية الإسلامية بأفريقيا جنوب الصحراء، غرب أفريقيا نموذجًا، تقديم: أ.د. عبد الجليل التميمي، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، تونس،1997.

2- حمدوش رياض، "تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية".مداخلة ضمن: الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط ، واقع وآفاق"، جامعة

منتوري قسنطينة- قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، الجزائر، 2008.

3- كاظم هاشم نعمة، مترجما، الحكم والسياسة في إفريقيا، ليبيا، أكاديمية الدراسات العليا، 2004- المؤتمر المغاربي الدولي حول التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة الرهانات – التحديات يومي الأربعاء و الخميس 27/ 28 فيفري 2013 جامعة قاصدي مرباح ورقلة كلية الحقوق و العلوم السياسية بجامعة ورقلة.

5- مصطفى عمر التير وآخرون، المخدرات والعولمة، الرياض، مركز الدراسات والبحوث جامعة نايف للدراسات الأمنية، ط1.،2007.

ـ الرسائل العلمية:

1- بشكيط خالد - دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي. رسالة ماجستير . في العلوم السياسية و العلاقات الدولية. تخصص دراسات افريقية . كلية العلوم السياسية جامعة الجزائر 3 .

2- تيسير إبراهيم قديح ،التدخل الإنساني في لبيا،جامعة الأزهر غزة ،2011 .

3- شوادرة رضا ، إشكالية هندسة امن مشترك في منطقة الساحل الإفريقي، رسالة ماجستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص دراسات إستراتيجية كلية العلوم السياسية جامعة الجزائر 3 - دفعة 2010 /2011 .

4- أسماء رسولي ، مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، رسالة ماجستر في العلوم السياسية تخصص الدبلوماسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011/2010.

5- مريم إبراهيمي، التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الخرب على الإرهاب و تأثيره على المنطقة المغاربية، مذكرة ماجستير بقسم العلوم السياسية ، جامعة بسكرة ، 2012 .

6- أحمد طيلب، "دور المعلومة في رسم السياسة العامة في الجزائر – دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي –"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، اختصاص التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر 3 بن يوسف بن خدة، (الموسم الجامعي: 2006 – 2007).

الصحف والجرائد:

1. بسمة عولمي،" جريمة تبييض الأموال و خطر المخدرات على الاقتصاد و سبل مكافحتها، "الشعب، ع 14492.فيفري (2008).

2- نائلة. ب،" إحباط تهريب 3أطنان من الحشيش المغربي باتجاه مصر ببشار، "الشروق اليومي،ع 31 2520 .جانفي.(2009).

3-Najia Bouricha, “L`Immigration trouve son passage par Djanet, “ Elwatan,(1/12/2008)

www.elwatan.com/l-immigration-clandestine-trouve

المراجع باللغة الأجنبية:

1.Statement of Michael A.Brown(chief of operations drugs Enforcement Administration) before the House Judiciary Committee Subcommittee on crime ,terrorism and homeland security and house international relations Committee Subcommittee on Western Hemisphere ,in septembre21,2006 .

-Georg Sorensen ," After the Security Dilemma: The Challenges of 2 Insecurity in Weak States and the Dilemma of Values" Security Dialogue, 2007.

3-Herbert M. Howe, "Ambiguous Order: Military Forces in African States ", (USA, Lynne Rienner,2001)

4-Stewart Patrick," Weak States and Global Threats: Fact or Fiction?", the Washington quarterly, spring2006,.

5-Mehdi Taje, « Sécurité et stabilité dans la Sahel Africain » ,college de defence de l'OTAN,NDC occasionel paper19,decembre 2006.

6-Yahia H.Zoubir, « la politique étrangère américaine au maghreb :constances et adaptation »,op.cit.,

7-Peter Hough, understanding global security. London routledge, 1ed, 2004.

8-Benantar, les etats-unis et le maghreb regain d'interet,alger :CREAD ,2007.

9-Mpho Mashaba, "Organized Crime and Corruption, Fighting the problem within the NEPAD framework," African Security, vol. 14, no. 4(2005).

10-xavier Raufer, "Cocaïne: L`Europe inondée, Une offensive mondiale des narcos," Cahiers de la sécurité N°.5(juillet-septembre 2008).

1-Nalin Kumar Mohapatra, “ Political and Security Challenges In 1 Central Asia: The Drug Trafficking2 Dimension,” International Studies, no.44 ,2007.

-12- Maxime Tandonnet, Migrations: La Nouvelle Vague Questions ContemporainesParis: L`Harmattan,2003.

ـ مصادر الانترنيت:

1- قاموس المحيط الالكتروني، على الموقع التالي: www.moheet.com1

2- محند برقوق "التهديدات الأمنية في منظور دبلوماسي جزائري متحصل من موقع: www.berkoc.mhand.com.

3-زكريا حسين، **"الأمن القومي :"** -http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2000/11/article2.shtml

4-ماثيو جرين ،"الفساد و الفقر يحميان طريق الكوكايين السريع الخط المتصل من المخدرات من غرب إفريقيا إلى أوروبا، ":

www.aleat.com/2008/11/21/article_166352.html

5-وكالة الأنباء الدولية،" إفريقيا الأرض الموعودة لتجار الهيروين، 22 "يوليو:2000 www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/alhadath2000-jul-22/alhadath17.asp

6-وزارة الخارجية:

www.amirica.gov/st/washfile-arabic/2008/juine/20080604161344bsibhew4.749697e-02.html

72008:- تقرير صادر عن وزارة الخارجية الأمريكية يخص الاتجار بالبشر، يونيو www.aad-online.org/hebrew/2008/11/10/a3ar.doc

8-منال فهمي من مكتب الأمم المتحدة الإقليمي المعني بالمخدرات و الجريمة بالشرق الأوسط:

www.ensan.net/new/148/article 2425/2008-03-14.html.

9-السيد نجم ،"بحث حول الاتجار في البشر و الاستغلال الجنسي للأطفال في إطار المؤتمر الدولي الثاني حول حماية المعلومات و الخصوصية في قانون الانترنت" المنعقد بالقاهرة في 2 يونيو 2008: www.midle-east-online.com/?id=62921

-10-Michel Dillon, politics of security. Routledge London, 1996, p 121.in :

http://www. Routledge.com/books/search/12/1/2009

11-Alex Lefebre, « Chirac promotes French interests in Algeria », 15 march 2003 , in :http://www.wsws.org/articles/2003/mar2003/alge_m15.shtml

12-Timothy Raeymaekers ,"collapse or order? Questioning state collapse in Africa", conflict research group, working Paper N° 1 May 2005, p04 (http://ideas.repec.org/p/hic/wpaper/10.html) (27/10/2009)

13-Francis Langumba Keili, "Small arms and light weapons transfer in West Africa: a stock-taking,"

www.unidir.ch/pdf/articles/pdf-art2840.pdf

14-Mehdi Lahlou, "Les migrations irrégulières entre le Maghreb et l`Union Européenne: évolutions récentes,"

www.geographie.ens.fr/sanmarco/cours4/MigrationsIrreguliresMagUE.pdf, pp.1-26.

15-U.S. Drug Enforcement Administration, Statement of Michael A. 1Brown (chief of operations Drugs Enforcement Administration) before the House Judiciary Committee Subcommittee on crime, terrorism and Homeland security and house International Relations Committee Subcommittee on Western Hemisphere, in September 21, 2006; www.usdaj.gov/dea/pubs/cngrtest/ct092106.html

16-Honore Mimiche et autres,” La Femme des Migrations clandestines en Afrique Noire,”www.mmsh.univ-aix.fr/lames/Papers/MimcheYambeneZoa.pdf,

17-Global Position Satillate Samuel Benshimon, “Les dangers de l`immigration clandestine,”www.sahelintelligence.com/fr/index.php?option=com_content&task=view&id=57&Itemid=31.

18- Mehdi Lahlou, “ Le Maghreb : lieux de transits, .“www.lapenseedemidi.org/revues/revue10/articles/Lahlou.pdf

19- Papa Demba Fall,” Le Mbekkou ou Migration clandestine des Subsahariennes vers les Iles Canaries,” www.cermid.ma/article-.papademba-senegal.pdf

الفـهرس

المقـــــدمة 04

الفصل الأول: الأهمية الجيوإستراتجية لمنطقة الساحل وخلفيات التهديدات الإقليمية 09

المبحث الأول: جغرافية منطقة الساحل وعلاقتها بالأمن الإقليمي 11

المطلب الأول: جغرافية منطقة الساحل 11

الفرع الأول: تحديد الإطار الجغرافي لمنطقة الساحل. 11

الفرع الثاني: منطقة الساحل اقتصاديا واجتماعيا 13

الفرع الثالث: الساحل الإفريقي سياسيا وامنيا. 14

المطلب الثاني: الأمن الإقليمي في منطقة الساحل 16

الفرع الأول: مفهوم الأمن 16

الفرع الثاني: مفهوم الأمن الإقليمي 19

الفرع الثالث: علاقة منطقة الساحل بالأمن المغاربي 22

المبحث الثاني: التهديدات في منطقة الساحل وأسبابها 29

المطلب الأول: شكل الدولة في منطقة الساحل وانعكاسه على الأمن الإقليمي 29

الفرع الأول: تشابك المسائل الأمنية وتأثيره في إرباك الدولة. 29

الفرع الثاني: نموذج الدولة الفاشلة في المنطقة الساحلية وإفرازاته الأمنية إقليميا 34

المطلب الثاني: التدخل العسكري في ليبيا والنفوذ الأجنبي 38

الفرع الأول: التدخل العسكري في ليبيا 38

الفرع الثاني: النفوذ الأجنبي في المنطقة "فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية" 40

الفصل الثاني: التهديدات في منطقة الساحل وآثرها على المنطقة المغاربية 44
المبحث الأول: التهديدات في منطقة الساحل 45
المطلب الأول: التهديدات الأمنية المباشرة 45
الفرع الأول: الإرهاب 46
الفرع الثاني: تهريب الأسلحة 54
المطلب الثاني: التهديدات الأمنية غير المباشرة 60
الفرع الأول: المخدرات 61
الفرع الثاني: الاتجار بالبشر 73
الفرع الثالث: الهجرة غير الشرعية 78
المبحث الثاني: أثرها على دول المغرب العربي 90
المطلب الأول: أثرها على الجزائر 90
الفرع الأول: الدور الذي تلعبه الجزائر في المنطقة 90
الفرع الثاني: السياسة الأمنية الجزائرية لحل الأزمات في الساحل في المنطقة الساحلية. 94
المطلب الثاني: آثرها على الدول المغاربية الأخرى 97
الفرع الأول: تأثير الإرهاب على المنطقة. 97
الفرع الثاني: تأثيرات الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة على المنطقة. 100
الخاتـــــمة 104
قائمة المراجع 108
الفهـــــرس 114